



# كتاب

الفرائد الالهية في  
التواعد الفقهية

تأليف مولانا سيادة السيد الامجد السند

الواحد قدوة السادات الاشراف

سلالة آل عبد مناف فرع التحفة

الدكية طراز العصاة الهانمية

عمدة الافاضل وخبة اولي

الفضل والفضائل السيد

محمود فندي حن

مفتي دمشق السام

ادام الله فضله

على الامام

الكتاب

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه اجمعين . اما بعد  
فيقول الفقير محمود بن حسن الحسيني معني دمشق الشام .  
غفر الله تعالى له الذنوب والآثام . ان الزمان قد تغيرت  
احواله . والعلم فيما شاهد في سائر الاقطار قلَّت رجاء له .  
خصوصاً علم الفقه فانه درس او كاد في كل اقليم .  
رسمي ان ذاك لبلاء عظيم . وحيث قلَّت الرواية .  
وفقدت الدراية . وصعب الوصول الى المسائل الشرعية .  
وركب اكثر الناس متن حميلاً في حوادث الرعية .  
فوجب تقريب الطريق للوصول الى اجوبة التوازل  
رعاية الضوابط والتواعد . وتسهيل المسالك . على  
السالك . بتعريض الفوائد . وحذف الزوائد . فاستخرجت  
الله تعالى في جمع كتاب يحتوي على ما ذكر اخذاً ذلك  
من الكتب المعتمدة . كجامع الصغير . والخاتبة  
بالخصاف . وشرح السير الكبير . والهدية . وانفع الوسائل

والنزازية . والخلاصة . والدر المختار . والاستباه .  
والحواشي وغيرها . مصرحاً في كل مسألة المأخذ  
والباب . ليرجع اليه الناظر عند الاحتياج الى الجواب .  
خدمة لشريعة سيد الانام . عايه افضل الصلاة واتم  
السلام . وليكون اثراً من آثار عصر سلطاننا الاعظم .  
زينة ملوك آل عثمان . السلطان ابن السلطان  
السلطان الغازي عبد الحميد خان . ادام الله تعالى  
سرير سلطنته الى نهاية الدوران .  
وهذا دعا للبرية شاملٌ والمحبر الاحسان للكن كافل  
وسميته الفرائد البهية . في التواعد والفوائد  
الفقهية . راجي من كرم ذي الانعام .  
الاحسان بالانعام . وهو

حسي ونعم الوكيل

في البدء

والحمام

مطلب  
لا ثواب الا بالنية

﴿قاعدة﴾ لا ثواب الا بالنية (كذا في الاشياء)

بيانه ان المقصود منها تمييز العبادة عن العادة وتمييز  
بعض العبادات عن بعض كالدخج مثلاً فانه قد  
يكون للاكل فيكون مباحاً او مندوباً وقد يكون  
للاضحية فيكون عبادة وقد يكون لغدوم امير فيكون  
حراماً او كفراً على قول (افاده في الاشياء)

مطلب  
تعريف النية

﴿قاعدة﴾ النية قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى  
في ايجاد الفعل (كذا في الاشياء)

مطلب  
مالا يكون الاعادة

﴿قاعدة﴾ ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية  
لا يحتاج الى النية (كذا في الاشياء)

ار مالا يكون عادة ولا باتمس بشيئه لا تسترط فيه النية  
كالايثار بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية  
وقرعة التران والاذكار فانها لا تحتاج للنية لتمييزها بعدم  
التباسها بشيئها (كذا افاده في المحل المزبور وتصرف)

مطلب  
النية لا تحتاج الى نية

﴿قاعدة﴾ النية لا تحتاج الى نية كما علمت في القاعدة  
لمارة وصرح بذلك في الاشياء

اليقين لا رول  
بالسك

﴿قاعدة﴾ اليقين لا يزول بالشك (كذا في الاشياء)  
ويتفرع عنها قواعد كبر منها ان الاصل بقاء ما كان

على ما كان ويأباه من يقن الطهارة وشك في الحدث  
فهو منطهر ومن نيتن الحدث وشك في الطهارة فهو  
محدث (كذا إفاده)

مطلب

قاعدة المسئلة تجلب التيسير (كذا في الاشباه)  
ويخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته  
كترك الجمعة واليدين والحجاة والتنفل على الدابة  
وجواز التيم واستحباب القرعة بين الزوجات والتصر  
بسبب السفر وكالتيم عند الخوف على نفسه أو عضوه أو  
من زيادة المرض أو يئامه والتعود في صلاة الفرض  
والاضطجاع فيها وإياء وغير ذلك بسبب المرض  
وكالصلاة مع النجاسة المعفوعة عنها كما دون ربع الثوب  
من مخففة وقدر الدرهم في المعلقة ونجاسة المعذور التي  
تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث  
والبق في الثوب بسبب العسر وعموم البلوى  
وإشابه ذلك (كذا في الاشباه بتصرف)

مطلب

ما جاز لعذر بطل بزواله  
نزوله

قاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله (كذا في الاشباه)  
بيانه ان القدرة على استعمال الماء تبطل التيم فان كان  
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل

مطلب

اذا تعارضت مفسدتان

ببرئته وان كان ليرد بطل بزواله (كذا افاده)  
 ﴿قاعدة﴾ اذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمها  
 ضرراً بارتكاب اخفها (كذا في الاشباه) ثم قال  
 والاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلي بيلتين  
 وهما متساويتان ياخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهونها  
 لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في  
 حق الزيادة. مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه  
 وان لم يسجد لم يسل فانه يصلي قاعداً يومئذ للركوع  
 والسجود لان ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث.  
 انتهى. ثم قال وكذا شيخ لا يتدر على القراءة قائماً ويقدر  
 عليها قاعداً يصلي قاعداً لانه يجوز حالة الاختيار في  
 النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو كان معه ثوبان  
 نجاسة كل واحد منها اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم  
 يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائيهما في المنع. انتهى

مطلب

الاجتهاد لا ينفذ

بالاجتهاد

﴿قاعدة﴾ الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد  
 (كذا في الاشباه) قال ومن فروع ذلك لو تغير  
 اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات  
 لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء. انتهى. ثم قال ومنها

لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتحرّى وصلى بأحدهما  
ثم وقع تحرّيه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه وعد فروعاً  
لهذه القاعدة قلت هذان الفرعان إنما يكونان من فروع  
هذه القاعدة إذا أريد بالاجتهاد مطلقه كما أفاده أبو  
السعود في حاشيته عليه

مطلب  
إذا اجتمع امران من  
جنس واحد

﴿قاعدة﴾ إذا اجتمع امران من جنس واحد ولم  
يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً  
(كذا في الأشباه) وينفرد على ذلك لو اجتمع حدث  
وجنابة أو حدث وحيض كفى الغسل الواحد  
(كذا أفاده)

مطلب  
مرارة كل شيء كبوله

﴿قاعدة﴾ مرارة كل شيء كبوله وجرّة البعير  
كسرفينه (كذا في الأشباه والدر المختار) يعني أن كان  
بوله نجساً مغلفاً أو مخففاً في ذلك خلافاً ووفقاً ومن  
فروعه لو أدخل في أصبعه مرارة ما كوى اللحم يكن عنده  
لأنه لا يبيح التداوي ببوله لا عند أبي يوسف لأنه يبيحه  
وبالغالب أخذ الفقيه أبو الليث الحاجة كما في الذخيرة والخاتبة  
وعليه الفتوى كما في الخلاصة فات وقباس قول محمد  
لا يكره مطلقاً لطهارة بوله عنده (كذا أفاده في رد المختار)



﴿فائدة﴾ الدماء كلها نجسة (كذا في الاشباه)  
ويستثنى عشرة دماء وهي دم الشهيد والدم الباقي في  
العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم  
يسل عن بدن الانسان على المختار ودم البق ودم  
البراغيث ودم الثمل ودم السمك (كذا افاده)

مطلب  
كل الدماء نجسة الا  
عشرة

﴿فائدة﴾ الجزء المنفصل من الحي كميته (كذا في  
الدر المختار) وذلك كالاذن المقطوعة والسن الساقطة  
الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر (كذا افاده)  
﴿قاعدة﴾ يرفع الحدث بماء مطلق (كذا في منن  
التنوير)

مطلب  
الجزء المنفصل من  
الحي كميته

﴿قاعدة﴾ حكم سائر المائعات كالماء في الاصح  
(كذا في الدر المختار) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد  
غير الماء

مطلب  
يرفع الحدث بماء مطهر

مطلب  
حكم سائر المائعات  
كالماء

### ﴿ مسائل الحج ﴾

﴿قاعدة﴾ الطاعة اذا صارت سببا للمعصية ترتفع  
الطاعة (كذا في الخانية اول كتاب الحج) او مراد ان طاعة  
الحج صارت سببا لاعطاء الرشوة الى القرامطة في ذلك  
الوقت وهي معصية فارفعت طاعة الحج عن ابتلي بذلك

مطلب  
الطاعة اذا صارت  
سببا للمعصية

من المسلمين فيما مضى

﴿مسائل النكاح﴾

مطلب  
النكاح لا يحتمل  
التعليق

﴿قاعدة﴾ النكاح لا يحتمل التعليق (كذا في الخانية)  
اعني اذا قال رجل لامرأة بمحضرة شاهدين تزوجتك  
على كذا ان اذن ابي اورضي فقالت قبلت لا يصح لان  
النكاح لا يحتمل التعليق بخلاف التعليق بشرط كائن  
فانه عندهم تجيز

مطلب  
فرقان بين تعليق  
النكاح بالشرط وعلى  
شرط

﴿فائدة﴾ فرقان بين تعليق النكاح بالشرط  
والنكاح على شرط فالاول لا يصح كما مر والثاني يصح كما  
لو تزوجها على ان امرها بيدها فانه صحيح والشرط باطل  
(كذا في الجامع الصغير) . وفصل الفقيه ابو الليث  
فقال هذا ان بدأ الزوج وان بدأت المرأة فكلاما صحيح  
(كذا في الخانية) وقد خفي هذا الفرق على كثير من  
اهل العلم

مطلب  
الدخول في النكاح  
الاول دخول في النكاح  
الثاني

﴿فائدة﴾ الدخول في النكاح الاول دخول في  
النكاح الثاني (كذا في انفع الوسائل) بيانه اذا طلق  
الرجل امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول او وقعت الفرقة

بينهما ثم تزوجها في العدة وطلنها قبل الدخول بها فعليه  
مهر كامل وعليها عدة مستقبلة هذا على مذهب أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد نصف المهر وقام  
العدة الأولى وعند زفر لا عدة ولا مهر

مطلب

﴿ قاعدة ﴾ شهادة الإنسان فيما باشر مردودة  
بالاجماع ( كذا في نكاح الخانية ) كما إذا شهد الوكيل  
بالنكاح فإن شهادته لا تصح ويستوي في ذلك من  
باشر لنفسه أو لغيره ومن خاصم أو لم يخصم

شهادة الإنسان فيما  
باشره مردودة

مطلب

﴿ قاعدة ﴾ المحل الثابت إذا طرأ على المحل الموقوف  
يبطله ( كذا في شرائط نكاح الخانية ) ومن لمثله ذلك  
أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى وأجاز  
المشتري نكاحها لا تصح إجازة المشتري ذلك لأن حل

المحل الثابت إذا طرأ  
على المحل الموقوف  
يبطله

فرجها للمشتري ثابت بالملك وقد طرأ على حل موقوف  
فأبطله

مطلب

يجب الأقل من المسمى  
بالدخول في النكاح  
العائد

﴿ قاعدة ﴾ موجب الدخول في النكاح الفاسد  
الأقل من المسمى ومن مهر المثل ( كذا في الخانية )

مطلب

﴿ قاعدة ﴾ التحليف يشترط على صحة الدعوى  
( كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه في كتاب

التحالف يشترط من  
صحة الدعوى

القضاء) كما لو باع رجل أرضاً ثم ادعى أنها وقف وأراد  
تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لأن  
التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح للتناقض  
﴿ قاعدة ﴾ من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه  
مردود عليه (كذا في الاشباه من القضاء) إلا في  
مسائل عددها. منها الحرية وفروعها كالاستيلاء فلو باع  
أمة ثم ادعى أنها معتقة قبل البيع تسمع وكذا لو ادعى أنها  
كانت أم ولد ومن أراد الوقوف على تنمة المسائل  
فليرجع إلى الحل المذكور فإنه مهم وفي مدعى فساد البيع  
تفصيل نقله أبو السعود في مقولاته في حاشيته فانظر أن  
أردت

مطلب

من سعى في نقض ما تم  
من جهته فسعيه مردود  
عليه

مطلب

الحر لا يدخل تحت  
اليدين

﴿ قاعدة ﴾ الحر لا يدخل تحت اليد (كذا في الاشباه)  
والمراد أنه لو غصب إنسان حراً ولو صبياً فأتى في يده  
فلا ضمان على العاصب لأن الحر لا يدخل تحت اليد.  
ولا رد عليك أنه لو مات بأفة فإنه يضمن. لأن  
العاصب يضمن بالأفة ضمان اتلاف لا ضمان غصب

مطلب

لا ينسب إلى ساكت  
قول

﴿ قاعدة ﴾ لا ينسب إلى ساكت قول (فلوراً) أي  
المالك رجلاً يبيع متاعه فسكت لا يكون ذلك منه

رضى) في سوي مسائل اخرجوها من هذه القاعدة قد  
اوصلها في الاشياء تحت القاعدة المذكورة الى سبع  
وثلاثين بعد السكوت فيها رضى . وزدت على ذلك  
مسائلين (الاولى) لو قال الراعي لا ارضى الا بكذا  
اجرة فسكت المالك يلزمه بعد ذلك ما قال الراعي  
(والثانية) لو قال مالك الدار مستأجرها عند حلول  
الاجارة سلم الدار او ان سكنت فأجرة داري كذا  
فسكت المستأجر وبقي ساكناً يلزمه ما قال المالك  
(ذكرها في اجارة الاشياء) وان اردت الوقوف على  
المسائل المخرجة المذكورة فارجع الى الاشياء

مطلب  
الملك مع الكاح

﴿قاعدة﴾ ملك ليمين يمنع انعقاد النكاح (كذا في الخانية)  
فلو عقد نكاحه على امة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد او  
جارية بملك بعضها فليس بصحيح ومثله اذا طرأ النكاح  
الملك بان تزوج امة الغير ثم ملكها او ملك بعضها فانه  
يبطل النكاح (الكل في الخانية)

مطلب  
الدعوى بما لا يجمل  
السقوط

﴿قاعدة﴾ كل دعوى بحق لا يجمل السقوط بتخلف  
منكرها على السبب وكل دعوى بحق يجمل السقوط  
اي بصلح او ابراء يتخلف منكرها على المحاصل (كذا في

الخانية في باب اليمين) ومثل للاولى بان ادعى بانه بنى  
في ارضه او غرس او وضع خشباً على حائطه او فتح  
فيه طاقاً او التي تراكبا او مينة ومثل لما يحتمل السقوط  
بان ادعى انه حفر في ارضه حفيرة

مطلب

فما يكون اليمين هو  
على البتات

﴿قاعدة﴾ المدعى به ان كان وصل لذي اليد  
بسبب غير الارث فاليمين فيه على البتات وان كان  
بسبب الارث فاليمين فيه على العلم (كذا في او اخر باب  
اليمين من الخانية)

مطلب

دعوى المجهول فاسدة

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا في الخانية  
في اول دعوى المتقول) كما لو قال ان هذا استهلك  
مالي او قال كان شريكى وخان في الرج ولا ادري  
قدره فانه لا يلتفت اليه ولا يستخلف الخصم . ثم قال  
وذكر الخصاف رحمه الله تعالى ان القاضي اذا اتهم وصي  
الميت او قيم الوقف فعلى قول اكثر المشايخ رحمه الله  
تعالى انه يستخلفه وان لم يكن هناك شيء معلوم نظراً  
للصغير والوقف .

مطلب

الفرقة من قبل المرأة  
فصح ومن قبل الزوج  
طلاق

﴿قاعدة﴾ كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا  
بسبب الزوج فهي فصح كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة

جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحبس  
والعنة (كذا في الهندية)

مطلب

﴿قاعدة﴾ إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد  
تعين الحمل على التأسيس (كذا في الأشباه) فلو قال  
لامرأته طالق طالق طالق وادعى أن نيته التأكيد يصدق  
في ذلك ديانته مع الميمين وإما قضاءه فلا يقبل منه ذلك  
ويحكم عليه بالثلاث تطبيقاً على القاعدة المذكورة (كذا  
في التنقيح)

إذا دار الأمر بين  
التأسيس والتأكيد

مطلب

﴿قاعدة﴾ أعمال الكلام أولى من أهاله متى أمكن فإن  
لم يمكن أهمل (كذا في الأشباه) ومما قرعوه على هذه  
القاعدة أن الرجل لو جمع بين امرأته والحائض وقال  
طلقت أحداً كما طلقت امرأته حيث أمكن الأعمال وكما لو  
جمع بين امرأته وبهيمة مثلاً وقال أحداً كما طالق فإن  
امرأته تطلق بخلاف ما لو جمع بين امرأته وامرأة أجنبية  
وقال ذلك فإن امرأته لا تطلق لعدم إمكان أعمال الكلام  
فتأمل

أعمال الكلام أولى من  
أهاله

مطلب

﴿فائدة﴾ الرضاع الطاري على النكاح في حكم  
السابق عليه (كذا في رضاع المخاية) وبيانه إذا تزوج

الرضاع الطاري على  
النكاح

صبية فطانتها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت الصبية المطلقة حرمت الكبيرة عليه لانها صارت من امهات نسائه

مطلب

الفرقة من قبل الزوج  
بماح او محظور تستحق  
المراة النفقة

❖ قاعدة ❖ الفرقة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تستحق المراة النفقة والسكنى واذا وقعت من قبل المراة بفعل مباح كحيار البلوغ والعنق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة ابن الزوج فليس لها نفقة ولها سكنى (كذا في جميع التناوى عن نفقة عدة الخانية)

مطلب

من تجب عليه نفقة في حياته يجب عليه كونه في ماته

❖ فائدة ❖ كل من تجب عليه نفقته في حياته يجب عليه كونه في ماته (كذا في نفقات الخانية) قال وهذا الاصل قول الثاني وعليه القوى

مطلب

قضاء القاضي فيما ارثى

❖ قاعدة ❖ قضاء القاضي باطل فيما ارثى به عند الكل (كذا في نفقات الخانية)

مطلب

نفقة الادمي اذا وحيث على انسان بجمرة الحاكم عليها

❖ فائدة ❖ نفقة الادمي اذا وحيث على انسان بجمرة الحاكم عليها بخلاف نفقة الحيوان فانها واجبة ديانة ولا جبر من الحاكم على ذلك (كذا في فصل المراة التي لا تدري انها منكوبة او مطلقة من الخانية)



مطلب  
الإشارة نسط اعتبار  
التسمية والصفة

﴿قاعدة﴾ الإشارة نسط اعتبار الصفة والتسمية (كذا  
في طلاق الخانية) فلو كان له امرأتان واحدة منها  
عمياء فقال امرأته هذه العمياء طالق وإشاراً إلى البصيرة  
تطلق البصيرة وكذلك لو كان له امرأتان واحدة اسمها  
زينب والآخرى آمنه فنادى يا آمنه فاجابته زينب  
فقال انت طالقي ثلاثاً طلقت التي اجابته فلا تعتبر  
التسمية لكن اذا كانت التي اجابته ليست بامرأته بطل

مطلب  
كل شهادة زُدت  
للفسق اذا قبلها الحاكم  
وحكم بها

﴿قاعدة﴾ كل شهادة يكون سبب ردّها الفسق اذا  
قبلها القاضي وحكم بها يصح كالخنث والناتعة والمغني ومن  
يلعب بالطيور والطنبور ومن يظهر سب السلف ومن  
ارتكب ما لا يجد لاجله ويجوز قبول شهادة الاعى لقول  
مالك بقبولها مطلقاً وكل شهادة يكون سبب ردّها  
التهمة او لم ينقل في قبولها خلاف مجتهد فلا يصح قبولها  
كشهادة المملوك والعدو بسبب الدنيا والسيد لعبده  
والاجبر الخاص وكذا من يبول على الطريق او يأكل  
فيه وهو وان لم يكن للتهمة الا انه لم ينقل فيه خلاف حتى  
يكن مجتهداً فيه وليس بفسق حتى يدخل في حكمه  
(نك في حاشية الخطاوي على الدراول باب التبول

(وعنده)

مطلب  
لا عبرة بالخط الآ في  
مسائل

قاعدة لا عبرة بالخط عندنا الآ في مسائل . منها  
كتاب الامان كما في سير الامام محمد . وخط الصراف .  
والسمسار (وهما في دعوى الخانية) وما يوجد في دواوين  
النقضاء من شروط الاوقاف التي مات شهودها ولا تعامل  
بين القوام فانه يملك بها على ما في الدواوين المذكورة  
(وهو في اوقاف الخصاف وقال انه استحسن) ومنها  
البركات السلطانية (على احتمال صاحب الاشياء كما في  
دعوى الاشياء) ومنها الدفتر الخاقاني المعنون بالطغراء  
(على ما في اوائل دعوى التفتيح متلاعن هبة الله البعلي  
في شرحه على الاشياء) . ونقل ايضا ان الشيخ علاء الدين  
المحسكي شارح التنوير رسالة في العمل به واطال في  
ذلك . وقال فاذا وجد في الدفتر الخاقاني ان المحل  
الفلافي وقف فلان الفلافي فانه يعمل به بدون بينة .  
وخالف في ذلك الخبير الرملي في فتاويه وقال لا يعمل  
بذلك لان حجج الشرع ثلاث . البينة والافرار والنكول .  
فلا يعمل بالدفتر الخاقاني . ثم افنى بعد ذلك بورقة بانه  
يعمل في الوقف الذي تقدم عهده بما يوجد في دواوين

القضاة استحسنوا ونقل ذلك عن الخصاف كما قلنا .  
 فنناقض نفسه وإعلم بان العمل بالبراءة والدفع بالخافاني  
 انما يكون اذا طلبت اليينة من كانا في يده فانهما يقومان  
 مقام اليينة . وإياك ان تفهم ان العمل بهما مطلقا على قول  
 من يقول بالعمل بهما وانها متى وجدا كانا حجة قاطعة  
 فليس كذلك بل هما مقام اليينة

### ﴿ مسائل الميمن ﴾

﴿ قاعدة ﴾ لا تخلف الا بطلب الخصم ويستثنى من  
 ذلك مسائل . قال في الهندية قال ابو يوسف رحمه الله  
 تعالى اربعة اشياء يستخلف القاضي الخصم قبل ان يسأل  
 المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان  
 يقضي بالشفعة بخلفه ما الله لقد طلبت الشفعة حين علمت  
 بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعندني حنيقة  
 ومحمد لا يستخلفه . الثانية السكر اذا باعت وطلبت التفريق  
 من القاضي بخلفها ، الله لقد اخترت الفرقة حين باعت  
 وان لم يطلب الزوج . الثالثة المشتري اذا اراد الرد  
 بالعيب بخلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته

### مطلب

لا تخلف الا بطلب  
 الخصم الا في مسائل

على البيع  
 ان يفرض لها النفقة الرابعة المرأة اذا سالت من القاضي  
 ما اعطاك نفقتك حين خرج العائب بحلفها بالله تعالى  
 النفقة اتفاقية . الخامسة في الاستحقاق بحلف المستحق بالله  
 ما وهبت ولا بعت ولا تصدقت وهذا عند أبي يوسف  
 وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم . والسادسة اجمعوا  
 على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي  
 والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينون الميت ولا  
 من احد اداء اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا  
 اراءته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه  
 على احد ولا عندك ولا بشيء منه رهن . ( كذا في  
 الباب الثالث في اليمين من دعوى الهندية )

قاعدة لا تخلف مع البرهان . الا في مسائل .

مطلب  
 لا تخلف مع البرهان  
 الا في مسائل

الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا  
 خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً  
 في التركة واثبة فائه يحلف . الثانية المستحق للمبيع بالينة  
 المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به  
 ولا خرجت العين من ملكه . الثالثة يحلف مدعي الايق

مع الينة بالله تعالى انه باق على ملكين من دعوى  
 بسع ملاءمة كذا في الباب الا وهي مديون المبت اذا  
 الهندية . قلت فانه يحلف ايضاً احتياطاً . ( كذا  
 اثبت الدف  
 في حاشية ابي السعود على الاشياء من كتاب القضاء  
 والدعوى )

قاعدة \* الدوام على الفعل بمنزلة الانشاء . ( كذا  
 في اول تعليق الخاتبة ) . بيانه لو حلف بطلاق امرأته انه  
 كما قعد عند فلان فبعد ساعة مستطيلة طلقت امرأته  
 ثلاثاً لان الدوام على التعود بمنزلة انشاءه فكانه قعد وقام  
 ثم قعد وقام ثم قعد . قال وكذا على كل فعل مستدام  
 اسه وكذلك الحكم اذا كان الحلف على فعل قابل  
 للدوام

قاعدة \* جواب الامر بالواو بجواب الشرط  
 بالفاء . ( كذا في تعليق الخاتبة ) . بيانه انه يكون للتعليق  
 فلو قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت  
 طلقت وكذا لو قال لعبده ذلك

قاعدة \* لفظ كل اذا وقع في الايمان فلا يكون على

مطلب  
 الدوام على الفعل بمنزلة  
 الانشاء

مطلب  
 جواب الامر بالواو  
 بجواب الشرط بالفاء

مطلب  
 لفظ كل " وقع في  
 الايمان

استقصاء الافراد في المحلوف عليه بل يكفي اثباته بثلاثة  
انواع منه ( كذا في تعليق الخانية ) . بيانه حلف ليا تين  
كل قبيح في الدنيا فخذع وسرق وزنى مثلاً فانه يكون  
باراً في يمينه ولا يلزم استقصاءه القبايح التي في الدنيا  
بل يكفي منه بثلاثة انواع منها . وكذلك لو حلف  
ليا تين كل خير فاتي النصح لمسلم والصدقة وقام الليل  
فانه يكون براً بيمينه . ومثله لو قال لامرأته ان لم اقل  
لاخيك عنك بكل قبيح في الدنيا فانت طالق فقال  
لاخيا عنها انها خادعة سارق قذات حتمد يكون باراً  
بيمينه ( كذا افاده في المحل المزبور )

مطلب  
اثمل النكاح لا يحكم  
بوجوده الا اذا سار  
على الجوارح

قاعدة \* الفعل القلبي لا يحكم بوجوده الا اذا ظهر  
على الجوارح ( كذا في تعليق الخانية ) . بيانه اذا حلف  
بالطلاق انه لا يعادي عمرًا فعاداه واصر على ذلك في  
قلبه ولم يظهر على لسانه منه شيء ولا على جوارحه بل  
كان كل منها محفوظاً فانه لا يحنث بيمينه . وكذلك لو  
تسرى بجارية وكان قد قال لزوجته ان دخلت عليك  
من ذلك غير فانت طالق فدخل عليها غير في قلبها  
ولم تسلم ولم تلج ولم تخبر بانها حصل لها غير فانت لا تطلق

لان ما في القلب لا يمكن التحرز عنه ( كذا افاده في  
الحانية من المحل المذكور )

﴿ قاعدة ﴾ التعليق بشرط واقع غير ممتد يُصرف الى  
المستقبل ( كذا في تعليق الحانية ) بيانه اذا قال رجل  
لامرأته ان دخلت دار عمرو فانت طالق وكان ذلك  
الكلام حال كونها في دار عمرو مثلاً فانه يكون على  
دخول مستقبل غير هذا بخلاف ما كان ممتداً فانه لا  
يصرف الى الاستقبال بل يقع في الحال كما لو قال  
لامرأته ان صححت فانت طالق وكانت صحيحة غير مريضة  
فانه يقع للحال لا لو قال ان مرضت او ان حضت وهي  
مريضة او حائض فانه يصرف للاستقبال وهما وان كانا  
ما يمتد لكنه لا يعتبر هنا ( كذا افاده في المحل المذكور )

﴿ قاعدة ﴾ اذا تعذر البر في المين فلا حنث . بيانه  
حلف بطلاق امرأته ان لم يشرب ما في الكوز من الماء اليوم  
فهرقه انسان قبل مضي اليوم فانه لا يحنث في الطلاق  
لتعذر البر ومثله لو حلف بطلاق امرأته على جماعة ان  
لم يذهب بهم الليلة الى منزله فذهبوا وخرجت عليهم  
المصوص في بعض الطريق فحبسوا عن التوجه فانه ايضاً

مطلب

التعليق بشرط واقع  
غير ممتد يصرف الى  
المستقبل

مطلب

اذا تعذر البر في المين  
فلا حنث

لا يبحث (كذا في تعليق الخانية)

مطلب  
من له شرب معلوم هل  
له ان يسوقه لارض  
له اخرى

﴿قاعدة﴾ كل من له شرب معلوم من ماء نهر  
مشترك كالسدس او العشر او اكثر او اقل له ان يسوق  
شربة الى اي ارض ارادها كان لها شرب او لا بخلاف ما  
لو كان ليس له نصيب من الماء معلوم بل له سقي اراضيه  
لا غير فانه ليس له ان يسوق نصيبه الى ارض اخرى  
ليس لها شرب من اصل النهر لانه اذا قسم العهد بما انة  
يدعي حق الشرب فيتوقف سوقه الماء اليها على اذن  
الشركاء الباقين (كذا في الباب الثالث من شرب  
الهندية) وخرج عن ذلك ايضا المستأجر فانه اذا  
استأجر رجل ارضا وحاجته الى شربها ليسوقه الى ارض  
له اخرى جاز (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية)

مطلب  
السرمان بطعن عليه  
ابن الجهر بحلقه

﴿قاعدة﴾ السرمان لا يطعن عليه ائمة المحرمين لانه  
لكن هذا فيما لم يكن له روحاً به انشاء اما اذا كان  
مشروطاً فيه انشاءه باللام الوجودية لا بعد من  
المهرم كن حلف لا يتزوج مهرافروا بشرب ساهدين  
او رجل وامرأتين فانه لا يبحث لان ذلك معدود من  
السر حيث النكاح لا يعتد بشون الشهادة فلا يعتد



نصابها جهراً ولا جرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال  
يكون حاتماً في يمينه (كذا في اواخر تعليق طلاق  
الخانية)

مطلب

المويعس يقتصر على  
المجلس بحلاف الوكالة

قاعدة \* التفويض يقتصر على المجلس بحلاف  
الوكالة فانها لا تقتصر عليه (كذا في الطلاق الذي  
يكون من الوكيل من الخانية) قال رحمه الله تعالى فلو  
قال رجل لامرأته انت وكيلى في طلاق نفسك فقامت  
عن المجلس ولم تطلق ثم طأقت بعد ذلك نفسها لا يقع  
الطلاق لان توكيل الزوج اياها تفويض وهو يقتصر  
على المجلس

مطلب

الوكيل لا يملك الاضافة  
والتعليق

قاعدة \* الوكيل لا يملك الاضافة والتعليق (كذا  
في طلاق الوكيل من الخانية) بيانه لو قال رجل لغيره  
طلق امرأتى غداً فقال الوكيل لامرأة الرجل انت طالق  
غداً كان باطلاً وكذا لو قال طلق امرأتى فقال لها  
الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع  
شيء

مطلب

تعريفات السكران

قاعدة \* تصرفات السكران كلها جائز الا ثلاث  
مسائل الردة والعياذ بالله تعالى والاقرار بالحدود

والاشهاد على شهادته ( كذا في خلع الخانية )

﴿ قاعدة ﴾ خطأ القاضي في رجم او قطع سرقة او غيرها يكون في بيت المال ( كذا في شرح السير الكبير للسرخسي )

مطلب  
خطأ القاضي في رجم  
او قطع

﴿ قاعدة ﴾ العادة محكمة ما لم يوجد النص صريح بخلافها ( كذا في شرح السير للامام السرخسي ) ايضاح ذلك لو قدمت المائدة بين يدي ضيف فان ذلك يكون رخصة واذا نافي الاكل من صاحبها بتحكيم العادة لكن اذا منعه صاحبها عن الاكل لساناً فيكون قد وجد التصريح بخلافها فيبطل حكمها

مطلب  
العادة محكمة ما لم يصرح  
بخلافها

### ﴿ مسائل الطلاق ﴾

﴿ فائدة ﴾ امرأة المريض متى وقع الطلاق عليها باختيارها ورضاها لا ترث ومتى وقع بغير اختيارها ورثت ( كذا في شرح الجامع الكبير للهاشمي وهذا الاصل من عبارة الجامع ) بيانه مريض قال لامرأته المدخولتين طلقا أنفسكما ثلاثاً ففعلتا أحدهما في مجلسها ذلك طلقت نفسي وصاحبتني طلقنا لانها مالكة في حق نفسها وكيلة

مطلب  
اذا وقع طلاق المريض  
باحيار روجه لا ترث

في حق صاحبها فصح تطليقها نفسها لما كتبها وصح تطليقها  
صاحبها أيضاً لان الطلاق بغير عوض اسقاط محض  
لا يقتصر الى الراي والتدبير فجاز انفرادها به ولو قالت  
الاخرى بعد ذلك في مجلسها ايضاً طلقت نفسي وصاحبتي  
كان ذلك باطلاً لان كل واحدة منها مطلقة ثلاثاً فلا  
يقع عليها طلاق فلو مات الزوج وهما في العدة ورثت  
الثانية ولا ترث الاولى لان الاولى بانت بسبب تطليقها  
نفسها فكانت راضية ببطان حقها المعلق بما ل الزوج في  
مرضه وسببية النكاح للميراث في حقها والثانية بانت  
بتطليق غيرها ولم يوجد منها دلالة الرضا ببطان حقها  
فتقرر حقها في ميراثه فبعد وإن طلقت نفسها ورضيت  
ببطالانه لا يبطل لان تطليقها نفسها باطل لا يتعلق به  
حكم بقي مجرد رضاها والحق الثابت شرعاً لا يبطل بمجرد  
الرضا وإن صرحت به الا ترى لو طلقها الزوج في مرضه  
ثم قالت رضيت لا يبطل حقها من الارث (وكذا هذا  
من الشرح المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه  
جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه

مطلب

يجوز البراءة فيما يجوز فيه

الجعل

المجمل فالبراءة جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة  
 مثل البراءة (كذا في آخر خلع الحائنة) بيانه امرأة  
 أبرأت زوجها عما لها عليه على ان يطلقها فطلقها جازت  
 البراءة والأفلا ولو أبرأته عما لها عليه على ان لا يتزوج  
 عليها امرأة ثانية فالبراءة جائزة والشرط باطل وذلك  
 لان المجمل على الخلع جائز وكذا الطلاق والمجمل على  
 ان لا يتزوج عليها لا يجوز ولاجل ذلك في الصورة الاولى  
 تنوقف صحة البراءة على الوفاء بالشرط وهو الطلاق  
 بخلاف الثانية فان البراءة صحيحة والشرط بطل

مطلب  
 الاستدلال بمفهوم  
 النصوص

قاعدة \* الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من  
 الأدلة الفاسدة (كذا في التوضيح ومراة الأصول) لكن  
 مفهوم الكتب عندنا حجة سواء كان مفهوم موافقة او  
 مخالفة ومفهوم الموافقة ان تثبت لشيء مسكوت عنه حكماً  
 موافقاً لما اثبت له المنطوق به ومفهوم المخالفة ان تثبت لشيء  
 مسكوت عنه حكماً مخالفاً للمنطوق به وتحت ذلك مفهوم  
 الشرط والصفة وغيرها من القيود (كذا في حاشية ابي  
 السعود على الاشباه اول كتاب الوقف وفي حاشية ابن  
 عابدين على الدر آخر كتاب الوقف مع تصرف فيها

وزيادة على ما ذكرناه

﴿قاعدة﴾ الإشارة من المقتدر على النطق لا تعتبر  
عندنا إلا في مسائل الأولى الاسلام الثانية الكفر الثالثة  
النسب الرابعة الافتاء الخامسة اشارة الشيخ في رواية  
الحديث السادسة امان المسلم للكافر السابعة الطلاق  
إذا كان تفسيراً لما ابهمة كقوله انت طالق هكذا وأشار  
باصابعه الثامنة اشارة المحرم الى صيد فانه يلزمه الجزاء  
(كذا افاده في نور العين)

﴿فائدة﴾ كل مملوكة ثبت نسب ولدها من يملكها  
او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه  
(كذا في الخانية اول الاستيلاد)

﴿فائدة﴾ ام الولد تعتق بموت مولاهما من جميع المال  
(كذا في الخانية من الحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ الاقرار الباطل لا يجب فيه البيان (كذا  
في العتق المبيم من الخانية) بيانه قال لاحد هذين  
الرجلين علي الف فلا يجب عليه البيان لانه اقرار  
لمجهول بخلاف ما اذا قال احد هذين العبدین حر  
فقبل له هذا قال لا عتق الاخر لانه يطلب منه البيان

مطلب

الإشارة من المقتدر على  
النطق

مطلب

الام ولد  
المملوكة من مملوكها او  
بعضها فهي ام ولد له

مطلب

ام الولد تعتق بموت  
مولاهما من جميع المال

مطلب

الاقرار الباطل لا يجب  
فيه البيان

فلما قال لا تعين الاخر لان الاقرار بالعنق صحيح  
كالطلاق

مطلب  
الطلاق اذا علق بشرط

﴿فائدة﴾ كل طلاق علق بشرط باداة من ادواته  
مثل ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما ففي جميعها  
اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها تنتهي  
فيها بعد الثلاث ما لم تدخل كلما على الزوج كقوله كلما  
تزوجت امرأة فهي طالق فانها تطلق ولو بعد زوج آخر  
ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق فانها لا تطلق  
بعد الثلاث وزوج آخر (كذا في المتن)

مطلب  
الحلف على شيء ما لا يفعله يكون على  
الابد واختلف في تعليقه فقبل لان الفعل يقتضي  
مصدراً منكراً والنكرة في سياق النفي تعم وقيل لانه نفي  
فعلاً مطلقاً غير مقيد فيعم (وعليه اقتصر في البعر ثم لو فعله  
مرة حيث وانحلت اليمين وما في شرح المجمع من ان  
اليمين لا تنحل سهو (كذا في الدر المختار) ومثله لو  
حلف على فعل شيء ما ففعله مرة بر وانحلت اليمين  
(كذا في المحل المذكور من باب اليمين في الضرب  
والقتل وغير ذلك) ثم اذا حلف على عدم فعل شيء

كما لو حلف ان لا يدخل دار فلان مثلاً فحملة اسنان  
بالكره بغير امره وادخله دار فلان فانه لا يحنث ولا يخل  
اليمين على الصحيح وقيل تحل اليمين ايضاً فلو دخل بعد  
ذلك لا يحنث قالوا وبقي به رفقا بالناس (كذا في  
طلاق الخيرية)

مطلب

اذا اطل المتضمن بطل  
المتضمن

﴿قاعدة﴾ اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن  
بالفتح (كذا في فرائد الاشياء) واعلم ان المراد بذلك  
سواء كان متضمناً له حقيقة كما لو قال بعنك دمي  
بالف قتلته وجب التقصاص ولا يعتبر ما في ضمنه من  
الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني ابتداء فقتله لا قصاص  
عليه لكن هنا لما كان ضمن قوله بعنك دمي وكان هذا  
البيع باطلاً وهو متضمن للاذن بطل ما في ضمنه او كان  
غير متضمن حقيقة بل مترتباً عليه او مسبباً كما لو  
آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظراً واذن بالعمارة  
للمستأجر فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعاً قالوا  
لان الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها كما في الاشياء مع  
ان الاذن الصادر بالعمارة للمستأجر ليس هو ضمن عقد  
الاجارة حقيقة لكن لما كان مترتباً عليه صار كانه في

ضمنه وكذلك قالوا لو ابراه واقرة له في ضمن صلح فاسد  
فسد الابراء كما في الاشباه عن البزازية قال ابو السعود  
في حاشيته بخلاف الابراء الحاصل بعد الصلح ولو كان  
انصلح فاسداً فإنه يمنع الدعوى ونقل عن الحموي عن  
القنية انه يقتضي بان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد  
الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى فانظر  
الى قوله لكنه بناء على الصلح يظهر لك ما قلناه فالحاصل  
ان الابراء او الاقرار متى كان كل منهما عاماً مستقلاً  
كقوله هو بري مما لي قبله او لاحقاً لي قبله فإنه يدخل  
فيه كل عين ودين ولا تسمع بعده دعوى ( كذا في البحر  
بتصرف ) ويقرب منه ما في الخيرية من الوقف الا أنه  
عبر بالاستئناف فقال ولدفع هذا اختارائة خوارجهم ان  
يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلنظ يدل على  
الاستئناف وإما اذا كان ضمن عقد فاسد فإنه لا يمنع  
الدعوى قولاً واحداً . وإذا كان بعد عقد فاسد فهل يمنع  
الدعوى او لا خلاف نقله في القنية راجعاً الى فتاوي  
النسفي انه يمنع ولا يشترط فيه صحة العقد السابق وذكر  
رامزاً ليكر خواهر زاده انه لا يمنع وهو الذي قدمناه



عن حاشية ابي السعود ولكن يشترط اذا كان بعد  
العقد كونه مبنياً عليه اما اذا كان غير مبني عليه بل  
كان مستقلاً مستأنفاً فهذا لا خلاف في انه مانع من  
سماع الدعوى فتنبه

﴿فائدة﴾ الريادة المنفصلة في المبيع تمنع الاقالة  
(كذا في الانقرومي) يانه ان الريادة في المبيع اما ان  
تكون متصلة كالسمن وهي لا تمنع او منفصلة كالولادة  
وثمره الشجرة وهي تمنع الاقالة كما تمنع الفسخ في سائر  
انواع الفسوح (كذا في اقالة الخيرية)

مطلب

الريادة المنفصلة تمنع  
الاقالة

﴿قاعدة﴾ كل من ادعى دين غيره بدون اذنه فهو  
متبرع لا رجوع له (كذا في متن التنوير) ويستثنى من  
ذلك من اعار اسماً شيئاً ليرهنه ثم ان ذلك المعبر افترقه  
من المرتهن فانه يرجع على المستعير الراهن بما اداه  
وذلك لانه ادعى دين غيره وهو مضطر لاجل تحليص  
ملكه فلا يقال فيه انه متبرع (كذا في رهن متن  
التنوير)

مطلب

من ادعى دين غيره  
بغير اذنه هو متبرع

﴿قاعدة﴾ الوعد بحرم الخلف فيه (كذا في حظر  
الاشباه) وهل يجب الوفاء بالوعد ام لا في ذلك

مطلب

بحرم الخلف في الوعد

تفصل فان وعد ونبه الوفاء لكن عدل بعد ذلك او منع منه مانع قالوا لا يجب الا في مسألتين . الاولى اذا كان الوعد بصيغة التعليق . والثانية في بيع الوفاء فيجب الوفاء في ذلك ( كذا في حاشية ابي السعود على الاستباه ) وهناك زيادة فوائد فارجع اليها

مطلب  
بحرم الكذب في ثلاث

﴿قاعدة﴾ بحرم الكذب الا في ثلاث مسائل في الصلح بين الناس وفي الحرب ومع امرأته ( كذا في نور العين ) وفي خيار البلوغ اذا رأت الدم ليلاً واشهدت بهاراً تقول الآن رأيت فالحوايسعها اذا قالت اخترت نفسي حين رأت ( كذا في فاضلجار )

مطلب  
طالب التولية لا يولي

﴿قاعدة﴾ طالب التولية لا يولي ( كذا في الاسعاف ) وخرج عن هذه القاعدة مسألتان . الاولى في المجره في اذا عزل القاضي ناظر وقف بدون خيانة ثم طلب من قاض اخر ان يوليّه . الثانية في فروع الدر المختار عن النهروني طالب التولية بمنقضى الارشدية بشرط الواقف

مطلب  
المرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث

﴿قاعدة﴾ المرور لا يوجب الرجوع على من غرّ الا في ثلاث . الاولى اذا غرّ المشتري او الدلال البائع او غرّ البائع او الدلال المشتري وضابط ذلك ان يكون

الغرور في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبعة وإجارة  
فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع  
في عارية وهبة لكون القبض لنفسه أي نفس المغرور.  
الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي  
او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حراً او ابن الغير رجعوا  
عليه للغرور ان كان الاب حراً والابن بعد العتق وهذا  
ان اضافة اليه وامر بمبايعته ومنه لو باي المشتري او  
استولد ثم استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد.  
الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوجه امرأة على  
انها حرة ثم استحق رجوع على المخبر بقيمة الولد المستحق  
وهل ينتقل الرد بالتقرير الى الوارث خلاف قال  
التمرتاشي لا يورث لانه من المحض المجردة ونقل عنه  
ايضا انه يورث واستظهره الشيخ الطحطاوي في حاشية  
الدر آخر المراجعة والتولية (كذا ذكره وتفصيل مسألة  
الغرور في الدر من المراجعة فارجع اليه)

فائدة لا جبر على احد الشريكين في عارة المشترك  
بينهما اذا اتى احدهما عن العارة الا في مسألتين الاولى  
نجدار مشترك بين يمين لهما وصيان خشي سقوطه فالي

مطلب

لا جبر في عارة المشترك

احد الوصيين العارة . الثانية جدار بين وقفين خفي سقوطه ولبي احد الناظرين العارة فان القاضي يجبر الآتي فيهما ( كذا في دعاوي الاشباه )

مطلب  
دعوى المناقض لا تسمع

﴿قاعدة﴾ المناقض في غير محل الخطا لا يقبل منه الا اذا قال تركت الكلام الاول واستقر على الثاني ففي البرازية والذخيرة ادعاء مطلقا فدفع المدعي عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن مطلقا ورجعت عن المقيد يقبل ويبطل الدفع ( كذا في مجموعة العمادي عن البحر والمنح ) وسياقي الكلام على ذلك في الدعوى

مطلب  
اليمين على نية المستخلف

﴿قاعدة﴾ اليمين على نية المستخلف الا اذا كانت اليمين بالطلاق والعناق ونحو ذلك تعتبر نية المحالف اذا لم ينو خلاف الظاهر ظاهرا كان المحالف او مظلوما . الثانية اذا كانت اليمين بالله تعالى وكان المحالف مظلوما فائنة تعتبر نية المحالف ايضا ( كذا في فاضل خان من فصل في تخليف الظلمة ) وفسر الظالم بان يريد بيمينه ابطال

مطلب  
ان الشرطية لا توجب تكرار الفعل

حق الغير  
﴿قاعدة﴾ ان الشرطية لا توجب تكرار الفعل

(كذا في اليمين الموقت من الخائبة) بيانه رجل قال  
لا بويه ان تزوج امرأة ما دمتا حيين فهي طالق  
فتزوج امرأة في حياتها طلقت فان تزوج امرأة اخرى  
بعدها في حياتها ايضا لا تطلق لما قلنا

مطلب

الغاية لا تدخل في  
اليمين

﴿قاعدة﴾ الغاية لا تدخل تحت المضروب لئلا الغاية  
الا ان تكون غاية اخراج (كذا في اليمين المؤقتة من  
الخائبة) بيانه مديون قال لصاحب الدين والله لا قضين  
دينك الى يوم الخميس فلم يقضه حتى طلع القمر من  
يوم الخميس حث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية  
والغاية لا تدخل الا ان تكون غاية اخراج كما في قوله  
تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فالمرافق

مطلب

اليمين تنتهي باول جرم  
من الغاية

داخله في النسل لانه الغاية لا اخراج ما بعد المرافق  
﴿قاعدة﴾ اليمين تنتهي باول جرم من الغاية (كذا  
في الحل المذكور من الخائبة) بيانه حلف لا يفعل كذا  
الى قدوم الحاج او الى الحصاد ولم ينو شيئا فهو على اول  
واحد من الحاج يقدم وعلى اول واحد يحصد او  
يدوس لان انتهاء اليمين باول جزء من ذلك

مطلب

كل شيء يأكله الرجل  
في مجلس واحد أو شربه  
شره واحدة إذا حلف  
ان لا يأكله

مطلب

تبطل اليمين مادامه  
الزوجة وبمع العبد

مطلب

الفاعل اذا كن مكرها  
في العمل لا يناف  
اليوم العمل

\* قاعدة \* كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد  
أو يشربه شره واحدة إذا حلف ان لا يأكله أو لا يشربه  
فالحلف على جميعه ولا يحنث باكل بعضه أو شربه كذا  
في اليمين على الاكل من الخائبة ( يانه حلف لا يأكل  
هذه البيضة لا يحنث حتى يأكلها كلها

\* قاعدة \* اليمين تبطل بابانة الزوجة وبمع العبد .  
( كذا في خروج الخائبة ) يانه حلف على زوجته ان لا  
تخرج الأبازنه ثم ابانم بعد ذلك ونزوحا ثانيا فخرجت  
بغير اذنه لا تطلق وكذا لو قال لعبد ان فعلت كذا  
فانت حر ثم باعه واشتراه اخرى ففعل العبد ذلك بعد  
الشراء لا يعتق لان اليمين تبطل بالابانة في المسالة  
الاولى وبالبيع هنا

\* قاعدة \* الفاعل اذا كان مكرها في الفعل لا  
يضاف الفعل اليه ( كذا في مساكنة الخائبة ) يانه رجل  
حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع عن الخروج  
فانه لا يحنث في يمينه لان الفعل الذي هو السكى  
صدر منه مكرها فلا ينسب ولا يضاف اليه وهذا  
بخلاف ما لو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرته

طالق فقيّد ومنع عن الخروج اياماً فائه بجنث والفرق  
ان شرط الجنث في المسالة الاولى وجودي وقد حصل  
فعلة مكرها فلا يضاف لفاعله وشرط الجنث في المسالة  
الثانية عدي وقد تحقق

مطلب

الافعال والنكرات  
تنصرف الى الال

﴿قاعدة﴾ الافعال والنكرات تنصرف الى الكمال .  
بيانه حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً لا يجنث  
لانه ذكر النعل وهو الزوج فانصرف الى الكمال  
الذي هو النكاح او الزوج الصحيح دون الفاسد  
والباطل ( كذا في الحلف على التزويج من الخانية )  
وبيان النكرات قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر\*  
وقام فصلى ركعة واحدة ثم تكلم لا يعتق العبد لانه لم  
يصل ركعة حيث الركعة نكرة وفي تنصرف الى الكاملة  
والكاملة الركعة الصحيحة فلذلك لا يعتق فان صلى  
ركعتين ثم تكلم عتق العبد بالاولى ( كذا في مسائل  
الصلاة من الخانية ) لكن في ادب القضاء للامام الخفاف  
في باب الحجر بسبب الدين ما يفيد ان النكرة لا تنصرف  
الى الكمال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث قال والله  
تعالى شرط نوع رشد ليدفع المال اليه بقوله فان انسم

منهم رشداً ذكر الرشد منكراً فتناول نوع رشد انتهى  
وهو صريح فيما قلناه فتأمل ويستثنى من هذه القاعدة  
ما لا يتصور إلا فاسداً كقوله لامرأة لا يصح نكاحها ان  
تزوجتك فعبدي حر فتزوجها عتق العبد لان يمينه  
تنصرف الى ما يتصور فيها وهو البطلان او الفساد (كذا  
في تزويج الخانية) ثم ذكر فرعاً يستثنى ايضاً من الفعل  
وهو لو حلف لا يصلي صلاة فصلى ركعة لا يبحث فهذا  
على القاعدة ولو حلف لا يصلي فصلى ركعة وقطع قال  
يبحث مع انه ذكر الفعل ومقتضى القاعدة ان ينصرف  
الى الكمال والركعة ليست بصلاة كاملة فليمرر قلت  
وكذلك الامر عند الاطلاق ينصرف الى الكمال قال  
في التوضيح في بحث الحسن والتبع تحت قوله والامر المطلق  
يتناول الضرب الاول لان كمال الامر يقتضي كمال  
المأمور به لما علم ان المطلق ينصرف الى الكمال انتهى

﴿مسائل البيع﴾

مطلب  
ما يجوز فيه السلم

﴿قاعدة﴾ المكيلات والموزونات والعدييات  
المختارة يجوز فيها السلم بخلاف المثليات (كذاني اول



بيع الخانية

﴿فائدة﴾ الاقالة انما تصح فيما له حصة من راس  
(كذا في سلم الخانية) بيانه لو كان السلم في ثوب جيد  
فجاءه بثوب ردي فقال خذ هذا وارده عليك درهماً او  
جاءه بثوب انقص منه ذرعاً ورد عليه درهماً ففعل لا  
يحوز لان ذلك اقالة في الصفة وهي الجودة والذرع وليس  
لها حصة من المال ولو اعطاه الردي ولم يقل وارده عليك  
درهماً جاز لانه ان قبل رب السلم فيكون ذلك ابراء  
منه عن الصفة وهو جائز

﴿قاعدة﴾ كل قرض فاسد يضمن بالقيمة (كذا في  
الخانية من السلم) كما لو استقرض حيواناً لقضاء دينه ووفى  
به دينه بان باعه فانه يضمن قيمته لا غير

﴿قاعدة﴾ كل بيع سكت فيه عن ذكر الثمن فهو  
فاسد (كذا في اول البيع الباطل من الخانية) وقال  
ان باع على ان لا ثمن له كان البيع باطلاً

﴿فائدة﴾ اختلاف الجنس مبطل المبيع (كذا في  
الخانية من المحل المذكور) بيانه باعه فصاً على انه ياقوت  
فظهر انه زجاج او عبد آفان انه جارية كان البيع باطلاً

مطلب

الاقالة تصح فيما له حصة  
من المال

مطلب

القرض الفاسد يضمن  
بالقيمة

مطلب

اذا سكت عن ذكر الثمن  
في البيع

مطلب

اختلاف الجنس بطل  
البيع

لاختلاف الجنس وإما إذا باعه ثوباً على أنه هروي فإذا  
هو هروي قيل البيع باطل وقيل فاسد لان الجنس متحد  
والاختلاف في الصفة

مطلب  
البيع بجهالة احد البديلين

﴿فائدة﴾ البيع بجهالة احد البديلين منفسد للعقد  
(كذا اول البيع الفاسد من الخانية) بيانه رجل  
قال بعثك ما في داري من الرقيق والدواب والقياب  
والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لان المبيع مجهول  
ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في المدينة او ما في القرية  
ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا اما لو قال بعثك  
ما لي في هذا البيت جميعه بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري  
لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار  
وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق  
والجواز (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب  
بيع المعلوم باطل

﴿فائدة﴾ بيع المعلوم باطل (كذا في اول الفاسد  
من الخانية) مثاله رجل باع من آخر كذا من الخنطة  
ولم يكن ما باعه في ملكه بطل البيع

مطلب  
الجميع بين الموجود  
والمعوم منفسد

﴿فائدة﴾ الجميع بين الموجود والمعوم في البيع  
يفسده (كذا في اول الفاسد منها) بيانه رجل باع من

آخر عشرين مداً من الحنطة وعنده منها عشرة فسد  
البيع في العشرة الموجودة وبطل في المعلومه كما

تقدم

مطلب

﴿فائدة﴾ بيع الاحمال والحزم والجزر فاسد (كذا

بيع الاحمال والحزم  
والجزر فاسد

في الحل المذكور منها) بيانه رجل عنده حطب كثير او

ارض فيها فصفه فباع آخر عشرين حملاً او عشرين

حزمة او عشرين جرزة من ذلك فالبيع فاسد الا ان

يكون الحطب مربوطاً والفصفه وما شابهها مجزأ

مشاهداته فانه حينئذ يجوز

مطلب

﴿فائدة﴾ المجمع بين المال وغير المال ففسد للبيع

المجمع بين المال وغير  
المال ففسد للبيع

(كذا في الحل المذكور منها) بيانه رجل جمع بين عبد

وحر فقال بعثك هذين العبدين بكذا او جمع بين شاتين

ذبيحة وميته او جمع بين دينين احدهما الحل والاخر الخمر

هذا اذا جمع بينهما في الثمن ايضاً ولم يفرق لكل واحد منها

ثمن على حدة فان البيع يفسد عند الكل اما اذا فرق لكل

واحد ثمناً فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى

وعند الصاحبين صح في العبد والذبيحة والحل عند

تفرقة الثمن

مطلب

الإشارة الى الدرهم في  
في العقود تنصرف الى  
الجماد

﴿قاعدة﴾ الإشارة الى الدرهم في العقود تنصرف الى  
الجماد (كذا في المحل المذكور) بانه رجل جاء الى قصاب  
ولراه ثلاثة دراهم فقال اعطني بها كماً فاعطاه اللحم فوجد  
الدرهم زيوقاً او نبهرجة فانه يردّها لان الإشارة تنصرف  
الى الجماد

مطلب

خيار الزوية لا ينت  
في العقود

﴿قاعدة﴾ خيار الروية لا ينت في العقود (كذا في  
المحل المذكور) بانه رجل باع أحرعبداً بما في يده وكان  
في يده صرة من الدرهم فلما قسم اراد الرد بخيار الروية  
ليس له ذلك وهذا اذا كانت فضة اما اذا كانت رصاصاً  
او ستروقة فالبيع فاسد

مطلب

العقد لا يتعين التعيين

﴿قاعدة﴾ العقود عندنا لا تتعين بالتعيين (كذا في  
اثناء البيع الفاسد من الخاية) فاذا باعه ساعة بخمسة دراهم  
في يده ثم أخرج له غيرها من جيبه جاز لما قلنا

مطلب

بيع المريض عبداً وارثه  
لا يجوز

﴿فائدة﴾ بيع المريض عبداً من اعيان ماله  
لوارثه لا يجوز وإن كان بمثل القيمة (كذا في المحل  
المذكور)

مطلب

بيع الصحيح من مورثه  
المريض

﴿فائدة﴾ بيع الصحيح من مورثه المريض لا يجوز (كذا  
في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ الجمع بين ماله ومال غيره في البيع غير  
مفسد (كذا في المحل المذكور بيانه باع ارضا فاستحق  
نصفها صح البيع في النصف الآخر ولو كان الجمع بين  
وقف وملك بان ضم الى ملكه وقفا وباعه صفقة فانه  
يصح في الملك وكذلك المنقبة والطريق قال رحمه الله  
تعالى لان الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما  
ضم اليه كما لو جمع بين قن ومدبر وباعها صفقة واحدة  
جاز البيع في القن بخلاف مسجد الجماعة يعني اذا ضم الى  
ملكه مسجد جماعة وباعه صفقة واحدة فان البيع يفسد  
في الباقي

﴿قاعدة﴾ شرط الزيادة الموهومة المرغوب فيها  
يفسد العقد (كذا في اول الشروط المفسدة من الخائبة  
بيانه باع شاة على انها حامل لا يجوز البيع لما قلنا وهي  
زيادة موهومة مرغوب فيها

﴿قاعدة﴾ شرط الوصف المرغوب فيه المعلوم  
وجوده جائز (كذا في المحل المذكور بيانه باع عبدا على  
انه خباز او كاتب جاز البيع لانه شرط وصفا مرغوبا فيه  
معروفا وجوده فهو جائز

مطلب  
الجمع بين ماله ومال  
غيره يصح في ماله

مطلب  
شرط الزيادة الموهومة

مطلب  
شرط الوصف المرغوب  
فيه

﴿فائدة﴾ شرط العيب في المبيع جائز (كذا في  
الحل المذكور) بانه لو اشترى جارية على انها مغنية  
فظهرت بخلاف ذلك لم يكن المشتري الرد لان الغناء  
في الجارية عيب. روي ان رجلاً جاء بجارية الى محمد  
رحمه الله تعالى فقال اني اشتريتها على انها تنني كذا  
وكذا فاذا هي لا تنني فقال له محمد رحمه الله تعالى قم  
فان البيع قد لزمك انما اخبرك عن عيبها

مطلب

شرط الصاعه جـ  
في المبيع

﴿فائدة﴾ شرط الصناعة في المبيع جائز (كذا في  
الحل المذكور) كما لو اشترى عبداً على انه نجار او عقاد  
فانه جائز وهل منه لو اشترى جارية على انها ذات لبن  
فيه خلاف والاكثر على انه يجوز لانها ذات صنعة (كذا  
في الحل المذكور)

مطلب

شرط ما يدخل تبعاً  
جائز

﴿فائدة﴾ شرط ما يدخل تبعاً في المبيع ولا قسط  
له من الثمن جائز ويخير المشتري ان وجده ناقصاً (كذا  
في الحل المذكور) بانه اشترى ارضاً على ان فيها كنز  
تحمله فاذا هي اقل صح البيع وخير المشتري لان التخلل  
يدخل تبعاً ولا قسط له من الثمن بخلاف ما كان له  
قسط من الثمن كما لو باعه شاة مذبوجة على انها ذات

اربعة رجل فاذا في ثلاثة كان البيع فاسداً لان  
الرجل لما قسط من الثمن (كذا افاده) رحمه الله

﴿فائدة﴾ كل نقص في وزن المبيع يحصل من  
الهواء او من اختلاف الوزنين لاشيء على البائع فيه  
(كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى من آخر  
ابريساً ووزنه البائع على المشتري فذهب به ثم اتي بعد  
ذلك وقال وجدته ناقصاً فان كان ما ادعاه من  
النقص يحصل مثله من الهواء او هو فرق بين وزنين فلا  
شيء على البائع

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد  
فالقول لمُدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد مطلقاً  
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من  
الخانية) وقولنا مطلقاً اي سواء كان لفساد في صلب  
العقد كما لو ادعى انه اشتراه بدراهم ورطل خمرًا ولشرط  
فاسد

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتعاقدان في البتات والوفاء  
كان القول لمن يدعي البتات والبيئة بينة مدعي الوفاء  
(كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

لا شيء على البائع من  
النقص الحاصل من  
الهواء او اختلاف  
الوزنين

مطلب

اذا اختلف المتبايعان  
في الصحة والفساد

مطلب

اختلف المتعاقدان في  
البتات والوفاء

مطلب  
اختلف المتعاقدان  
في الرهن والبيع

﴿قاعدة﴾ اختلف المتعاقدان في الرهن والبيع  
فالتقول قول مدعي الرهن والبينة بينة من يدعي البيع  
(كذا في المحل المذكور)

مطلب  
فسخ العقد بعد تعجيل  
البدل فله حبس المبدل

﴿قاعدة﴾ فسخ العقد بعد تعجيل البدل فله حبس  
المبدل حتى يستوفي ما عجله (كذا في شتى الاجارة من  
التنوير) قال في الدرر سواء كان العقد صحيحاً او فاسداً  
قال في الخانية في احكام البيع الفاسد ولو كان البيع  
جائزاً او الاجارة جائزاً ثم انفسخ العقد بينها بوجه كان  
له ان يحبس حتى يستوفي الدين الذي كان على البائع  
انتهى. ولما قال الدين الذي كان على البائع لان تصوير  
مسأله ان المشتري اشترى بدين له على البائع وهل  
اذا استأجر وفقاً ايضاً له حق الحبس حتى يستوفي ما  
عجله اذا فسخ العقد او لا قال في التنقيح آخر الباب  
الثاني من الوقف نعم له ذلك لكن باجر المثل بخلاف  
الملك

مطلب  
اختلف المتعاقدان في  
المخلو والبنات

﴿قاعدة﴾ اختلف المتعاقدان في الخيار والبنات  
فالتقول لمن يدعي البت والبينة بينة مدعي الخيار  
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من



(الحانية)

مطلب

﴿فائدة﴾ اختلف المتبايعان في الطوع والاكراه  
فالتقول لمدعي الطوع على الصحيح كما في الصحيح والفاسد  
(كذا في المحل المذكور من الحانية)

اختلف المتبايعان في  
الطوع والاكراه

مطلب

﴿فائدة﴾ اختلف المتعاقدان في التلجئة وعدمها  
فالتقول لمنكر التلجئة والبيئة للآخر (كذا في المحل  
المذكور) قال وصورة التلجئة في البيع ان يقول الرجل  
لغيره اني ابيع دارني منك بكنا وليس ذلك بيع في  
الحقيقة بل هي تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر  
من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بمنزلة الهازل  
انتهى

اختلفا في التلجئة وعدمها

مطلب

﴿فائدة﴾ يبيع مال الغير موقوف على اجازة المالك  
(كذا في البيع الموقوف من الحانية) قال وشرط صحة  
الاجازة قيام العاقدين والمعقود عليه ولا يشترط قيام  
التمن ان كان الثمن من النقود وان كان من العروض  
يشترط قيامه ايضاً فاذا مات المالك لا ينفذ باجارة  
الوارث وعند اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة  
التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وقبض الثمن الى

بيع مال الغير موقوف

العائد ولها فتح العقد قبل اجازته صح فسخه وإذا هلك  
المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار ان شاء ضمن  
البائع وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمين  
احدهما برئ الآخر انتهى

مطلب

شراء الفضولي لا يتوقف

﴿قاعدة﴾ شراء الفضولي لا يتوقف وينفذ لنفسه  
(كذا في المحل المذكور) أي عند عدم ذكر الغائب من  
المتعاقدين وإما إذا ذكر من العاقدین أو من إحداهما  
فله أحكام أخرى تطلب من المحل المزبور

مطلب

الوصية بما لا يصح بيعه  
لا تجوز

﴿قاعدة﴾ الوصية بما لا يصح بيعه لا تجوز (كذا في المحل  
المذكور) قال رجل أوصى إلى رجل بشاة وإلى آخر  
بصوفها فباع صاحب الشاة الشاة كان ثمنها له ولا شيء  
لصاحب الصوف لأن الصوف على ظهر الشاة لا يباع  
فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع وكذا  
الشاة وما في بطنها

مطلب

الموقوف من البيع

﴿قاعدة﴾ بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع وشراؤه  
موقوف على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي  
وكذا المعنوه والصبي إذا بلغ سنها وحجر عليه يتوقف  
بيعه وشراؤه على اجازة وصيه أو القاضي والعبد المحجور

ايضا يتوقف على اجازة المولى . والرجل اذا باع عبده  
 الماذون المدين يتوقف على اجازة القرماء على الصحيح .  
 والمريض اذا باع في مرض الموت من ولده عينا كان  
 صحيح جاز معه . ول مات يتوقف على اجازة بقية الورثة .  
 والمترد يتوقف على اسلامه ولا بطل . والراهن اذا باع  
 الرهن يتوقف على اجازة المرهن او فسخ الرهن . ومثله  
 الاجارة اذا فسخت . والاجر اذا باع المأجور يتوقف على  
 اجازة المستاجر او في المدة الا ان المرهن يملك نقض  
 البيع ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك  
 النقض . ومن دفع ارضه مزارعة مدة معلومة يتوقف  
 بيعه على اجازة المزارع والمبيع بشرط الخيار ( الكل من  
 آخر احكام البيع الفاسد من الخانية )

مطلب

بم العقد بموت من له  
 الخيار ٢

قاعدة \* يتم العقد بموت من له الخيار اصيلا كان او  
 وكبلا او وصيا وكذلك بموت الموكل او الغلام ( كذا اول  
 خيارات الخانية ) واما اذا مات من لا خيار له من  
 المتعاقدين فالآخر على خياره الى ثلاثة ايام من الخيار  
 ( كذا افاده الطحاوي على الدر المختار في الخيار اول  
 الباب تحت قول الماتن ويتم العقد ) وكذلك يتم العقد

بعضي المدة وإن لم يعلم من له الخيار لمرض أو إلقاء ( كما  
نقله في الدر المختار ) وكذلك يتم العقد إذا نزل في المبيع  
عيب لا يمكن زواله وأما إذا كان يمكن زواله في مدة  
الخيار فلا يتم ويبقى صاحب الخيار على خياره إلا أنه لا  
يملك الرد قبل زوال العيب ( كذا أفاده أول  
الخيارات من الخاتمة )

مطلب  
خيار الشرط يبطل  
بإبطال

فائدة خيار الشرط يبطل بالإبطال ( كذا  
آخر الباب في المحل المذكور من الخاتمة ) بيانه إذا اشترى  
رجل من آخر عينا على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام ثم قال  
في أول يوم أبطلت خياري بطل بتخلف خيار العيب  
فإنه لو قال أبطلته لا يبطل وله الرد إذا ظهر في المبيع  
عيب يوجب الرد ( كذا في المحل المذكور )

مطلب  
القول في تعيين المبيع  
للمشتري

فائدة القول في تعيين المبيع للمشتري ( كذا في  
المحل المذكور آخر الباب ) بيانه رجل اشترى من آخر ثوبا  
بخيار الشرط إلى ثلاثة أيام فحضر في اليوم الأول وأراد رد  
المبيع فقال ليس بثوبي وقال المشتري بل هو ثوبك  
قال كان القول قول المشتري

مطلب  
خيار الرؤية يثبت في  
كل عين الخ

فائدة خيار الرؤية يثبت في كل عين ملكة

بعقد يحتمل الفسخ (كذا اول خيار الروية من الخاتبة)  
 فخرج بقوله عين ملكك مالو ملك ديننا في الذمة  
 كالسلم والدرهم والدنانير عيناً كانا او ديناً وبقوله يحتمل  
 الفسخ ما لا يحتمله كبدل المخلع والمهر والصلح عن  
 القصاص بخلاف الصلح عن دعوى المال فانه يثبت  
 فيه الخيار كالبيع والاجارة والتسمة (كذا افاده في  
 المحل المذكور)

مطلب

خيار الروية لا يبطل  
 بقض الوكيل

﴿فائدة﴾ خيار الروية لا يبطل بقض الوكيل  
 ولو بعد علمه بالعيب (كذا في المحل المذكور) وهذا  
 بخلاف قبض الموكل فانه يبطل خياره ومثل الوكيل  
 الرسول فانه لو ارسل رسولا وقبضة لا يبطل خياره  
 ﴿فائدة﴾ روية الوجه في بني آدم تبطل خيار  
 الروية (كذا في المحل المذكور) فاذا اشترى جارية  
 او عبداً ورأى الوجه منها ورضي ببطل خياره وان  
 لم ير سائر الاعضاء وفي الدابة كذلك اذا رأى وجهها  
 وموخرها عند ابي يوسف وعند محمد يكتفى بالعجز  
 وان كانت شاه لحم فلا بد من الجس مع الروية حتى  
 يبطل خياره وان كان ثوباً مطوياً ورأى موضع الطي

مطلب

روية الوجه في بني آدم  
 تبطل خيار الروية

ورضي به بطل خياره وإن كان المبيع من العدديات  
المتفاوتة فلا بد من رؤية الكل وإن كان عقاراً فلا  
بد من رؤية الداخل وما هو المقصود منها على  
المفتي به وإن كان كرمًا ورأى روس الأشجار كلها  
من الخارج بطل خياره وإن كان ميكلاً أو موزوناً  
أو عددياً وكان على الأرض ورأى منه حفنة مثلاً  
كان كمن رأى جميعه وإن كان في وعائين كعدلين  
أو كيسين فهما كشيء واحد متى ما رأى أحدهما كفى  
وبطل خياره على الصحيح من المذهب ثم إن وجد  
في أحد الوعائين عيباً فإن كان قبل القبض يسكها  
أو يردّها وإن كان بعد القبض يرد المبيع خاصة  
وإن كان المبيع مغيباً في الأرض كالجزر والبصل  
والثوم والشليم إن كان مما يكال ويوزن كالثوم  
والبصل فقلع المشتري سناً باذن البائع أو قلع  
البائع منه أو كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل  
والوزن فمتى رأى ما قلع ورضي به لزم البيع في  
الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل إذا وجد  
الباقى كذلك وإن كان المقلوع شيئاً يسيراً لا

يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره هذا عند أبي  
يوسف قال رحمه الله تعالى (والفتوى في هذه  
المسائل على قول أبي يوسف) أما في الفجل اذا قلع  
بعضه ورأى فلا يبطل خياره لأنه عددي متفاوت (الكل  
من الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ روية الثمر على رؤس الاشجار كروية  
الكل (كذا في الحل المذكور) يعني اذا رأى من كل  
شجرة بعضها كان كروية كلها

﴿فائدة﴾ فعل المزارع في الارض منتقل الى  
المشتري (كذا في الحل المذكور) بيانه رجل اشترى  
ارضا ولم يرها وكان لما مزارع فابقاها في يده  
بالمزارعة فزرعها ثم رآها المشتري لم يكن له خيار  
الرؤية لما قلنا من ان فعل المزارع كفعله

﴿فائدة﴾ كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره  
(كذا في خيار عيب الجانية) بيانه اشترى حنطة  
من رجل فوجد فيها ترابا زائدا عن المعتاد وبعد  
عيها فاراد ان يمسك الحنطة بقسطها ويرد التراب  
ليس له ذلك بل له رد الكل ان اراد لما قلنا . وهذا

مطلب

روية الثمر على رؤس  
الاشجار الخ

مطلب

فعل المزارع في الارض  
منتقل الى المشتري

مطلب

كل ما يسامح في قليله  
لا يميز كثيره

الأصل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

﴿فائدة﴾ كل ما لا يتساع في قلبه يميز كثيره (كذا في المحل المذكور) بيانه اشترى سبيكة فضة فوجد فيها رصاصاً كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصته لان قليل الرصاص مع النضة لا يساع فيه بخلاف تراب الحنطة المارة فان قلبه يساع فيه فلم يكن له ان ياخذ الحنطة بنسبتها

مطلب  
كل ما لا يتساع في  
قلبه يميز كثيره

﴿فائدة﴾ اذا تعيب المبيع عند المشتري ثم علم بعيب قدم كان عند البائع يرجع بنقص العيب (كذا في اول نقصان العيب من الخاتمة) والمراد من تعيبه عند المشتري سواء كان بفعل المشتري ام بفعل اجنبي ام بأفة سماوية (كذا افاده)

مطلب  
اذا تعيب المبيع عند  
المشتري الخ

مطلب  
اذا زاد المبيع عند  
المشتري الخ

﴿فائدة﴾ اذا زاد المبيع عند المشتري فانه لا يردّه بعيب قدم ولكن يرجع بالنقص (كذا في المحل المذكور) والمراد من الزيادة ان يصبغ الثوب او يبنى في الارض اما اذا تصرف ببعضه ببيع او اكل ثم وجد فيه عيباً فان كان باع بعضه رد الباقي بحصته من الثمن وان كان اكل بعضه يرد الباقي ويرجع بنقصان



ما أكل وهاتان المسئلتان على قول محمد رحمه الله تعالى قال في الخاتمة وعليه الفتوى

﴿قاعدة﴾ كلما تعلقت المنفعة بآئينين معاً كان تعيب أحدهما عيباً للآخر (كذا في فصل ما يرجع بتنصان العيب من الخاتمة) بيانه اشترى مصري باب أو خنجر أو نعلين وقبض أحدهما فهلك الآخر عند البائع كان للمشتري أن يرد ما قبضه لما قلنا وإن هلك عند المشتري فقد هلك عليه وباخذ ما عند البائع لأن الذي بقي عند البائع تعيب بهلاك الآخر

مطلب  
كلما تعلقت المنفعة  
بآئينين الخ

﴿قاعدة﴾ الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره قبل أن يقبضه فعلم المشتري الثاني بعيب كان عند البائع الأول فردّه هذا الثاني على بائعه بغير قضاء كان لبايعه أن يردّه على من باعه إياه بذلك العيب وإن كان بغير قضاء لأن الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي كذا أفاده

مطلب  
الرد بالعيب قبل  
القبض الخ

مطلب  
اختلفا في ركوب الدابة  
لحاجة الخ

﴿فائدة﴾ اختلفا في ركوب الدابة لحاجة اولاجل  
الرد فالتقول للمشتري (كذا في الحل المذكور) يانه رجل  
اشترى من آخر دابة ووجد فيها عيباً فركبها فقال  
البائع ركبها لحاجتك فلم يبق لك حق الرد وقال  
المشتري لا بل ركبها لاردها عليك كان القول في  
ذلك للمشتري

مطلب  
اختلفا في حق الرد  
فالتقول المكر

﴿فائدة﴾ اختلفا في حق الرد فالتقول قول المتكر  
(كذا اول الرد بالعيب من الخانية) يانه اشترى  
دهناً كزيت في آنية ورأس الآنية مشدود ففتحها  
المشتري بعد ذلك فوجد فيها فارة ميتة فحاجها  
ليردها فقال البائع ليس ذلك من عندي فالتقول  
للبائع لان المشتري يدعي حق الرد والبائع ينكر ولا  
يشكل عليك ما مر من مسألة الركوب بان هناك كان  
التول للمشتري مع انه يدعي على البائع حق الرد لان  
الفرق ظاهر وهو انه في مسألة الركوب قد استند فيه  
الى امر لا يعلم من جهة المشتري وهو كونه ركبها للرد او  
لحاجة نفسه وهنا ليس كذلك والقاعدة ان ما لا يعلم  
الأ من جهة الشخص يكون القول فيه قوله

مطلب

الصغار لا تمتع قبول  
الشهادة

مطلب

رضى الوكيل بالعيب  
فلقبض يلزم الموكل

﴿قاعدة﴾ الصغار لا تمتع قبول الشهادة (كذا في

الحل المذكور) ولو مع الاصرار

﴿قاعدة﴾ رضى الوكيل بالعيب قبل القبض يلزم

الموكل لا بعده (كذا في الحل المذكور) لكن هذا على

رواية الزيادات بلا تفصيل قال وفي المنتقى ان كان

العيب يسيراً لم الموكل والأفلا ثم اختلف في تفسير

اليسير والصحيح انه لا يلزم الموكل الا اذا كان المبيع

يساوي ما شراه به الوكيل

مطلب

كل بيع بوكالة فالحصم  
في ذلك الوكيل

﴿فائدة﴾ كل بيع بوكالة عند ظهور العيب بالمبيع

فالحصومة فيه للوكيل (كذا في الحل المذكور) بيانه

رجل وكّل آخر بشراء عبد فاشتراه له وسلّمه للموكل

ثم ظهر عيب فيه كان عند البائع فانه يردّه على الوكيل

والوكيل بخاصم البائع ولا يملك الاصيل المحصومة مع

البائع (كذا افاده)

مطلب

اقرار الوكيل بانه ابرأ  
البائع عن العيب

فاصر على نفسه

﴿فائدة﴾ اقرار الوكيل بانه ابرأ البائع عن

العيب فاصر على نفسه . بيانه رجل وكّل آخر بشراء

عين فشرها وسلّمها للموكل فوجد الموكل بها عيباً فاراد

ردها على الوكيل فقال قد ابرأت البائع من هذا

العيب لا يكون دفعا بل يرد لها الموكل على الوكيل ولا يكون للوكيل حق الخصومة مع البائع (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب  
قبول الوكيل الرد  
بالعيب فغير قضاء لا  
يلزم الموكل

فائدة قبول الوكيل الرد بالعيب فغير قضاء لا يلزم الموكل (كذا في المحل المذكور) يمانه رجل وكل آخر يبيع عبده فبأه من رجل ثم وجد المشتري في العبد ما يوجب الرد فردّه على الوكيل فقبله الوكيل المذكور بدون قضاء فاضر لزم الوكيل ولا يلزم الموكل وليس للوكيل ان يخاصم الاصيل في ذلك بعد

مطلب  
قبض احد البديلين  
كافي

قاعدة قبض احد البديلين كاف لانعتقاد العقد بالتعاطي (كذا ذكره آخر الباب في المحل المذكور) قال وهذا على الصحيح من المذهب

مطلب  
كل مبلغ يرجع فيه  
المشتري على البائع  
بالمثل يرجع به على  
الكميل

فائدة كل موضع يرجع فيه المشتري على البائع بالمثل يرجع به على الكميل بالدرك (كذا اول فصل الاستحقاق من الخاتمة) يمانه اذا استحق المبيع فالمشتري يرجع على الكميل بالدرك لانه يرجع على البائع بالمثل (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ كل شيء لا يجوز بيعه استقلاً ولا يبيع  
تبعاً واستحق فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بالثمن  
كله وان شاء ترك (كذا في الحل المذكور من الخاتبة)  
بانه زجل اشترى من آخر ارضاً بشرها فاستحق الشرب  
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الارض بكل الثمن وان  
شاء ترك وكذلك المسيل ثم هذا ان كان استحق قبل  
القبض وان كان بعده وكان المشتري يبيع في تلك الارض  
بناء او غرس غرساً فانه يرجع على البائع بنقصان الشرب  
والمسيل

مطلب  
كل شيء لا يجوز بيعه  
استقلاً ولا تبعاً

﴿قاعدة﴾ احد الشريكين ليس بجسم عن الآخر  
فلا يكون الحكم عليه حكماً على الآخر (كذا في الحل المذكور)  
فلو ادعى رجل على آخر وغائب انها اشترى منه هذا  
العبد بالثمن واقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن  
فان حضر الغائب فان اعاد البينة عليه يقضى بنصف  
الثمن ايضاً ولا فلا قال ~~في~~ احدهما ليس بجسم عن  
الآخر الا ان يكون كل واحد منها كفيلاً عن الآخر  
بامره فيثبت يكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر  
(كذا افاده)

مطلب  
احد الشريكين ليس  
بجسم عن الآخر

مطلب

سكوت الاقارب عد  
البيع مانع من سماع  
الدعوى

﴿فائدة﴾ سكوت الاقارب عند البيع مانع من  
سماع الدعوى بالملك (كذا في مسائل شتى التنوير  
آخر الباب) ومثله في دعوى الخبرة وفي الخائبة  
ذكر المسألة في فصل الاستحقاق وقيدتها بالتقاضي  
وتصرف المشتري زماناً بعد السكوت عند البيع ونصه  
رجل باع عقاراً وامرأته او ولده او بعض اقاربه  
حاضر يعلم البيع ووقع التقاضي وتصرف المشتري في  
ذلك زماناً ثم ادعى بعض من كان حاضراً ان العقار  
له ولم يكن البائع قال مشايخ سمرقند لا نسمع دعوى  
المدعي سدا لباب التلبس وقال مشايخنا نسمع دعواه  
انتهى. ونقل بعد ذلك التفصيل وحاصله ان المدعي  
ان كان من اهل التلبس فالمفتي يفتي بقول مشايخ  
سمرقند والأفبقول مشايخ بخارى ونقل في الهندية ما  
يقرب منه عن المحيط والذي في التنوير من مسائل  
شتى وغيره ان قيد ~~المدعي~~ زماناً انما هو للاجنبي لا  
للقريب وصرح بذلك في الخبرية ناقلاً عن الشيخ ونصه  
باع عقاراً او حيواناً او ثوباً وابنه او امرأته حاضر  
يعلم به ثم ادعى انه ملكه لا نسمع دعواه بخلاف

الاجني ولو جاراً الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً  
وبناء ولا تسمع حينئذ دعواه انتهى فجعل قيد التصرف  
زرعاً وبناءاً بالنسبة الى الاجني ولو جاراً اما القريب  
فيمطلق سكوته عند البيع لا تسمع دعواه بعد ذلك  
ثم قال آخر السؤال وهذا هو القول الراجح في  
المسألة فليحرم

﴿فائدة﴾ ما لا يمكن الاحتراز عنه لا ضمان فيه  
(كذا فيما يدخل في بيع الكرم والارض من  
الخانية) بيانه رجل اشترى من آخر مشجراً فقطعها  
فحضر البائع يدعي ان المشتري حين القطع افسد  
له بعض شجر لم تكن داخلة في البيع بواسطة سقوط  
الاشجار التي قطعت فقال المشتري انا لم اتعمد فساد  
شيء من ذلك ينظر ان كان الذي يدعيه البائع  
من الفساد يمكن التحرز عنه فيكون ضماناً وان كان  
ما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان بذلك على  
المشتري ويكون ما ذكروه دالة (كذا افاده في  
الحل المذكور)

مطلب

ما لا يمكن الاحتراز  
عنه لا ضرر فيه

مطلب

التقدير في الاشجار  
وصف

﴿فائدة﴾ التفسير في الاشجار وصف كالزرع في

المذروعات (كذا في الهل المذكور) بيانه رجل اراد  
ان يشتري من آخر مشجرة فانفق على اراسها لرجال  
من اهل البصرة لينقروها بالحمل فيعلم كل من  
المشتري والبائع عدد احوالها فانفق اهل البصرة على  
ان عدد احوالها كذا فاشتراها المشتري بشئ معلوم  
وقطعها فكانت اكثر احوالاً مما قال اهل الخبره فاراد  
البائع ان يمنع الزيادة ليس له ذلك لما قلنا

﴿قاعدة﴾ اختلف المقرض والمستقرض  
فالقول قول المستقرض مع يمينه (كذا في صرف  
الخانية)

﴿قاعدة﴾ كل ما يكال او يوزن او يعد يجوز  
قرضه (كذا في الهل المذكور)

﴿قاعدة﴾ الخلية بين المشتري وبين المشتري  
قبض (كذا في اول باب القبض من الخانية) فلو  
اشترى رجل من آخر شاة وخلق البائع بين المشتري  
والشاة بحيث يمكنه اخذها كان ذلك قبضاً وان لم  
يقبضها حقيقة فاذا هلكت تهلك على المشتري وقس  
على ذلك

مطلب  
اختلف المقرض  
والمستقرض

مطلب  
كل ما يكال ويوزن  
ويعد يجوز قرضه

مطلب  
الخلية بين المبيع  
والمشتري قبض



﴿قاعدة﴾ قول البائع سلمت وقول المشتري قبلت مع القرب تسليم (كذا في الحل المذكور) مراده سواء كان هناك قبض حقيقي او لم يكن ثم قال ومثل ذلك تسليم المفتاح الا انه يشترط في ذلك قول البائع عند تسليم المفتاح خليت بينك وبين الدار فاقبض ثم قال بعد ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الثالثة بين المبيع وبين المشتري يكون قبضا بثلاثة شروط الاول ان يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قبضت الثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير مانع الثالث ان يكون المبيع غير مشعور بحق الغير اما ان كان شاغلا حق الغير كالحنطة في جوارق البائع او ما شبه ذلك فلا يمنع التولية انتهى

مطلب

قول البائع سلمت وقول المشتري قبلت مع القرب تسليم

﴿قاعدة﴾ فعل العجاء جبار (كذا في اول قبض المبيع من الخانية) ويخرج على هذه القاعدة مسائل كثيرة تتعلق بالحجايات منها رجل اشترى شاتين فنطحت احدهما الاخرى قبل القبض فهلك خبر

مطلب

فعل العجاء جبار

المشتري ان شاء اخذ الباقي بحصتها من الثمن وان  
 شاء ترك وكذا لو اشترى شعيراً وحاراً فاكل الحمار  
 الشعير قبل القبض وكذلك لو اشترى ثوبين فقتل  
 احدهما الآخر قبل القبض خير المشتري ان شاء  
 اخذ الباقي بكل الثمن وان شاء ترك فكان ما تلف  
 تلف بأقفة ساوية ثم اعلم ان هذه القاعدة اصلها الحديث  
 الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام العجاء  
 جرحها جبار كما في رواية الصحيحين والامام مالك  
 واحمد واعتماد السنن (كذا نقله الطحاوي في  
 جناية الهبسة) والحذابة عالم اعتمد قول صاحب  
 الدر بعد نقله انفلات الدابة لقوله عليه الصلاة  
 والسلام العجاء جبار قال الطحاوي اي فعلها  
 جبار . انتهى

﴿فائدة﴾ هلاك المبيع قبل قبض المشتري يكون  
 على البائع (كذا في المحل المذكور) حيث قال في  
 بقرة اشترى رجل وقال للبائع سقم الى منزلك فساقتها  
 البائع وقبل قبض المشتري تلفت في ميت البائع فانها  
 تلفت على البائع

مطلب

كر تصرف يجوز من  
غير قبض الحج

﴿قاعدة﴾ كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله

المشتري قبل القبض لا يجوز وكل تصرف لا يجوز

الا بالقبض اذا فعله المشتري قبل القبض جاز (كذا

في باب قبض المبيع من الخاتمة) يانه اشترى رجل

من آخر عبداً وقبل قبضه بائة او آجره من رجل لا يجوز

ولو ائنه اعاره او وهبه او تصدق به او رهنه عند انسان

وقبضه المرمين جاز لانه بالرهن والهبة وما مثلها

يصير المرمين والموهوب له مسلطاً على القبض فيكون

المشتري قابضاً بقبضه اي قبض المرمين او الموهوب

له وما مثلها كالا جاز وكل عقد لا يتوقف على القبض

﴿قاعدة﴾ المقبوض على سوم الشراء غير مضمون

الا بعد بيان الثمن (كذا اول فصل في المقبوض على

سوم الشراء من الخاتمة) يانه رجل جاء الى بائع

الزجاج فقال بكم هذه واخذها قبل ان يسمي البائع

ثمها فوقعت من يده فانكسرت لا يضمن لما قلنا ثم اذا

انقلبت من يده على غيرها فكسرت ضمن الذي كسرت

دونها هذا اذا كان اخذها باذن صاحبها فان كان

بدون اذنه كان ضامناً سى او لم يسم ثمها (كذا افاده)

مطلب

المقبوض على سوم  
الشراء غير مضمون الا  
بعد بيان الثمن

مطلب  
القول قول القاض  
ان الدرام نهرجة الح

﴿قاعدة﴾ القول قول القاض ان الدرام  
نهرجة ما لم يقر قبل ان قد استوفى حقه (كذا في فصل  
قبض الثمن من الخائفة) يئانه رجل باع سلعة من  
آخر وقبض ثمنها دراهم وذهب ليصرفها في حاجة  
نفسه فلم ياخذها او بعضها احد فاراد ردها على  
المشتري فان كان اقر باستيفاء حقه حين القبض فلا  
تسمع دعواه الا اذا صدقه الدافع انها نهرجة ولن لم  
يكن اقر باستيفاء حقه فله الرد وتسمع دعواه ويكون  
القول قوله في انها او بعضها نهرجة

مطلب  
كل من قبض باذن  
الدافع ما ليس من  
جنس حقه كان امينا

﴿قاعدة﴾ كل من قبض باذن الدافع ما ليس  
من جنس حقه كان امينا (كذا في المحل المذكور من  
الخائفة) يئانه رجل اشترى من آخر عبداً بalf درهم  
زهوفاً فذهب بها البائع الى داره ففتحها فوجدها  
جиаذاً فارجمها ليردها فضاغت لا يضمن البائع  
شيئاً لما قلنا

مطلب  
الدرام انواع

﴿فائدة﴾ الدرام انواع . جياذ . وزيوف .  
ونهرجة . وستوقه . واختلفوا في تفسيرها . قال  
بعضهم النهرجة التي تضرب في غير دار السلطان

والزيف في الدرام المغشوشة والمستوفة صفر موه  
بالفضة . وقال عامة المشايخ الجباد فضة خالصة تروج  
في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزيف ما زيفه  
بيت المال وبأخذه التجار والنهرجة ما بهرجه التجار  
لا يروج في التجارات وله حكم الدرام في الشرع  
والمستوفة فارسي معرب سه تافه وهو ان يكون الطاق  
الاعلى فضة والاسفل كذلك وبينهما صفر ليس لها  
حكم الدرام في الشرع (كذا في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ جمود احد المتعاقدين العقد وعزم  
الآخر على عدم الخصومة فسخ (كذا اول اقالة الخانية)  
يباه رجل باع جارية من آخر ثم انكر المشتري العقد  
لا يحل الوطء للبائع فان عزم البائع على ترك  
الخصومة مع انكار المشتري تم الفسخ بينهما لان انكار  
المشتري البيع فسخ في حقه وبرك البائع الخصومة فسخ  
بالنسبة اليه فقد تم الفسخ بينهما

﴿قاعدة﴾ الاقالة فسخ في حق كل من المتعاقدين  
(كذا في اقالة الخانية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
تعالى فاذا تقايلا على اكثر من الثمن الاول او اقل

مطلب

جمود احد المتعاقدين  
العقد الخ

مطلب

الاقالة فسخ في حق كل  
من المتعاقدين

او على جنس آخر يلزم الثمن الاول لا غير

﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن (كذا في المحل المذكور) ثم قال بخلاف الوكيل بالشراء ومثل الوكيل بالبيع الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صرح ذلك منها سواء كان الاجر عيناً او ديناً . انتهى

﴿فائدة﴾ الدرام الخبيثة يطيب ما اشترى بها او ربحه ما لم يصف العقد اليها وينقد منها (كذا في فصل ما يكون فراراً عن الربا من الخباية) بيانه غصب من رجل درام واراد ان يشتري بها حنطة فان قال للبائع انتدك الثمن من هذه الدراهم التي في كفي ونقد منها فهذا لا يطيب له وكذلك اذا باع ما اشتراه بربح لا يطيب ما ربحه وطريقه التصديق واما اذا لم يصف العقد اليها وينقد الثمن منها مع اضافة العقد فانه يطيب له ما اكل وربح هذا ما عليه الفتوى (كما افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ التسعير مكروه (كذا في فصل ما يخرج

مطلب

الوكيل بالبيع يملك  
الاقالة قبل قبض  
الثمن

مطلب

الدراهم الخبيثة يطيب  
ما اشترى بها او ربحه  
الخ

مطلب

التسعير مكروه

عن الضمان من الخانية) ثم قال وإذا اتى الأعراب  
إلى الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للإمام أن يمتنع  
لأنه له أن يمنع عن الاحتكار

مطلب  
له شهر طويل أجل المح

﴿قاعدة﴾ الشهر طويل أجل وما دونه قليل  
عاجل (كذا في باب بيع غير المالك من الخانية)  
رجل له ابن جين فاراد أن يتصرف في ماله قالوا إن  
طال جنون الابن فالأب التصرف والأب فلا. ثم  
اختلفوا في تقدير مدة الطول فعلى قول الإمام أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أن تحاوز الشهر جاز تصرف  
الأب لأن الشهر طويل أجل وعن أبي يوسف قدر  
بأكثر من يوم وليلة وقبل بأكثر السنة وعند محمد  
نسبة هذا ما قرأ عليه أخيراً والصحيح قول الإمام (كذا)  
أفاده في المحل المذكور

مطلب

﴿قاعدة﴾ بيع الوصي عقار الصغير لا يجوز إلا في  
مواضع. الأول أن يكون خيراً لليتيم وذلك أن يبيعه  
بضعف القيمة. الثاني إذا كان الخراج والموتونات لا  
تفي بالنفقات الثالث إذا كان على الميت دين لا يفي  
غير العقار بذلك الدين الرابع إذا كان هناك وصية

بيع الوصي عقار  
الصغير لا يجوز المح

مرسلة كالف او الذين الخامس اذا كان بالصغير  
حاجة الى الثمن لاجل النفقة فان لم يكن شيء من  
ذلك لا يجوز ( كذا في فصل بيع الوصي وشرائه  
من الخانية )

مطلب  
وصي القاضي كوصي  
الاب الخ

﴿ قاعدة ﴾ وصي القاضي كوصي الاب الآ في  
خصلة واحدة وهي ان القاضي اذا جعله وصياً في نوع  
كان وصياً فيه خاصة ووصي الاب بخلافه فانه اذا  
جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في الانواع كلها  
( كذا في الفصل المذكور من الخانية ) ثم قال  
ووصي كل من وصي الاب والقاضي مثلها في  
التصرف

مطلب  
لا ضمان على المبالغ في  
الحفظ

﴿ قاعدة ﴾ لا ضمان على المبالغ في الحفظ ( كذا في  
تصرفات الوكيل من الخانية ) بيانه رجل دفع بضاعة  
الى آخر ليبيعها في بلدة اخرى بغير اجر فحمل وبيع  
واخذ ثمنها فجعله في برذعة حمار له لخوف الطريق  
فتزل رباطاً مع القافلة فسرق الحمار مع الدراهم قالوا  
لا ضمان عليه لانه بالغ في الحفظ ( كذا افاده في الحل  
المذكور )



﴿ مسائل الاجارة ﴾

﴿ فائدة ﴾ كل من آجر اجارة مضافة ثم باع لا  
 ينفذ بيعه (كذا في الاجارة الطويلة من الخاتية) ثم هذا  
 على اصح الروايتين بخلاف مالو باع في ايام الخبار  
 ﴿ فائدة ﴾ كل مالك استأجر من آجره المؤجر  
 الاول صح (كذا في الحل المذكور من الخاتية) بياه رجل  
 لث دارا آجرها من بكر مدة سنة ثم آجرها بكر من عمرو  
 تلك المدة فأتى الرجل وهو المؤجر الاول صاحب  
 الدار فاستأجرها من عمرو الذي هو المستأجر الثاني  
 تلك المدة جاز بخلاف مالو استأجر المالك من  
 المؤجر الاول لانه يكون قد استأجر من استأجر  
 منه وهذا لا يجوز لان استيجار المالك من المستأجر  
 الاول فسخ للاجارة اما استيجاره من الثاني فلا يكون  
 فسخا (كذا افاده في الحل المذكور) لكن في هذا  
 التعليق نظر لان ذلك خلاف الصحيح كانه عليه  
 في فصل ما يجب على المستأجر اجرو ولا يجب فقال  
 اعارة المستأجر او اجارته من المؤجر ليست بفسخ على

مطلب  
 من آجر اجارة مضافة  
 ثم باع

مطلب  
 المالك اذا استأجر  
 من آجره المؤجر  
 الاول

الصحيح فتأمل . ولعل الفارق فيما اذا بنى المستأجر  
واجرا المجر فانه يجوز

مطلب  
كل ما يتبعه مع  
بقاء عبده

﴿فائدة﴾ كل ما ينتفع به مع بقاء عينه تجوز  
اجارته وما لا فلا ( كذا في الحل المذكور من  
الحاوية ) بيانه ان الاجارة تجوز في المنقول كالسلاح  
مثلاً وفي الرقيق والعقار والضياع وكب شيء  
استؤجر مع بقاء عينه

مطلب  
اجارة اسعول

﴿فائدة﴾ اجارة المسعول لا تجوز ( كذا في  
الاجارة الطويلة من الحاوية ) قال رجل استأجر  
ضياعاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الامام ابو  
بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة في الفارغة بحصتها  
من الاجر ولا تجوز في المشغولة . انتهى . ومراده بالضياع  
ما يسمى في عرفنا مزرعة وهي الاراضي بلا عارفان كان  
عمار في القرية ومراده بكونها مشغولة اي بزرع غيره وعدم  
جواز اجارة الدور المشغولة ( ذكرها في التقيية رامراً الى  
اي الفضل الكرمانى ) ونصه آجر داراً وهي مشغولة  
بامتنع سكانها وسلمها كذلك لا يصح . اهـ . وذكر طرفاً  
من ذلك في الحجر فارجع اليه ان اردت . قلت وقد

اعداد المسئلة المذكورة فاصيحات في الاجارة الفاسدة  
 وفرق بين الدور والاراضي ورجح ان اجارة الارض  
 المشغولة بالزرع الذي لم يدرك تكون فاسدة والمشغولة  
 بالزرع المدرك تصح وان اجارة الدور التي تكون  
 مشغولة جائزة ويومر بالتفريغ والتسليم الا ان يكون  
 في التفريغ ضرر فاحش . ثم قال وعليه الفتوى  
 ونصه رجل استأجر بيتا مشغولا بامتنعة الاجر قال  
 القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى  
 ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت ما دام مشغولا  
 حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى ان  
 الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع فلو  
 آجر ارضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية  
 وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان كان  
 الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد ادرك جازت  
 الاجارة ويومر بالمحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت  
 المشغول تجوز الاجارة ايضا ويومر بالتسليم الا ان  
 يكون في التفريغ ضرر فاحش فيكون له ان ينقض  
 الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره

رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ويومر بالتفرغ  
والتسليم عليه القوي . وقيل للقاضي الامام رحمه الله  
تعالى في البيت المشغول لو فرغ وسلم هل تصح تلك  
الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا  
بالاستيناف . انتهى

مطلب  
كل من استأجر  
ارضا وغرس فيها الخ

﴿فائدة﴾ كل من استأجر ارضا وغرس فيها او  
بنى ثم مضت مدة اجارته وقام الاشجار او البناء كان  
عليه تسوية تلك الارض كما كانت (كذا في الخاتمة من  
كتاب الوصايا في فصل من تجوز وصيته)

مطلب  
الاستيناف لمن هو  
مستحق عليه

﴿فائدة﴾ الاستيناف لما هو مستحق عليه لا يجوز  
(كذا فيما يجب فيه الاجر على المستأجر وما لا يجب  
من الخاتمة) بيانه رجل استأجر امرأة شهرا للخدمة  
البيت لا تجوز هذه الاجارة لانها مستحقة عليها ومثله  
ما تعود منفعة الى الاجير (كذا افاده في المحل  
المذكور)

مطلب  
من استأجر على  
الطاعة لا يستحق الاجر

﴿فائدة﴾ لا يستحق الاجر من استأجر على الطاعة  
(كذا في اول الاجارة الفاسدة من الخاتمة) قال  
امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي اذا قتلت ذلك

الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشيء له لان هذا  
من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كما لو  
استوجر ايوم الناس اوليوزن وقال محمد لو قال  
ذلك لذمي يجب الاجر . انتهى

مطلب

اجرة الصبي او الغلام  
حيث لا مقاوله

﴿فائدة﴾ اجرة الصبي او الغلام حيث لا مقاوله ترجع  
للعرف ( كذا اول الاجارة الفاسدة من الخانية ) بيانه  
رجل دفع صبياً او غلاماً لمعلم لكي يعلمه عملاً ولم  
يشترط احدهما على الآخر اجراً فلما علم المعلم العمل  
للصبي او العبد اخلفا فطلب المعلم اجراً من المولى  
او الاب وطلب الاب او المولى اجرة الولد او العبد من  
الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة على من  
يكون الاجر فان كان على الاستاذ يحكم عليه به وان  
كان على المولى او الاب فعليه . وقال شمس الأئمة  
السرخسي ان كان ذلك العمل مما يفسد فيه المتعلم  
كتنقب الجواهر فان الاجر على الاب او المولى وان  
كان مما لا يفسد فيه المتعلم شيئاً مما يعمل فيه فالاجر  
على الاستاذ . انتهى بتصرف

مطلب

لا يجوز الاستعجار على  
المعصية

﴿فائدة﴾ الاستعجار على المعصية لا يجوز ( كذا في

الحل المذكور) كما لو استأجر متنية او نائمة فان ذلك لا يجوز وليس لما شي.

مطلب  
لا يجوز استئجار المتعة  
محمدا

﴿فائدة﴾ استئجار المتعة بمجنسها لا يجوز (كذا في  
الاجارة الفاسدة من الخانية) بيانه رجل قال لا آخر  
ارسل لي ثورين اليوم كي اثير ارضي واعطيك غدا  
ثورين من عندي كي تثير انت ارضك فهذه اجارة  
منفعة بمجنسها لا تجوز بخلافها اذا اخذ ثورين وارسل  
له حمارين او فرسين فانه يجوز

مطلب  
مودع العاصب اذا رد  
المغصوب على العاصب

﴿فائدة﴾ مودع العاصب اذا رد المغصوب على  
العاصب برئ عن الضمان (كذا في الاجارة الفاسدة  
من الخانية) بيانه رجل اعطى الدلال عينا لبيعها فاته  
آخر وقال سرفت مني فردها الدلال على الذبي  
اعطاه اياها برئ عن الضمان

مطلب  
فاد الاجارة يوجب  
احرام المثل

﴿فائدة﴾ فساد الاجارة يوجب اجر المثل (كذا  
في الحل المذكور) ثم ينظر ان كان الفساد للجهالة  
وجب اجر المثل بالغاما بلغ وان كان لشروط فاسد  
فوجب اجر المثل لا يجاوز المسمى (كذا افاده في  
الحل المذكور بعصرف) واستثنى في الدر الوقف

فانه يلزم اجر المثل بالفا ما بلغ

﴿فائدة﴾ اجارة المريض باقل من اجر المثل

جائز من كل ماله لا من الثلث (كذا افاده في

الحل المذكور) معلاً بصحة الاعارة فالاجارة باقل

من اجر المثل صحيحة بالاولى

﴿فائدة﴾ تعيين الاجر ما يهل فيه الاجير مفسد

للعقد (كذا في الاجارة الفاسدة من الحامية) يانه

رجل اعطى طحاناً مقداراً من الخنطة كي يطحنها

وجعل له الاجرة ففيزاً منها بعد الطحن فانه لا يجوز

وهذه مسألة ففيزا لطحان الدوارة في الكتب وكذلك

لو اعطى حلاجاً مقداراً من القطن للخلج وجعل له شيئاً

من مخلوجه ومثله لو استأجر آخر ليقطع له قصباً من

اجرة وجعل له حزمًا معلومة من ذلك القصب واما

لو جعل في هذه المسائل كلها الاجر من دقيق سوى

دقيقه او قطن سوى مخلوجه او قصب من غير الذي

قطعه بان كان عنده حرم قصب معينة فجعلها اجرة

الصح في ذلك كله

﴿فائدة﴾ اجارة المتصل بالنير لا تجوز (كذا في

مطلب

اجارة المريض باقل

من اجر المثل

مطلب

تعيين الاجر ما يهل

في الاجير

مطلب

لا تجوز اجارة المتصل

بالنير

الاجارة الفاسدة من الخانية ( قال ولو استأجر  
ميرابا ليركه في داره كل شهر باجر معلوم جاز  
ولو كل الميراب مركبا في حائط الموهجر لا يجوز  
ذلك

مطلب

الاجارة اذا وقعت  
على احد شيئين جاز

﴿فائدة﴾ الاجارة اذا وقعت على احد شيئين  
او احد الاشياء الثلاثة وهي لكل واحد اجرا معلوما  
جاز ( كذا آخر الاجارة الفاسدة من الخانية ) بيانه  
رحل قال لا تسوة اجرتك هذه الدار بخمسة دراهم او  
هذه الاخرى بعشرة دراهم او هذه الثالثة بخمسة عشر  
او قال ذلك في البيوت الثلاثة او الخوانيت الثلاثة  
او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان  
قال اجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا وإلى الكوفة  
بكذا وإلى بغداد بكذا او قال ذلك في انواع الخياطة  
او انواع الصباغ الا أنه لا يزداد على الثلاث ( كذا  
افاده في المحل المذكور )

مطلب

تعليق الاذن بالشرط  
جائز

﴿فائدة﴾ تعليق الاذن بالشرط جائز ( كذا في  
فصل النساج والخياط من الخانية ) بيانه رجل قال  
لخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاي قميصا فاقطعه



بدرهم وخطه فقال الحياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما  
قطعه انه لا يكفيك ضمن الخواط قيمة الثوب لانه انما  
اذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال للحياط انظر  
ايكفيني فبمدا فقال الحياط نعم فقال صاحب  
الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيك لا يضمن  
الحياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال  
الحياط نعم بعد قول صاحب الثوب ايكفيني فقال  
صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه  
كان ضامنا اذا كان لا يكفيك لانه علق الاذن بالشرط  
كما قلنا في الصورة الاولى والثالثة

فائدة مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في  
الوديعة بغير اذن مالكا (كذا في المحل المذكور من  
الحمانية) يمانه رجل دفع ذمبا الى صانع ليخذه سوارا  
منسوجا والتمسح لم يمكن من عمل هذا الصانع فطوله  
ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان  
الصانع الاول دفع الى الثاني بغير امر المالك ولم يكن  
الثاني اجبر الاول ولا تليذالة كان للمالك ان يضمن  
اها شاء فيقول ابي يوسف ومحمد رجها الله تعالى

مطالب  
مودع المودع لا يضمن

وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الأول  
أما الثاني فإن سرق منه بعد العمل لا يضمن لأنه إذا  
فرغ من العمل صارت يده يد ودبعة أما ما دام في العمل  
كانت يده يد ضمان لأنه يتصرف في مال الغير بغير  
إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع  
لا يضمن ما لم يتصرف بالدبعة بغير إذن المالك (كذا  
أفاده في المحل المذكور) فالفائدة مبنية على قول الإمام  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

﴿ فائدة ﴾ الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده  
لا يصنعه (كذا أفاده في المحل المذكور) وهذا على  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل وعند محمد كذلك  
وأما على قول أبي يوسف ومحمد في قوله الآخر إن  
الاجير المشترك يكون ضامناً لما هلك في يده بغير  
صنعه فيجب الضمان عندهما عليه قال في الحاشية أول  
النصل في الحامي واليائي والخيار في الاجير المشترك  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن المعلوم أن قاضي  
خان من أهل الترجيع فتنبه فأنه خلاف ما عليه العمل  
من الصلح على النصف بشرطه

مطلب

الاجير المشترك لا  
يضمن ما هلك في يده

مطلب

تكرير الدواب مع  
تسمية لأحرر المحل

﴿فائدة﴾ تكاري الدواب مع تسمية الأجر والمحل  
إن لم تتعين يجوز (كذا أول آجارة الدواب من الخانية)  
بيانه رجل تكاري خمسة جمال أو بغال بمجسدين درهما  
من مكة إلى الجرف ولم يعين هذه الجمال أو هذه  
البغال بعينها فالوا يجوز لمكان العادة

مطلب

مؤنة رد المستأجر  
على المؤجر

﴿فائدة﴾ مؤنة رد المستأجر على المؤجر (كذا  
إفاده في المحل المذكور) ثم قال ومؤنة رد الرهن على  
الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد  
المستأجر على المستعير ومؤنة رد النصب على الغاصب  
ومؤنة رد المبيع فاسداً بعد الفسخ تكون على الغايب  
كلها من المحل المذكور

مطلب

كل مثل خالف  
المستأجر به المؤجر

﴿فائدة﴾ كل محل خالف المستأجر فيه  
المؤجر إلى ما هو أضر فانه يضمن في العطب ويستقط  
عند الأجر بالسلامة (كذا في المحل المذكور)  
بيانه رجل استأجر من رجل دابة ليحمل عليها  
حنة فحمل حديداً مثل وزن الحنطة فعطبت  
بضمن قيمتها وإن سلمت لا يجب الأجر انتهى قلت  
لأنه صار غاصباً ولا أجر على الغاصب في هذه

الصورة

مطلب  
خوف ذهاب المال  
بيع قطع الصلاة

﴿فائدة﴾ خوف ذهاب المال ببيع قطع الصلاة ولو درهما (كذا في فصل ما يكون تضييعا للدابة من الخانية) قال لو استأجر رجلا دابة الى محل ثم وقف للصلاة فذهب الحمار او نهبه انسان فراه ولم يقطع الصلاة ضمن لان خوف ذهاب المال ببيع قطع الصلاة ﴿فائدة﴾ المستأجر لو رد الشيء المستأجر بلا تعدي وعطب لا يضمن (كذا في المحل المذكور) قال وان كانت مونة الرد على الموءجر شرعا الا ان المستأجر لو فعل ذلك يكون الاجر راصيا به

مطلب  
المستأجر لو رد الشيء  
المستأجر بلا تعدي  
وعطب

مطلب  
المستأجر اذا احدث  
شرا في المأجور

﴿فائدة﴾ المستأجر اذا احدث شرا في المحل الذي استأجره فليس للاجر ان يفتح الاجارة (كذا في فصل ما تنفص به الاجارة من الخانية) قال ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربا والزنى واللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للاجر ولا للجير ان يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى اللصوص او ارتد والعياذ بالله تعالى ولا يمنع اهل الذمة عن استيجار الدار في ابي

موضع كان ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الأمصار روايتان (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ عروض العيب للمأجور عذر يوجب الرد على المؤجر (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه رجل استأجر من آخر طاحوتا فقل ماؤها او انتطع بحيث لا يمكن دورانها اصلاً كان ذلك عذراً وله ان ينسخ الاجارة فان سكت ولم ينسخ حتى مضت مدة الاجارة لا يلزمه اجرتها اما اذا قل ماؤها لكنهما تدور وتطحن نصف ما كانت تطحن قبل فيكون للمستأجر ان يردّها فان سكت ولم يرد حتى مضت المدة وهو يطحن لزمه الأجر بتمامه لانه يكون رضي بالعيب (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

عروض العيب للمأجور عذر في الرد على المؤجر

مطلب

اذا مات الأجر او المستأجر تبطل الاجارة

﴿فائدة﴾ اذا مات الأجر او المستأجر تبطل الاجارة (كذا في المحل المذكور) ثم قال واذا تعدد المؤجر او تعدد المستأجر تبطل بقدر المحص ولا تبطل في موت واحد من خمسة الوكيل والوصي والاب والفاضي في اجارة مال اليتيم والقيم في

## اجارة مال الوقف

﴿ فائدة ﴾ كل امرأة آجرت نفسها بما تعاب به  
كان لاملها ان يخرجوها من تلك الاجارة (كذا افادة  
آخر الفصل)

مطلب  
كل امرأة آجرت  
فسيها بما تعاب به كان  
لاملها

﴿ فائدة ﴾ لزوج الظئر ان يمنعها عن الارضاع وان  
خيف الملاك على الطفل (كذا اول اجارة الظئر)  
مراده بالمنع اذا لم يكن عقد الاجارة الاولى باذنه اما اذا  
كان اذن اولاً فليس له المنع بعد . وخوف الملاك اذا  
لم يتناول الطفل ثدي غيرها

مطلب  
لزوج الظئر ان يمنعها  
من الارضاع

## ﴿ مسائل النضاء ﴾

﴿ قاعدة ﴾ القياس ممنوع بعد تاريخ اربعائة ( كذا  
في حاشية الطحاوي على الدراول كتاب القاضي )  
بيانه انه ليس لمنعه ولا قاض اذا لم يجد نصاً في  
مسألة ان يقيس تلك على اخره ونصه . فيجب  
الاقتصار على ما ذكرنا من غير زيادة وليس لاحد  
ان يقيس لمنع القياس الآن بل قد ذكر الحموي ان  
القياس منع من بعد الاربعائة . اهـ .

مطلب  
القياس ممنوع من تاريخ  
الاربعمائة

## مطلب

من كان اهلاً للشهادة  
هو اهل لقضاء

﴿قاعدة﴾ كل من كان اهلاً للشهادة فهو اهل  
للقضاء (كذا اول كتاب الدعوى من الخاتبة) ثم  
قال ومن لا يكون اهلاً للشهادة كالعبد والصبي  
والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلاً للقضاء حتى  
لو قلد قضى لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدود في قذف  
ثم قال واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ثم  
قال واذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه  
بالاجماع . ثم قال واذا مات القاضي المأذون له  
بالاستخلاف وكان استخلف فلا ينعزل خليفته بموته  
واذا مات الخليفة لا تنعزل قضائه وعماله وفي الهندية  
اذا عزل القاضي قيل ينعزل نائبه واذا مات لا  
والفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب  
السلطان او العامة (وفي الخاتبة) الخوارج واهل البغي  
اذا قلدوا رجلاً من اهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها  
لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير  
مقبولة لانهم يستحلون اموالنا ودمائنا وان قلدوا رجلاً  
من اهل العدل مع تقليدهم ونفذ قضاؤه . ثم قال  
الامير اذا استخلف رجلاً في الجمعة جاز وان لم يأمره

الخليفة بذلك لان ثم لو لم يصح الاستخلاف تنوت  
الجمعة كوصي الاب بملك الايصاء وان لم يأمره الميت  
به . انتهى

مطلب  
قضى القاضي بحق ثم امره السلطان  
بالاستئناف بحضور العلماء لم يبرزه ( كذا في كتاب  
القضاء من الدرر عن البرازية )

﴿ قاعدة ﴾ قضى القاضي بحق ثم امره السلطان  
بالاستئناف بحضور العلماء لم يبرزه ( كذا في كتاب  
القضاء من الدرر عن البرازية )

﴿ مسائل الدعوى ﴾

مطلب  
كل من ادعى على  
الميت ديناً فخصمه  
الوارث او الوصي

﴿ قاعدة ﴾ كل من ادعى على ميت ديناً فخصمه  
الوارث او الوصي ( كذا في طلب الدعوى من  
الخانية ) وان ادعى وصاية فخصمه الوارث أو ميمون  
الميت لو رجل اوصى له الميت بوصية او دأى الميت  
على الصحيح ( كذا افاده في المحل المذكور )

مطلب  
الوكيل مع الاصيل  
كرجل واحد

﴿ قاعدة ﴾ الوكيل مع الاصيل كرجل واحد ( كذا  
افاده في باب الدعوى ) يأنه رجل ادعى على آخر  
مالاً فوكل للمدعى عليه رجلاً فاتمام للمدعى شاهداً  
على الاصيل وآخر على الوكيل مع وكذا للوكيلان



كل واحد منها مع الآخر كواحد فان اقام احد  
الشاهدين على الوكيل ثم الثاني على الوكيل الثاني صح  
ومثلها الوصيان وكذلك الوارث مع مورثه كواحد  
فان اقام شاهداً على المورث وآخر بعد موته على  
الوارث يصح ومثله الوصي مع الموصي

﴿ قاعدة ﴾ احد الشريكين لا يكون خصماً عن  
الآخر الغائب بوجه من الوجوه ( كذا في دعوى  
الخانية ) بيانه رجلان لما على رجل الف درهم وهما  
شريكان والمديون بمجد الدين فحضر احدهما واقام  
البينة على دينها والشريك الآخر غائب يقضي للحاضر  
بخمسمائة واذا حضر الغائب كلف اعادة البينة ولا  
يجعل الخصم الحاضر في وجه من الوجوه الا ان  
تكون الالف ارقاً لها فلذا كانت اوتقاً لها فيأخذ الحاضر  
حصته وتبقى البقية في يد ذي اليد سواء كان عيناً او  
دينار فاذا حضر الغائب اخذ سهمه بلاينة ولا قضاء  
مرة اخرى ( كذا ذكره في الخانية في دعوى الملك  
بسبب ) هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو  
يوسف لا فرق بين الارث وغيره فيكون الحاضر خصماً

عن الغائب وقال محمد في المبالغة قياس واستحسان  
فالتقياس ما قاله الامام والاستحسان ما قاله ابو  
يوسف (كذا اخذه في الجمل المذكور)

مطلب

لا يترط في بية  
الافلاس لفظ الشهادة

﴿فائدة﴾ لا يشترط في بية الافلاس لفظ الشهادة  
(كذا اخذه في الجمل المذكور) ثم قال واذا قالوا لا  
نعرف له مالا يكفي هذا القدر ويسال من جيرانه  
واهل سوقه واصدقائه الثقات دون النفاق

مطلب

نقص الدعوى عن  
الشهادة

﴿فائدة﴾ نقص الدعوى عن الشهادة في الزمن  
يطل الشهادة (كذا في فصل في الدعوى تخالف  
الشهادة من الخاتمة) بيانه ادعى دارا في يد رجل انها  
له منذ سنة وشهدهم الشهود انها له منذ عشرين سنة لا  
تقبل وفي العكس تقبل لان المدعي كذب الشهود  
في الصورة الاولى دون الثانية (كذا اخذه هناك)

مطلب

امكان التوفيق الظاهر  
كافي

﴿فائدة﴾ لمكان التوفيق الظاهر كافي في  
التناقض (كذا في الفصل العاشر من نور العيون  
ونصه) اقول قد ثبت ان امكان التوفيق قيل يكفي  
وقيل لا يكفي في بعض المواضع ويحتمل ان يكون  
ذلك بناء على التولين قال والاصوب عندي ان

المنافض ان كان ظاهر السلب والافتجاب والتوفيق  
 خفياً لا يكفي امكن التوفيق والافتجاب ان يكفي  
 الامكان . ثم قال ورقم لثاوي القاضي طهبر الدين  
 ادعى الفكا فقال خصمه ادبته في سوق سمرقند فحجز  
 عن البيعة . ثم قال ادبته في قرية كذا وبرهن بقبل  
 اذ التوفيق يكفي من غير دعوى للتوفيق ، انتهى

﴿فائدة﴾ المنافض اذا قال تركت الكلام  
 السابق واستقر على الثاني يقبل منه (كذا في مسائل  
 شتى القضاء من الجهر) ونصه والمنافض يرتفع بصديق  
 الخصم ويرجع المنافض عن الاول بان يقول تركته  
 وادعى بكذا وتكذيب الحاكم ايضاً . اهـ . وصورة  
 تكذيب الحاكم ان يدعي انسان بالكفالة على آخر  
 فينكر ثم يقيم المدعي البيعة على الكفالة بامر المكنول  
 ويأخذ منه المال بعد الحكم فيدعي ذلك الكفيل على  
 الاصيل ليرجع عليه فيقول الاصيل انت انكرت  
 الكفالة فقد صرت منافضاً فانه لا يصير بهذه الصورة  
 منافضاً لان الحاكم اكذبه حيث ثبت عليه بالبيعة وسلكه  
 الحاكم بها فتقبل على الاصيل دعواه . ثم هل يشترط في

مطلب

المنافض اذا قال  
 تركت الكلام السابق

التناقض كون كل من الكلامين عند القاضي او كون  
 الثاني عند القاضي خاصة قال في البحر وينبغي ترجيح  
 الثاني . قلت ويؤيد است اخري في فيها التناقض وهي  
 الوصي والناظر والوارث كما في دعوى الاشباه والطلاق  
 والنسب والعق وهي في المحمدي على الاشباه وقال  
 وهذا على الراجح المتي به . انتهى

مطلب  
 الدعوى بالمجهول  
 فاسدة

فائدة الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا اول  
 الفصل في دعوى المتغول من الخاتمة) قال ولا تصح  
 الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى  
 المجهول فاسدة فان المدعي لو قال هذا استهلك مالي  
 او قال كان هذا شريكي كان في الريح ولم اقدر قدره  
 لا يلتفت اليه وكذا لو قال يلتفت ان فلانا الميت  
 اوصى لي ولا ادري قدره او قال المديون اديت بعض  
 ديني ولمسبت قدره او قال لا ادري قدره لا يلتفت  
 اليه وذكر الخصاص القاضي انما المهم الوصي والقيم استعملها  
 نظراً للوقف والصغير ولو على حق محمول . انتهى  
 فائدة اليد المتفضية لا عبث بها بانه اقام بينة  
 ان الشيء كان في يده منذ شهر وقيام الاخر بينة انه

مطلب  
 اليد المتفضية لاعتبة  
 بها

كان في يده من ذهب جنة قضى به ملدعي البهيمية (كذا في الهندية من تنازع الايدي)

فائدة دعوى نتائج البائع كدعوى نتاج نفسه (كذا في فصل دعوى المشتري من الخانية) يباهر رجل ادعى عبد في يد آخر عبد عبد اشتراه من فلان وانه نتج عند فلان من امته وادعى هو البتة عبد اشتراه من خالد وانه نتج في ملك خالد من امته واقام كل منهما بينة على مدعاه فانه يقضى بالعبد لصاحب البد لما قلنا

مطلب  
دعوى باح البائع  
كدعوى حاج منه

فائدة الرجل المشهور لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب (كذا في دعوى العقار من الخانية) ونعمه واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب وتعريف المعتق والعبد يكون بتعريف مولاه فيقول سلمان معنوق فلان الفلاني او عبد فلان الفلاني (كذا في الهندية)

مطلب  
الرجل المشهور لا  
يشترط في تعريفه  
ذكر الاسم والنسب

فائدة يشترط في دعوى العقار ذكر حدوده باسماء اصحابها وآباءهم وجددهم والقب الذي يعرفون

مطلب  
يشترط في دعوى  
العقار ذكر حدوده

به (كذا اول دعوى عتار الخانية) ثم قال ويكفي ذكر الثلاثة من الحدود بخلاف ما لو اخطاوا في احدى الرابع فانه لا يصح ثم قال وان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومثل ذلك القرية والحانوت والارض ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

مطلب  
القضاء على المسخر

قاعدة في القضاء على المسخر لا ينفذ مع علم القاضي به (كذا في المحل المذكور من الخانية) وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن النائب ليحكم عليه بحق من الحقوق ثم قال واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه اشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه مسخر فلا ينفذ قضاؤه وعليه الاعتماد ١٠

مطلب  
دعوى الملك في العتار

قاعدة في دعوى الملك في العتار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تسمع على غير ذي اليد (كذا في المحل المذكور) ومراعاة بذلك ان الدعوى بدفع

التعرض مسموعة بيانه رجل في يده مال ادعى آخر  
انه له ثم ان ذا اليد اقام بينة عند القاضي ان هذا  
المال ماله وان هذا الحاضر يعارضه وساق في دعواه  
واثة واصح يده عليه فان القاضي يحكم له بذلك لانه  
نور دعواه مع انها على غير ذي يد وانما هي لدفع  
المعرض . . . . .

﴿قاعدة﴾ التناقض يبطل بتصديق الخصم (كذا  
في دعوى عتار الخاتبة) بيانه رجل ادعى دارا في  
يد آخر فقال المدعى عليه في دفعه انك اقررت قبل  
دعواك ثم ان لاحق لك في هذه الدار واقام البينة  
على ذلك ثم دفعه المدعي بانك قبل اقامة الدعوى  
والبينة قد استمت مني هذه الدار فان البينة قبل  
وسمع منه هذا الدفع وان كان متناقضا لتصديق  
الخصم وهو الاستيلاء فتأمل

﴿قاعدة﴾ دعوى الشيء ملكا مطلقا بعد دعواه  
ملك بسبب لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور  
من الخاتبة) وقال بخلاف ما لو ادعى اولا مطلقا ثم  
ادعى بسبب عند هذا القاضي او عند غيره فان تلك

مطلب  
التناقض يبطل  
تصديق الخصم

مطلب  
دعوى الشيء ملكا  
مطلقا بعد ادعائه  
بسبب

تسمع. اه. وذلك لان المطلق اكثر من المفيد كما هو  
ظاهر فاذا ادعى بعد الاطلاق بسبب فانه يكون  
ادعى الاقل فلا يمنع الدعوى

مطلب  
اجمال الشاهد مع  
العجز او التهمة لا يقبل

﴿قاعدة﴾ اجمال الشاهد مع العجز او التهمة لا  
يقبل اتفاقاً (كذا في المحل المذكور) بانه رجل  
ادعى على آخر مالا فانكر المدعى عليه وطلبت البينة  
من المدعى فاحضر شاهدين شهد احدهما طبعاً ودعوى  
المدعى وقال الثاني اشهد صتما شهد هذا الشاهد  
الاول لا تقبل شهادته اتفاقاً بين الخصاف وشمس  
الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي هذا اذا كان  
العجز او التهمة وان كان فصيحاً عند الحلواني لا تقبل  
والاصل عند السرخسي التهمة فان كانت لا تقبل  
والا فقبل منه الاجمال واذا قال الشاهد اشهد كما  
ادعى هذا المدعى لا تقبل

مطلب  
دعوى المدعى من  
الثقة صحيحة

﴿قاعدة﴾ دعوى المدعى من الثقة صحيحة (كذا)  
افاده في المحل المذكور) واما شهادة الشاهد من  
الكتاب فكذلك صحيحة ولكن تشترط الاشارة في  
كل من الدعوى والشهادة الى المواضع اللازمة



مطلب

الجر شرط في دعوى الارث

﴿قاعدة﴾ الجر شرط في دعوى الارث (كذا في دعوى الملك بسبب من الخانية) وصورة المجران يشهد الشاهد ان المورث كان يملك الدار ومات وتركها ارثا للمدعي فان سكنته الشاهد عن المجر لا تقبل شهادته بانه قال كانت للمورث او كانت ملكه لموايه كان مسكونا هذه الدار او كانت ملك هذه الدار (كذا اعادة في المحل المذكور)

مطلب

مدة التلوي مفوضة للقاضي

﴿قاعدة﴾ مدة التلوي مفوضة الى راسم القاضي (كذا في دعوى الملك بسبب من الخانية) ثم قال وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول ابي يوسف ومحمد نقدر بالحول لكثرة قدم الاول

مطلب

يشترط في شهادة الارث ان يقول الشهود الخ

﴿قاعدة﴾ يشترط في شهادة الارث ان يقول الشهود انه وارث الميت ولانه لا وارث له غيره واحداً كان المدعي او متعدداً (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وان لم يقول ذلك فلا يقبل القاضي شهادتهم

مطلب

ان عن حمل يوقف صيب غلام

﴿قاعدة﴾ مات الرجل عن حمل يوقف نصيب غلام (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوقف نصيب أربعة بنين  
إن طلب الورثة النسبة والأتى بغير النسبة إلى ظهور  
الحال وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيب  
غلامين (كذا أفاده في المحل المذكور)

مطلب  
الميراث بشرط  
شهادة الكاچ

فائدة المجريس بشرط في شهادة النكاح (كذا)  
أول فصل دعوى النكاح من الحائصة أيمان رجل مات  
فادعت امرأة أنها زوجته وانكر بنية الورثة النكاح  
فانت بشاهدين شهدا لها أنها كانت زوجة المتوفى ولم  
يشهدا بأنه مات وهي تحته تقبل شهادتهما وإن لم  
يقولا ذلك

مطلب  
القول في الوصية  
للزوجة

فائدة القول في الوصية قول الزوجة (كذا)  
في الفصل المذكور بيان رجل طلق امرأته ثلاثاً  
وأتت بعد فقالت تزوجت بعدك بهذا ووطئني وطلعتني  
فانكر الزوج الثاني الوطئ حلت للأول لأن القول  
في الوطئ قولها

مطلب  
خير الواحد العدل  
مقبول في الموت

فائدة خبر العدل الواحد مقبول في الموت  
(كذا في الفصل المذكور) بيانه أن الواحد العدل

إذا أخبر امرأة أن زوجها مات فاعتدت ونزوجت  
بآخر بعد انقضاء العدة ثم حضر رجل آخر وأخبرها  
أن زوجها الأول رآه حياً فإن كانت صدقت الأول  
بجوازها أن تترجع زوجها الثاني لأن خبر العدل مقبول  
في باب الموت فنجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسامعه  
من واحد وسيف غير الموت لا يحمل له أن يشهد بسامعه  
من واحد لأن غير الموت يشهد من الجماعة غالباً وكذا  
إفاده

﴿فائدة﴾ للصغيرة إذا بلغت عند الزوج بعد  
الدخول أخذ المهر ولو صدقه الأب على الدفع له  
(كذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من الخانية) بيانه  
رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ودخل بها ثم  
بلغت عند الزوج فطلبت مهرها من الزوج فقال  
دفعته لايك وصدقه الأب على ذلك لما أخذ المهر  
ولا يجوز إقرار الأب عليها

﴿قاعدة﴾ الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات  
(كذا في النصل المذكور من الخانية) بيانه اختلف  
الزوج وورثة المرأة في المهر فقال الزوج وهبت مني

مطلب

دخل بالصغيرة فبلغت  
عنده لما أخذ المهر ولو  
صدقه الأب على  
الدفع له

مطلب

الحوادث تضاف إلى  
أقرب الأوقات

في صحتها وقال الورثة بل كان في مرض موتها فالقول  
في ذلك قول الورثة لان المدة امر حادث وهناك  
وقتان وقت الصحة وهو البعد ووقت المرض وهو  
الاقرب فتضاف المدة الى الاقرب ( كذا افاده  
واجمده وهو جواب الكتاب اي الجامع الصغير )

مطلب  
بدل ملك الانسان  
له

قاعدة في الاصل ان بدل ملك الانسان يكون  
له ( كذا في المحسومة بين ابو جعفر من الخانية ) يمانه  
رجل في يده ارض لغيره آجرها فقال رب الارض  
آجرتها بامري فالاجر لي وقال المؤجر آجرتها حال  
كوني غاصبا منك فالاجر لي كان القول لرب الارض  
قاعدة في الاصل ان البناء لبانيه ( كذا في الفصل  
المذكور من الخانية ) يمانه رجل تناول ارضا وبني فيها  
ثم ائنه آجرها بعد ذلك فاختلف مع رب الارض فقال  
رب الارض امرتك ان تبني فيها له ثم تؤجرها وقال  
الباني غصبتها منك وبنيت وايجرت فالتقول للباني  
وتقسم الاجرة بين الارض والبناء فما اصاب الارض  
بلا بناء فهو لاصحاب الارض وما اصاب البناء فهو  
لبانيه ( كذا افاده في الحل المذكور )

مطلب  
البناؤه لانيه

﴿قاعدة﴾ الأصل ان البناء تابع للارض (كذا  
ذكره في الفصل المذكور) يئنه رجل في يده ارض  
استحقها آخر فقال الذي في يده الارض البناء لي لاني  
غصبتها منك وبنيتها وقال رب الارض غصبتها مني  
مبنية مكان القول قول رب الارض لما قلنا

﴿قاعدة﴾ صاحب اتصال التربع اولى بالحائط  
المتنازع فيه (كذا في باب دعوى الحائط والطريق  
من الخانية) ثم قال وتفسير اتصال التربع على قول  
الكرخي هو مداخلة انصاف اللين من جانبي الحائط  
المتنازع فيه بجائطين لاحدهما والحائطان متصلان  
بحائط لة بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعا  
شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ  
بعض المشايخ وعن ابي يوسف تفسير اتصال التربع  
هو اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة انصاف  
اللين بجائطين لاحدهما اما اتصال الحائطين بجائط  
آخر في مقابلة الحائط المتنازع فيه فغير معتبر وهذا ما  
عليه اكثر المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي (كذا  
اقاده هناك)

مطلب  
اباء تابع للارض

مطلب  
صاحب اتصال التربع  
اولى بالحائط المتنازع  
فيه

مطلب  
الدعوى بالمراد باطله

مطلب  
تقارب عدد جذوعه في  
الحائط فهو بينهما

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالمراد باطله ( كذا في  
خلل المحاضر من الخلاصة ) بيانه اذا ادعى رجل على  
آخر ان مراد المدعى عليه اخذ ماله او مضرتة مثلاً  
فلا تسمع هذه الدعوى ولا يطلب المدعى عليه بالجواب  
﴿قاعدة﴾ متى تقارب عدد الجذوع الى اثنين على  
حائط تنازعا فيه فهو بينهما نصفين ( كذا في المحل  
المذكور من الحاشية ) مراده بالتقارب ان يكون لاحدهما  
عشرة جذوع وللآخر النصف او ما يزيد على نصف  
العشرة وما اذا كان الثاني ثلاثة فمادونها فيه اختلاف  
المشايخ قال والصحيح انه يكون لصاحب الجذوع  
الكثيرة ولصاحب الثلاثة فمادونها موضع جذوعه  
فارجع اليه ففيه كفاية

### ﴿ مسائل اليمين ﴾

مطلب  
لا تحلف اذا قال  
الخصم لي شهود في  
المصر وطلب اليمين

﴿قاعدة﴾ لا تحلف اذا قال الخصم لي شهود في  
المصر وطلب يمين المدعى عليه ( كذا في باب اليمين  
من دعوى الحاشية ) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعند ابي يوسف بخلاف واختلفت الرواية

عن محمد والخثر انه بغوض للقاضي ان كان مجتهداً  
كمسالة الوكيل بلا عذر من مرض او سفروما اشبه  
ذلك

مطلب

المجالة كما تمنع الدعوى  
والبيئة تمنع اليمين

﴿ قاعدة ﴾ المجالة كما تمنع الدعوى والبيئة تمنع اليمين  
ايضاً ( كذا في باب اليمين من دعوى الخيانة ) بيانه  
لو ادعى رجل على آخر استهلاك مال او خيانة في ربح  
او وصية او وفاء بعض الدين وما شابهها من المهمولات  
وطلب من القاضي تحليف خصمه بعد قوله لم اعلم مقداره  
او نسبت لا يلتفت القاضي الى قوله لان اليمين يترتب  
على صحة الدعوى الا في قيم الوقف والوصي كما مر في  
الدعوى

مطلب

دعوى البراءة لا يكون  
اقراراً بالمال

﴿ فائدة ﴾ دعوى البراءة لا يكون اقراراً بالمال  
( كذا في باب اليمين من دعوى الخيانة ) بيانه  
رجل ادعى على آخر القاتل المدعى عليه قد ابراني  
منها فان القاضي يسأل المدعي البيئة على ذلك فان  
لم يكن حلف المدعى عليه على المال ولا يكون ادعاه  
الابراء اقراراً منه بالمال فان حلف انقطعت الخصومة  
ولن نكل حلف المدعي على البراءة ثم قال وعند

المأخرين يكون ادعاء البراءة اقراراً بالدين وقول المتقدمين هو الاصح

مطلب  
لا دعوى لي قبل فلان  
ولا خصومة يدخل فيه  
كل عين ودين

﴿فائدة﴾ لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة يدخل فيه كل عين ودين (كذا في الباب المذكور من الخاتمة) ثم قال بعد ذلك فلا تسمع دعواه على المقر له الا بحق حادث بعد تاريخ البراءة ثم قال ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق في الدار

مطلب  
دعوى البراءة بعد  
انكار الدين تسمع

﴿فائدة﴾ دعوى البراءة بعد انكار الدين تسمع (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال ومثله دعوى العفو بعد انكار التفاصيل بخلاف دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع انتهى

مطلب  
يمين الخصم لوارث  
واحد كافي عن بقية  
الورثة

﴿فائدة﴾ يمين الخصم للوارث الواحد كافٍ عن بقية الورثة (كذا في المحل المذكور) يمانه رجل توفي عن ورثة فادعى واحد منهم ان للميت على رجل كذا درهماً فانكر الرجل دعواه وعجز الوارث عن البيعة فحلف الغريم على البراءة من الدين ثم اتى وارث آخر وادّعى حليفه ثانياً ليس له ذلك لان اليمين لوارث واحد



كافٍ عن البقية ثم قال وهذا بخلاف ما لو ادعى  
الخصم على الورثة وعجز عن البينة فحلف ولارثاً ثم اراد  
ان يحلف غيره فانه له ذلك (كذا افاده في المحل  
المذكور)

❦ قاعدة ❦ اقامة البينة على خلاف ما حلف  
لا يكون حثاً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)  
وبيانه رجل ادعى على آخر النافكر فطلب غريمه  
تحليفه فحلف ثم اتى غريمه بشاهدين على الالف فحكم  
الحاكم بها قالوا لا يثبت في يمينه ولو كان اليمين بالطلاق  
على قول من رأى التحليف به لا يقع ايضاً وقال محمد  
يقع الطلاق (كذا افاده)

❦ فائدة ❦ دعوى الوارث ان المورث اقر كاذباً  
لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه  
رجل ادعى على ورثة بدين واتى بصك فيه اقرار المورث  
فادعى الورثة ان اقرار المورث كان كاذباً لا يلتفت  
الى هذه الدعوى ولا تقبل بخلاف دعوى ان المقر له  
رد الاقرار المذكور فانها تسمع ومثل ذلك في نظم  
الحجية لكن ذكر المسألة سبغ شرح الكنز للطوري من

مطلب

اقامة البينة على خلاف  
ما حلف لا يكون حثاً

مطلب

دعوى الوارث ان  
المورث اقر كاذباً لا  
تسمع

شقي الفرائض واعتمد السماع والاستخلاف وقال هو  
الصحيح فتنبه

مطلب  
دعوى رجوع الشهود  
في غير مجلس القاضي  
لا تسمع

﴿قاعدة﴾ دعوى رجوع الشهود في غير مجلس  
القاضي لا تسمع ( كذا في الحل المذكور من الخاتمة )  
بيانه رجل ادعى على آخر مالا فانكره قال المدعي  
بشهود طبق مدعاه فتحكم الحاكم بالمال ثم ادعى المدعي  
عليه رجوع الشهود عن الشهادة خارج مجلس الحاكم  
لا تسمع دعواه ولا يترتب على ذلك اليقين كذا افاده

مطلب  
النكول عن اليقين بذل

﴿قاعدة﴾ النكول عن اليقين بذل ( كذا افاده  
في الحل المذكور ) وهذا على قول ابي حنيفة وعندها  
النكول اقرار وما يترتب على ذلك ان الصبي الماذون  
هل يجلف ام لا فعند الامام لا يجلف لانه لو مكل  
كان باذلا وهو ليس من اهل البذل وعندها يجلف  
لان النكول اقرار وهو من اهل الاقرار

مطلب  
اذا اقام المدعيان  
البينة على اقرار  
صاحبه الملك  
.

﴿قاعدة﴾ اذا اقام كل من المتداعيين البينة على  
صاحبه بالملك له بماترت البيتان وثبتي العين في يد  
ذمي اليد ( كذا في الباب المذكور من الخاتمة ) بيانه  
رجل ادعى عينا في يدها آخر انها له وقد اقر له ذو

اليد بها فدفعه ذو اليد بانك اقررت لي انها لي فان  
 البيتين تهايرتا وتبقى العين في يد ذي اليد  
 ﴿قاعدة﴾ في كل مسألة ان فرد ابو يوسف مع  
 الشافعي رحما الله تعالى قال القاضي والمتي بخير ان  
 شاء يمشي على قول الامام ومحمد وان شاء على قول  
 ابي يوسف والشافعي رحمهم الله تعالى (كذا في الباب  
 المذكور من الخاتمة) ذكر المسئلة في دعوى الاقرار  
 كاذبا كما لو اقر له بالف وقال اقررت كاذبا او قبض  
 الهبة او الرهن او غيرها من سائر الدعاوي فعلى قول  
 الامام لا يسمع منه دعوى الاقرار كاذبا ومحمد معه  
 وقال ابو يوسف ووافقه الشافعي انه يسمع  
 ﴿قاعدة﴾ يستخلف على التصاص والاموال كلها  
 اتفاقا (كذا ذكر في المحل المذكور)  
 ﴿قاعدة﴾ لا تخلف في الحدود اتفاقا عندنا (كذا  
 ذكر في الباب المذكور) ثم قال واختلفوا في مسائل  
 فعند ابي حنيفة لا يستخلف وهي سبع مسائل  
 ستة منها معروفة . النكاح والرق والفي في الايلاء  
 والولاء والرجعة والنسب وسابعة ذكرها في الجامع

مطلب

يخير المعني واقاصي مبا  
 امرد هو ابو يوسف  
 مع الشافعي

مطلب

يستخلف على الاوال  
 والتصاص

مطلب

لا تخلف في الحدود  
 اتفاقا

الصغير اذا ادعت الامة على مولاها انها ولدت منه  
هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولداً ومات  
الولد او ادعت انها اسقطت منها سقطاً استبان خلفه  
وانكر المولى لا يستخلف في قول ابي حنيفة ثم قال  
قالوا لا يخلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف  
فيه وبعضها منفق عليه وعد منها ومنها من اراد  
الثبوت عليها فليرجع الى باب اليمين من الدعوى في  
الثانية

مطلب  
دعوى السب الهردة  
لا تصح

﴿قاعدة﴾ دعوى النسب الهردة لا تصح ولا يترتب  
عليها يمين (كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال هذا  
عند الامام الا ان يدعي مع ذلك مالا كالميراث او  
الثقة يستخلف على المال وعندها ان ادعى نسباً  
يثبت باقرار المدعى عليه يستخلف المنكر سواء ادعى  
عليه مالا او لم يدع ولن ادعى نسباً لا يثبت باقراره  
فان ادعى مع ذلك مالا تصح دعواه والا فلا والنسب  
الذي يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد والمرأة  
ومولى العتاقة والذي يصح به اقرار المرأة ثلاثة الاب  
والزوج ومولى العتاقة (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ التراب قبي (كذا في آخر باب اليمين من الخاتمة) ونصه اذا دخل الماء في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في ارض انسان بغير صنعه واحياه فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان يأخذ جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات النيم ولم يجعله مثلياً

مطلب  
التراب قبي

﴿فائدة﴾ ضمن الحائط الجديد اعادته كما كان (كذا في آخر باب اليمين من الخاتمة) مراده ان كلن ابناً او حمداً وكان جديداً فهدمه انسان يضمن باعادته كما كان ولن كان غير جديداً كان خلناً فيضمن النقصان اي اذا كلن جديداً يقوم بحسمائه ووصل الى حال يساوي نصف ذلك فانه يضمن النصف

مطلب  
ضمن الحائط الجديد  
اعادته كما كان

﴿قاعدة﴾ كل ما فيه التعزير من المحقوق كالضرب والشتم والالفاظ القبيجة كقولهم لو طي آكل الربا شارب خمر وما اشبه ذلك فانه يجري فيه التحليف

مطلب  
كل ما فيه التعزير فانه  
يجري فيه التحليف ولا  
يقتطع باليقاد

ولا يستط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء كما في  
سائر الحقوق (كذا واخر باب اليمين من الدعوى في  
الخاتية)

### مطلب

قال المدعي طيولم  
نجر بيننا معاملة اصلاً  
ولا اعرف المدعي ثم  
اتي بدفع لا يقبل

﴿قاعدة﴾ متى قال المدعي عليه لا اعرف المدعي  
او لم تجر بيننا معاملة اصلاً ثم اتي بعد ذلك بدفع  
لا يقبل منه دفعه (كذا في اول باب ما يطل دعوى  
المدعي قبل القضاء وبعده من الخاتية) بيانه زوجل  
ادعى على آخر الفأ فقال المدعي عليه ليس له علي شيء  
او قال لم يكن له علي شيء فقط فلما اقام المدعي البينة  
على المال اقام هو البينة على الوفاء او البراءة تقبل ولو  
قال المدعي عليه أولاً لم يكن له علي شيء ولا اعرفه  
فلما اقام المدعي البينة على المال اقام هو البينة على  
الوفاء لا تقبل في ظاهر الرواية وذكر التدويري عن  
اصحابنا انها تقبل ولو قال المدعي عليه لم يكن بيني  
وبينه معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين  
وقال ابو يوسف يقبل اذا وفق بان قال لم يكن  
بيني وبينه شيء من المعاملة الا ان شهودي سمعوا منه  
انه ابراني وذكر بعد ذلك فروغابفيدة فارجع اليها ان

أردت في الحل المذكور

﴿فائدة﴾ المحكم بالوقف مقتصر على المحكوم عليه  
(كنا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخاتبة)  
بيانه رجل ادعى أرضاً في يد رجل اتها وقف فلان  
وبين شرائط الوقف واثبت مدعاه فحكم الحاكم بالوقف  
ثم جاء آخر وادعى انها ملكة تقبل بينة هذا المدعي  
لان القضاء كان على ذاك فلا يتعدى غيره ثم قال في  
تعليل ذلك لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك  
الآثر منه انه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة  
واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها  
صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد ولان القضاء بالوقف  
بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على  
المتضي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى  
الغير فكذلك في الوقف انتهى. اقول مراده بقوله الا  
تري انه لو جمع بين وقف وملك ان يستدل بان المحكم  
بالوقف مقتصر بخلاف المحكم بالحرية ووجه الاستدلال  
ان القضاء بالوقف لو كان حكماً على جميع الناس لما  
جاز بيع ما ضم اليه وبيع معه صفقة واحدة كالحر ولكن

مطلب

المحكم بالوقف مقتصر  
على المحكوم عليه

لما افترقا صح بيع ما ضم الى الوقف

﴿ قاعدة ﴾ الافتراء بما في يده من كثير وقليل جائز

( كذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخائبة )

ونصه وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من كثير

وقليل لفلان صح أقمره لانه علم وليس بمجهول

﴿ فائدة ﴾ اجازة الوارث الرصية قبل العلم بمقدرها

لاتميز ( كذا في الحل المذكور ) بيانه اوصى الميت

بوصايا قبل موته ثم مات فقال الوارث قد اجزت

ما اوصى به الميت ولم يعلم مقدار ما اوصى ولا ما هو

لا يجوز اما اذا اجاز بعد العلم فقد صح

﴿ فائدة ﴾ الغلط في حد من الحدود مبطل للدعوى

( كذا في الحل المذكور ) بيانه رجل ادعى محدوداً على

آخر وذكر حدوده الثلاثة وغلط في الرابع بان قال

الحمد الرابع الطريق مثلاً او قال دار فلان وكان

هناك دار وليست لفلان الذي سماه فلا تسمع دعواه

بخلاف ما لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الحمد الرابع

فانه يصح

﴿ فائدة ﴾ كل من اقام بينة انه فلان ابن فلان

مطلب

الاقرار بما في يمين

قبل وكثير جائز

مطلب

اجازة الوارث الرصية

قبل العلم بمقدرها

لاتميز

مطلب

الغلط في حد من

الحدود مبطل للدعوى

مطلب

من اقام بينة انه فلان

ابن فلان ابن فلان ثم

اقام المدعى عليه بينة

ان الحمد الثالث غيره



ابن فلان واقام المدعى عليه بيعة اخرى ان المجد الثالث هو فلان غير الذي شهد به الشهود لا تقبل بيعة المدعى عليه (كذا في الحل المذكور) ثم قال لان البيعات شرعت للاثبات وبيعة المدعى عليه للنفي فلا تقبل . قلت وهذا اذا لم يكن ما ادعاه المدعى عليه امراً متواتراً اما اذا كان كذلك فلا شك في بطلان البيعة الاولى

﴿ فائدة ﴾ من ادعى قضاء دين في محل ثم ادعى قضاء في محل آخر واقام البيعة بسمع منه ولا يكون تناقضاً كذا في باب ما يبطل الدعوى من الخائفة بيانه رجل ادعى على آخر الفاق قال قضيته اياها في سوق سمرقند فطوب بالبيعة فقال لا بيعة لي ثم قال بعد ذلك قضيته اياها في قرية كذا واقام البيعة على ذلك تقبل بيئته لان التوفيق ممكن بانه قبضها منه في سمرقند ثم حمد ولم تكن له بيعة فدفعها اليه ثانيا في قرية كذا (هكذا افاده في الحل المذكور آخر الباب) ﴿ قاعدة ﴾ لا يجوز قضاء من لا تجوز شهادته له (كذا اول فصل من يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز)

مطلب

ادعى قضاء دين في محل ثم ادعاه في محل آخر

مطلب

لا يجوز قضاء من لا تجوز شهادته له

ثم قال ومن جازت شهادته له جاز قضاؤه له

﴿ قاعدة ﴾ يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في الشهادة (كذا أول الفصل المذكور من الخانية) فلا يصح تعديل من لا تجوز شهادته له وهذا بخلاف تعديل السرفانة لا يشترط فيه ذلك (كذا افاده)

مطلب  
يشترط في تعديل  
العلانية ما يشترط في  
العقادة

﴿ قاعدة ﴾ حكم الحكم نافذ في المجتهدين كلها إلا في الحد والنقص (كذا في باب يقضي القاضي في المجتهدين من الخانية) بيانه إذا حكم رجلان واحداً لينصل بينهما ما تنازعا فيه وكان ذلك الحكم اهلاً للشهادة فحكم بينهما ووافق حكمه اجتهاداً فإنه نافذ عليها ثم إذا رفع لقاضي آخر هل يضي حكمه أو لا قال ان كان موافقاً رأي القاضي الذي رفع اليه حكم الحكم بمضيه وإلا يبطله وليس لاحد المخصمين الرجوع عن حكم الحكم بعد امضائه ثم ذكر مسائل وقال وسند ذكر شبهة ذلك في التحكيم . قلت وستنتهي من ذلك الوقف كما يأتي في بابه

مطلب  
حكم الحكم نافذ في  
المجتهدين إلا في الحد  
والنقص

﴿ قاعدة ﴾ فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي (كذا ذكره في الباب المذكور ابيانه رجل حلف كل امرأة

مطلب  
فتوى الفقيه للجاهل  
كحكم القاضي

لو كانت الدعوة بالكفالة عامة كقوله كفل لي  
بكل مالي على الغائب أو قال كفل لي بامر الغائب  
الالف التي لي على ذلك الغائب أما لو ادعى أن له  
على الغائب الفاء وان هذا الرجل كفل بالالف التي  
عليه ولم يقل بامره وانكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى  
البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالالف على  
الحاضر ولا يكون هذا قضاء على الغائب فالحاصل ان  
القضاء لا يكون قضاء على الحاضر والغائب الا اذا  
ادعى كفالة عامة كقوله بكل مالي على الغائب او ادعى  
الفا على الغائب وان هذا كفل لي اياها بامره (كذا  
افاده

### مطلب

لا يعمل القاضي بسجل  
من قبله براه

﴿قاعدة﴾ لا يعمل القاضي في سجل من قبله براه  
( كذا في باب فيما يتقضى في المجتهدين من الخاتبة )  
بيانه ان القاضي اذا رفع اليه سجل من قبله وكان مغالفا  
فانه يعمل فيه متى وافق مجتهدا فيه بخلاف كتاب  
القاضي فانه اذا خالف رأيه يعمل فيه برأيه والفرق  
ان كتاب القاضي شهادة واما السجل فانه حكم واذا رفع  
اليه حكم حاكم امضاء متى وافق مجتهدا ( كذا افاده )

مطلب  
يصب القاضي وكلاء  
عن الغائب في ثلاثة  
مواضع

﴿قاعدة﴾ ينصب القاضي وكلاء عن الغائب في  
ثلاثة مواضع الاول اذا قال المديون ادائته ان لم  
اقض مالك اليوم فامرأته طالق ثم اختفى الطالب  
فخاف المطلوب الحث فجاء الى القاضي وقص عليه  
القصة فنصب القاضي وكلاء عن الغائب وقبض  
المال فانه يصح ولا يثبت الحالف قال الناطقي وعليه  
الفتوى . الثاني رجل جاء الى القاضي وقال لفلان  
الغائب علي ألف درهم ادبته اياماً وهو الآن في بلد  
كذا واريد ان اذهب الى ذلك البلد واخاف ان  
يحمّد الايفاء فاسمع شهودي هنا واكتب لي حجة فان  
القاضي يسمع بينته ويجعل عن الغائب خصماً . الثالث  
امراً ادعت ان زوجها الغائب قد طلقها وارادت  
اثبات ذلك فان القاضي ينصب عن الغائب خصماً  
ويسمع دعواها وبينتها (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿مسائل الشهادات﴾

مطلب  
المخرج لقوم الامير  
مبطل للعدالة

﴿قاعدة﴾ المخرج عند قدوم الامير مبطل العدالة  
(كذا في شهادات الخانية) ثم قال والفتوى على انهم اذا

الجرح وإذا قبلنا الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل لأنما ادفع لا بعده لأنها رفع تطبيقاً على القاعدة المذكورة (طحاوي من الشهادات بتصرف)

﴿قاعدة﴾ قرابة الولادة والزوجة تمنع قبول الشهادة (كذا أول فصل من لا تقبل شهادته للتهمة) وحاصله أن شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله أو الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها لا تجوز وتجاوز شهادة الجد لولد ولده على ولده وشهادة أبي الزوجة للزوج على زوجته التي هي بنته وتجاوز شهادة الرجل لأم امرأته وابنها ولزوج ابنته ولابن امرأته (كذا إفاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ البينة بينة من يدعي الارث أو زيادته (كذا في دعوى الخيرية) يانه امرأة ولدت غلاماً حياً وماتت في الغلام فادعى زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى اخوتها لابيها عكسه فالبينة بينة الاخوة لانهم يدعون الارث

﴿قاعدة﴾ كل شهادة جرت مغماً للشاهد أو دفعت مغماً لا تجوز (كذا إفاده في المحل المذكور)

### مطلب

قرابة الولاد في الزوجة  
تمنع قبول الشهادة

### مطلب

البينة بينة من يدعي  
الارث أو زيادته

### مطلب

الشهادة اذا جرت  
مغماً للشاهد أو دفعت  
مغماً لا تجوز

من الخانية) وليس من ذلك شهادة المستأجر لمؤجره  
ان الدار المستأجرة ملك المؤجر وان كان المستأجر  
ساكناً فيها

مطلب  
شهادة الاجير الخاص  
لا تجوز

﴿فائدة﴾ شهادة الاجير الخاص لا تجوز (كذا ذكره  
في المحل المذكور من الخانية) ثم قال وهذا بخلاف  
الاجير المشترك وان وجد رواية خلاف ذلك فمحمولة  
على هذا

مطلب  
الشهادة لا تثبت للثمة  
اذا حكم بها المحاكم

﴿فائدة﴾ كل شهادة يكون عدم قبولها للثمة  
اذا حكم فيها المحاكم لا ينفذ حكمه ما لم تكن مجتهداً فيها  
(كذا في حاشية الطحطاوي على الدر المختار في باب  
القبول وعدمه) وكل شهادة يكون عدم قبولها للفسق  
اذا حكم بها المحاكم ينفذ حكمه (كذا افاده في المحل  
المذكور) وقد مر قبل هذا اول الكتاب

مطلب  
شهادة الامن على قضاء  
ايد

مطلب  
المعبر في الشهادة حال  
الاداء

﴿فائدة﴾ شهادة الامن على قضاء اية جائزة (كذا  
افاده في الخانية في فصل من لا تثبت شهادته للثمة  
﴿فائدة﴾ المعبر في الشهادة حال الاداء (كذا  
في الفصل المذكور من الخانية) بيانه رجل تحمل  
شهادة لامرأته ثم ابانتها وبعد ذلك شهد لها بما تحمله

تجوز شهادته وكذلك الاجير الخاص اذا ادى ما تحمله  
بعد مدة الاجارة فان شهادته تقبل ولا ترد لان المعبر  
حال الاداء

﴿ فائدة ﴾ كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل  
بعد ذلك ابداً ( كذا في الفصل المذكور من الخانية )  
بيانه رجل شهد لامرأته عند القاضي او اجير خاص  
لمن استأجره فرد القاضي شهادتها ثم ان الرجل ابان  
امرأته او مدة الاجارة انتضت واعيدت بعد ذلك  
الحادثة فاذا شهد الرجل او الاجير ثانياً ولم يكونا  
زوحاً ولا اجيراً وقت الاداء لا تقبل شهادتهما لان  
شهادتهما ردت في حادثة فلا تقبل فيها بعدها ابداً  
﴿ فائدة ﴾ اختلاف الشاهدين في اللون يمنع قبول  
شهادتهما ( كذا في الفصل المذكور من الخانية ) بيانه  
شاهدان شهدا على رجل انه غصب من آخر ثوباً او  
دابة واختلفا في اللون لا تقبل شهادتهما . ولما لا تقبل  
لا لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة بل لانها اذا  
اختلفا في اللون فقد اختلفا في المنصوب فشهد كل  
واحد منهما على ثوب آخر او دابة اخرى وتجاوز الشهادة

مطلب

اذا ردت شهادة في  
حادثة لا تقبل بعد ذلك

مطلب

اختلاف الشاهدين في  
اللون يمنع القبول

لو سكت كل منهما عن اللون بدءاً ( كذا أفاده  
فارجع إليه )

مطلب  
القضاء بمحمل على  
الصحة ما أمكن ولا  
ينقض بالثبوت

﴿ قاعدة ﴾ قضاء القاضي بمحمل على الصحة ما أمكن  
ولا ينقض بالشك ( كذا أفاده في المحل المذكور من  
الحاشية ) بيانه أقام المدعي شاهدين عند قاض ان قاضي  
بلدة كذا حكم له بانه وارث فلان الميت لا وارث له  
غيره ولم يبيننا سبباً للارث الذي حكم به ذلك القاضي  
فان القاضي الثاني يسأل المدعي عن سبب الارث فان  
بيّنه حكم له بالارث لان قضاء القاضي بمحمل على الصحة  
ما أمكن ولا ينقض بالشك اعني بان القاضي الاول  
حكم من غير ان يظهر له وجه الارث فانه شك ولعل  
القاضي حكم بالوجه الذي بيّنه المدعي الآن فيجب حمل  
حكمه على الصحة لا على البطلان

مطلب  
الشهادة على العقار  
المشهور

﴿ فائدة ﴾ الشهادة على العقار المشهور تكفي بلا  
ذكر الحدود ( كذا في آخر الفصل المذكور من  
الحاشية ) ثم قال هذا على قول ابي يوسف ومحمد  
وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة  
ولم يرجح احد القولين بل انما بدأ بقول الامام



مطلب  
الشهادة على الرجل  
المشهور

﴿فائدة﴾ الشهادة على الرجل المشهور لا يحتاج فيها  
الى ذكر الاسم والنسب (كذا في آخر الفصل المذكور)  
ثم قال واجعلوا ان الرجل اذا كان مشهوراً كشهرة  
ابي حنيفة وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم  
والنسب (كذا افاده)

مطلب  
الشهادة على الطريق  
والجريح

﴿فائدة﴾ الشهادة على الطريق والجريح لا تقبل  
بدون بيان الموضع والطول والعرض (كذا افاده في  
الحل المذكور) ومثل ذلك الدعوى فيها ثم قال  
وذكر في الاصل ان الدعوى والشهادة تسمع بدون  
بيان ذلك

مطلب  
الشهادة على الاسم كانية

﴿فائدة﴾ الشهادة على الاسم بدون معرفة الذات  
كافية (كذا افاده في الحل المذكور) الا انه يتوقف  
على ثبوت انه هو . بيانه رجل له تسعة اولاد اقر في  
صحته ان خمسة منهم وهم فلان وفلان وذكر اسماءهم  
في الصك عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك  
فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد  
الشهود على اقراره وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا  
حضورا عند الاقرار فان اقر سائر الورثة باسمي

هو لا ثبت المال بشهادة الشهود كما لو اقر الرجل  
لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم  
والنسب وادعى المال كان المال له ولن جحد سائر  
الورثة اسماءهم كلف المدعون اقامة البينة على انهم  
يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود فان اقاموا البينة  
ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال  
(كذا افاده)

مطلب

تعارضت بيننا احدهما  
تبطل الاخرى

قاعدة البيتان اذا تعارضتا واحداها تبطل  
الاخرى قدمت التي تبطل على الاخرى (كذا في  
الفنية عن المحيط) كساهدي بيع واقالة واقرار وبراء  
قال ويحفظ فانه يخرج عليه كثير من المسائل ومثله  
في التنقيح

مطلب

الشهادة بالحيوان

فائدة الشهادة بالحيوان يشترط فيها ذكر  
الجنس (كذا ذكر في المحل المذكور) قال كالفرس  
والحمار والبغل والابل ولا يكفي بقوله دابة او حيوان  
ثم قال ولا يشترط ذكر الذكورة والانوثة لان الذكر  
والانثى في الحيوان جنس واحد (كذا افاده او اخر  
فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الاقرار باليد بطريق الغصب اقرار باليد (كذا آخر الفصل المذكور من الخاتمة) يئانه رجل ادعى على آخر مجرى نهر في ارضه واحضر شهوداً انه كان يجري فيها نهره ولم يشهدوا بان ذلك كان بحق فلم يحكم بشهادتهم ثم اقر المدعى عليه انه كان يجري فيها الماء ولكنه غاصب وليس له حق بصير مرقاً له باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الاً بينة

مطلب  
الاقرار باليد بطريق  
الغصب اقرار باليد

﴿قاعدة﴾ شهادة الاسان على فعل نفسه باطله (كذا اول فصل الشهادة الباطلة من الخاتمة) يئانه رجل اشترى من آخر مكبلاً او موزوناً ثم طالبه بعد ذلك بالثمن فانكر القبض فاتي بشاهدين شهدا بالبيع والقبض وانها كالا ذلك او وزناه للمشتري بطلت شهادتهما ومثل الفعل المحسوس القول ايضاً كما لو شهدا ان فلاناً قال لامرأته ان كلمت فلاناً وفلاناً فانت طالق فشهد فلان وفلان المذكوران انه قال لها وانها كلمتها وقيل في الموزون والذرع ان كان رب المال حاضراً جازت شهادتهما

مطلب  
شهادة الاسان على  
فعل نفسه باطله

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في

مطلب  
الشهادة اذا بطلت في  
البعض بطلت في الكل

الكل ( كذا في الفصل المذكور من الخاتمة ) يمانه  
 شهد أربعة من النصارى على نصراني أنه زنى بامرأة  
 مسلمة قالوا أكرهها حدّ النصراني وإن لم يشهد بالأكراه  
 بل بالطوع سقط عنه الحد وعزروا لحق المسلمة لأن  
 شهادتهم على المسلمة باطلة ومنى بطلت الشهادة في  
 البعض أي في حق المسلمة بطلت في الكل فبطلت  
 في حق النصراني أيضاً ومثله لو شهدوا على الوقف  
 وشروطه بالتسامع فإن الشهادة ترد في كليهما لأنها  
 شهادة واحدة وحيث ردت في الشروط فترد في الوقف  
 أيضاً ( كذا في الهندية من ظل الحاضر ) ولو ادعى على  
 رجل ما ليس معلوم وآخر مجهول فشهد شاهدان بهما  
 لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم أيضاً ( كذا في  
 جواهر الفتاوى )

مطلب  
 التناقض بين صحة  
 الشهادة كما بينت صحة  
 الدعوى

﴿ قاعدة ﴾ التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة  
 الدعوى ( كذا آخر الفصل المذكور من الخاتمة ) يمانه  
 امرأة وكلت رجلاً بقبض مهرها من زوجها وادعى  
 الزوج أنها اختلعت منه على كذا قبل ذلك فشهد  
 الوكيل مع آخر على المخلع على كذا لا تقبل شهادة

الوكيل لمكان التناقض لان طلبه المهر من الزوج دل  
على قيام النكاح والشهادة بالخلع تنافض وكالته  
بالطلب فردت

﴿قاعدة﴾ الشهادة متى خالفت الدعوى بزيادة  
مقدارية او اعتبارية لا تصح بيانه رجل ادعى على آخر  
نصف دار او الف درهم فانكر المدعى عليه فأتى المدعى  
بشاهدين شهدا له بكل الدار او بالف درهم لا تقبل  
هذه الشهادة لانها زادت زيادة مقدارية. والزيادة  
الاعتبارية هي كون الشهادة زائدة عن دعوى المدعى  
اعتبارا كما لو ادعى على رجل دارا ارثا عن ابيه فانكر  
المدعى عليه فأتى المدعى بشاهدين شهدا له ان هذه الدار  
ملك المدعى لا تقبل هذه الشهادة لانها خالفت  
الدعوى بزيادة اعتبارية لان دعواه مقيدة بالارث  
والشهادة مطلقة ومن المعلوم ان المطلق اكثر من  
المقيد في الاعتبار (كذا في فصل الشهادة تخالف  
الدعوى من الخافية)

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بنقص  
عنها مع اتفاق الشاهدين صحت (كذا افاده في المحل

مطلب

الشهادة اذا خالفت  
الدعوى بزيادة مقدارية  
او اعتبارية

مطلب

الشهادة اذا خالفت  
الدعوى بنقص عنها  
مع اتفاق الشاهدين  
صحت.

المذكور من الخاتمة) بيانه رجل ادعى على آخر ألفاً وخمسمائة لواتي بشاهدين على ألف صححت على الألف وكذلك لو ادعى داراً واتي بشاهدين شهدا له بنصفها صححت على النصف ثم ذكر مسائل اختلاف الشاهدين وما يلزم فيه التوفيق من المدعي وما لا يلزم فاذا اردت ذلك فارجع الى الحل المذكور

### مطلب

ما يبطل الدفعة  
لخالفها في المقدار او  
الاختبار بالزيادة  
يبطلها لخالفها بذلك  
في الزمن

﴿قاعدة﴾ ما يبطل الشهادة لخالفها الدعوى في المقدار او الاعتبار بالزيادة يبطلها لخالفها بذلك في الزمن (كذا افاده في الحل المذكور) بيانه رجل ادعى بدار أمه له منذ سنة واتي بشاهدين شهدا له أنها له منذ عشرين سنة لا تقبل هذه الشهادة لخالفها الدعوى بالزيادة في الزمن ولو كان ذلك بالعكس صححت لان الشهادة باقل مما ادعى المدعي في الزمن

### مطلب

الشهادة اذا خالفت  
الدعوى بالسبب مع  
اتحاد الحكم صححت

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم صححت (كذا افاده في الحل المذكور من الخاتمة) بيانه رجل ادعى على آخر ألفاً وثلثمائة عن فلان واتي بشاهدي اقرارا على المدعى عليه أنه أقر بكامله فلاناً غير الذي سعى المدعي بالألف

فانه ياخذ به بالمال لان الحكم متحد وإن اختلف السبب  
 لان الحكم مال كقالة والسبب هل هو زيد او عمرو  
 فهذا لا يضر ومثال ما اختلف فيه الحكم لو ادعى عليه  
 بالف قرصاً وشهد الشهود بالف ارنثا لا يصح لان الحكم  
 مختلف فحكم القرض هنا لم يتعلق به حق الغير وحكم  
 الارث يتعلق به حق الغير كتنفيذ الوصايا وقضاء  
 ديون الميت فهذا غير هذا فتأمل

﴿فائدة﴾ اختلاف الشاهدين في الزمان او المكان  
 او الاشياء او الاقرار او البسة المدعى عليه او مركوبه  
 او فيمن كان حاضراً معها وكانت الشهادة على قول  
 محض كالبيع والاجارة والطلاق والعنق والصالح والابراء  
 لا يبطل الشهادة (كذا في فصل الشهادة تخالف  
 الدعوى من الخانية)

مطلب

في اختلاف الشاهدين

﴿فائدة﴾ تكذيب المدعي شهوده في كل ما شهدوا  
 به او بعضه يبطل الشهادة (كذا في فصل تكذيب  
 الشهود من الخانية) يانه رجل ادعى على آخر داراً  
 في يده واقام البينة على واضع اليد بعد انكاره ان الدار  
 للمدعي ثم اقر ان الدار لفلان لاحق لي فيها بطلت

مطلب

تكذيب المدعي شهوده

الشهادة وكذا لو قضى القاضي بينته وبعد الحكم قال  
ان البناء ملك المدعى عليه ولم يزل له او قبل القضاء  
بطلت الشهادة والقضاء لانه كذب شهوده في الصورة  
الاولى بكل ما شهدوا به وفي الثانية ببعض ما شهدوا به  
وهو البناء

مطلب

الشهادة بما علم  
الشاهدان سبه حرام  
او باطل

﴿فائدة﴾ الشهادة بما علم الشاهد ان سبه باطل  
او حرام لا يجوز (كذا في اول فصل الشاهد من  
الخاتمة) بيانه رجل اقر بان لفلان عليه القاء ويعلم  
الشاهدان سبب هذا الاقرار قمار مثلاً لا يجوز له ان  
يشهد وحكي عن ابي القاسم الصغار ان رجلاً اخذ من  
السلطان سوق النخاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد  
شهوداً قال رحمه الله تعالى عدل المقطع والّاخذ عن  
سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل عليهم اللعن  
لانهم شهدوا باطل

مطلب

الشهادة على الشهادة  
تجوز الا في الحدود  
والنصاص

﴿قاعدة﴾ الشهادة على الشهادة تجوز في كل شيء  
الا في الحدود والنصاص (كذا اول فصل الشهادة  
على الشهادة من الخاتمة) وتجوز شهادة الرجلين او  
رجل وامرأتين على شهادة رجلين او اكثر وقال رحمه



الله تعالى لا تجوز إلا أن يشهد على كل أصل فرعان  
﴿فائدة﴾ الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن  
يكون الأصل مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لاداء  
الشهادة أو ميتاً أو غائباً غيبة سفر ثلاثة أيام ولياها  
(كذا في المحل المذكور) ثم قال وعن أبي يوسف إذا  
كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة  
لا يبيت في منزله جازت وعن محمد تجوز وإن كان  
الأصل في المصر بلا عذر

مطلب

تجوز الشهادة على  
الشهادة بمرض الأصل  
أو موته أو غيبته

﴿فائدة﴾ كتاب القاضي لا يكتبه إلا القاضي الذي  
يملك إقامة الجمعية (كذا في آخر كتاب القاضي من  
الخانية) قال ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي  
رستاق ولنا يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك  
الجمعية

مطلب

كتاب القاضي

﴿فائدة﴾ لا يسمع القاضي دفع المدعى عليه بدون  
دعوى أو تعرض من المدعى (كذا في آخر كتاب  
القاضي من الخانية) بيانه رجل قال للقاضي كان  
لفلان عليّ مائة وقضيته أياها وإخاف بعد ذلك أن  
يتكر فسله عنها فان أنكر أثبت ذلك بالبينة لا يسمع

مطلب

لا يسمع القاضي دفع  
المدعى عليه بدون  
دعوى أو تعرض من  
المدعى

القاضي ذلك منه ويستثنى من ذلك المرأة إذا اتت  
القاضي فقالت أن زوجي فلاناً طلقني ثلاثاً وانتقض  
عليّ وتزوجت بآخر وأخاف أن ينكر الطلاق فسله  
أيها القاضي فإن أنكر أثبت عليه بالبينة قال الشيخ  
الإمام شمس الأئمة المحلواني يآله القاضي هنا إجماعاً  
(كذا إفاده في المحل المذكور)

﴿مسائل الوكالة﴾

مطلب  
ما يملكه الوكيل العام

﴿فائدة﴾ الوكيل العام يملك المعاضات لا  
المبات والاعتاق (كذا أول كتاب الوكالة من  
الحانية) قال رحمه الله وعليه القوي بيانه أن الوكيل  
وكالة عامة يملك كل شيء إلا الطلاق والعتاق  
والوقف والهبة والصدقة على المفتي به ثم قال وصورة  
الوكالة العامة أن يقول الرجل لآخر وكلتك في  
جميع أموري التي يجوز التوكيل بها (كذا إفاده في  
المحل المذكور) بخلاف قوله وكلتك في جميع أموري  
واقمتك مقام نفسي فإنها لا تكون عامة

مطلب  
الوكالة بالخصومة بغير  
رضى الخصم

﴿فائدة﴾ الوكالة بالخصومة بغير رضى الخصم  
لا تجوز بغير عذر عند الإمام إذا لم يكن الموكل

حاضراً مجلس القضاء اما اذا كان الموكل حاضراً  
 مجلس الحكم فتجوز الوكالة بلا خلاف بين الامام  
 وصاحبه في ذلك . قال في الخاتمة اول فصل  
 في التوكيل بالخصومة ثم انما لا يجوز التوكيل بتبديل  
 الخصم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا عذره اذا  
 لم يكن الموكل حاضراً مجلس القضاء مع الوكيل . انتهى  
 قاعدة الوكالة تقبل التعليق بالشرط ( كذا  
 افاده في المحل المذكور او من فقرات التعليق بالشرط  
 ما يسمونه الوكالة الدورية قال في المحل المذكور واذا  
 وكل الرجل الرجل بطلاق امرأته او غير ذلك وقال  
 كما عزلتك فامت وكيلي فكما عزله صار وكيلاً لانه علق  
 الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط اي  
 شرط كان فاذا عزله يصير وكيلاً ثم قال قال نصير بن  
 يحيى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة  
 لا تجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز  
 التوكيل بهذا الشرط لا يمكن من اخراجه عن الوكالة  
 فتصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلف نصير  
 ابن يحيى ومحمد بن سلمة في جواز التوكيل بهذا

مطلب

الوكالة تقبل التعليق  
بالشرط

الشرط لان محمد بن سلمة يقول تفسير هذا الكلام الي  
 كلما اخرجك عن الوكالة فانت وكلي بهذه الوكالة  
 ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت  
 على وجه يرد عليه العزل وهو قصد ان لا يرد العزل  
 على الوكالة وتفسير هذا الكلام عند نصيرائه مني  
 اخرجه عن هذه الوكالة صار وكيلاً بوكالة مستقبله  
 نعلق لزومها بطلان الوكالة الاولى ولو صرح بذلك  
 كان جائزاً ولا يكون مخالفاً حكم الشرع انتهى . اقول  
 المراد من موافقة الشرع ومخالفته ان بقاءه وكيلاً هل  
 هو بالوكالة الاولى ام بوكالة جديدة فال كان بالوكالة  
 الاولى فهنا مخالفة الشرع لورود الوكالة على وجه  
 يداني فيه العزل شرعاً فان دامت ولم يرد عليها العزل  
 فقد خالف الشريعة وان قيل بوكالة مستقبله  
 جديدة فلم يكن مخالفاً للشرع في ذلك فتأمل

﴿فائدة﴾ الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة  
 (كذا في المحانية من الوكالة بالخصومة) بيانه رجل  
 وكل آخر يقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات  
 الوكالة بالبينة فشهد شاهدان ان الموكل وكله

مطلب

الوكيل يقبض الدين  
 يملك الخصومة

بقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
يصبر وكيلاً بالقبض والخصومة بخلاف ما لو شهدا أنه  
امرء باخذ دينه من فلان فأنه لا يكون وكيلاً  
بالخصومة هنا (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

اليانة على المال لا  
تقبل إلا من خصم

﴿قاعدة﴾ اليانة على المال لا تقبل إلا من خصم  
(كذا ذكر في المحل المذكور) بيانه رجل ادعى على  
آخرائه وكيل فلان الغائب بقبض ما على الآخر له  
وهو كذا فاعترف بوكالته وانكر الدين فاراد ان يقيم  
اليانة على المال لا تقبل لما قلنا من عدم قبول اليانة  
على المال إلا من خصم وإقرار المديون بالوكالة  
لا يكون ثبوتاً لها ولا بد من اثبات الوكالة وإقامة اليانة  
بعده على الدين وإن كان في الصورة المذكورة مع  
الاعتراف لان اثباتها مخافة جحود الغائب ومثله لو جحد  
الوكالة والمال معاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
لا أقبل اليانة على المال حتى يقيم اليانة على الوكالة  
فان إقامتها على الوكالة والدين جملة قال أبو حنيفة  
يقضى بالوكالة وتعاد اليانة للدين وقال محمد يقضى  
بالوكالة والدين ولا يلزم إعادة اليانة قال قاضي خاز

ومحمد اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله (كذا افاده)

مطلب  
الوكيل قبض العين  
لا يملك المحصومة

﴿فائدة﴾ الوكيل يقبض العين لا يملك المحصومة (كذا في الحل المذكور من الحامية) بيانه رجل وكل آخر قبض فرس له عند زيد فانكر زيد الفرس واداد الوكيل المزبور اقامة البيعة على ملك الفرس للموكل لا تسمع بينته لما قلنا من انه ليس بمخصم

مطلب  
القول قول الوكيل  
في هي الصان  
وايصال الامانة  
لصاحبها

﴿قاعدة﴾ القول قول الوكيل في نفي الضمان وايصال الامانة لصاحبها (كذا في الحامية من التوكيل بالمحصومة بيانه ان هنا مسالتين . الاولى لو ان رجلاً وكل آخر قبض دينة من فلان ثم تدعى الوكيل مع موكله فقال الموكل ولكنه قبض ديني من فلان فقبضه ولم يوصله اليّ وقال الوكيل بل قبضته ولوصلته الى الموكل كان القول في ذلك قول الوكيل بيمينه لانه امين والمال الذي قبضه في يده امانة فالقول قوله في ايصال الامانة وعدم الضمان . والمسالة الثانية اذا وكل رجل آخر بان يستقرض له من فلان كذا دراهم ثم تخاصما فقال الوكيل اخذت من

المفروض وأوصلته المستفرض الذي هو الموكل فانكر  
 الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا  
 الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال  
 عليه والفرق بين كل من المسالتين ظاهر لان الوكيل  
 في الاولى لم يوجب مالا على موكله بل نفى الضمان عن  
 نفسه وفي الثانية وإن كان نفى الضمان عن نفسه إلا أنه  
 اوجب المال على الموكل ولذلك لم يقبل قوله

❦ فائدة ❦ الوكيل بالبيع لا يملك البيع من لا تجوز  
 شهادته له أي بئمن المثل أو أقل أما بأكثر فيعوز كما  
 صرح به في العصل بعده (كذا في الخانية أو آخر  
 التوكيل بالخصومة) ثم قال رجل دفع مالا إلى رجل  
 وأمره أن يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على  
 ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع  
 إذا باع ممن لا تقبل شهادته له لان ثمة الوكيل  
 منهم في البيع من ولده بخلاف الصدقة انتهى

❦ فائدة ❦ الوكيل بنكاح امرأة بعينها له أن  
 يزوجه لنفسه بخلاف التوكيل بشراء شيء بعينه فإنه  
 لا يصح أن يشريه لنفسه (كذا في الخانية أول فصل

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك  
 البيع من لا تجوز  
 شهادته له

مطلب

الوكيل بنكاح امرأة  
 بعينها له أن يزوجه  
 لنفسه

(التوكيل بالبيع والشراء)

مطلب

الوكيل بالشراء يملك

إبراء البائع عن العيب

مطلب

الواحد لا يتولى طرفي

العقد إلا في مسائل

﴿فائدة﴾ الوكيل بالشراء يملك إبراء البائع

عن العيب (كذا أول فصل التوكيل من الخاتمة)

﴿قاعدة﴾ الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا في

مسائل. الأب إذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه أو

باع ماله من ولده وهنا يكتفى بلفظ واحد أيضاً قال

الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده هذا إذا أتى بلفظ

يكون أصيلاً في هذا اللفظ فإن باع ماله فقال بعث

هذا من ولدي فإنه يكتفى بقوله بعث أما إذا أتى بلفظ

لا يكون أصيلاً هو في ذلك اللفظ بأن أراد أن يبيع

ماله من ولده فقال اشتريت هذا المال لولدي لا

يكتفى بقوله اشتريت ويحتاج إلى قوله بعث وهو في

الوجهين يتولى العقد من الجانبين. الثانية الوصي إذا

باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه وكان

ذلك خيراً لليتيم الثالثة الوصي إذا اشترى مال اليتيم

للقاضي بامر القاضي يتولى العقد من الجانبين. الرابعة

العبد يشتري نفسه من مولاه بامر المولى (كذا إفاده

في الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء)



**مطلب**  
 الوكيل اذا سكر واختلط عقله فباع او اشترى للموكل لا ينفذ (كذا افاده في الحل المذكور واحلط عقله فباع او اشترى للموكل لا يبعد  
 \*فائدة\* الوكيل اذا سكر واختلط عقله فباع او اشترى للموكل لا ينفذ (كذا افاده في الحل المذكور من الخاتمة) وذكر قولاً آخر في النفاذ الا ان الاول غلله وذكر المسألة ايضاً ابن نجيم في الانتباه في احكام السكران ومضى على عدم النفوذ

**مطلب**  
 الوكيل بالشراء مع صحيح بين الثمن او لا (كذا افاده في الحل المذكور) بيان جنس المشتري بيان جنس المشتري  
 \*فائدة\* التوكيل بالشراء مع بيان جنس المشتري صحيح بين الثمن او لا (كذا افاده في الحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر بشراء ثوب هروي او شامي صح وان لم يبين الثمن بخلاف ما اذا قال اشتر لي ثوباً او حيواناً او دابة فانه لا يصح

**مطلب**  
 الوكالة ببيع ماله محل وموثة تنقيد ببلدته (كذا ذكره في الخاتمة في التوكيل بالبيع) ثم قال وان لم يكن له محل وموثة لا يتقيد الامر بتلك البلدة وموثة تنقيد ببلدته

**مطلب**  
 \*فائدة\* التوكيل بشراء ماله مواسم مخصوصة يتقيد بها (كذا افاده في الخاتمة من الحل المزبور) التوكيل بشراء ماله مواسم مخصوصة يتقيد بها  
 بيانه رجل وكل رجلاً بشراء قمح او حنظل فانه يتقيد بتلك السنة في موسمها فلو شره بعد ذلك لا ينفذ على الامر

مطلب  
الوكيل بالزواج ليس  
له ان يوكل  
مطلب  
الوكيل بمحمل  
الاضافة

﴿فائدة﴾ الوكيل بالزواج ليس له ان يوكل  
فان وكل وزوج الثاني بمحضرة الاول جاز (كذا افاده  
في الخانية في فصل التوكيل بالنكاح)

﴿فائدة﴾ التوكيل بمحمل الاضافة (كذا ذكره  
قاضي خان في فصل التوكيل بالنكاح) يbane امرأة  
قالت لرجل اني اخلع من زوجي فاذا فعلت ذلك  
وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز لان التوكيل بمحمل  
الاضافة

مطلب  
احد الوكيلين يفرد  
بالخصومة عدنا

﴿قاعدة﴾ احد الوكيلين يفرد بالخصومة عندنا  
(كذا في الخانية قبل مسائل التوكيل بالطلاق)  
ثم قال ويفرد ايضا احد الوكيلين بالطلاق والعناق  
بغير مال والهبة

مطلب  
الوكيل بالارسال لا  
يملك التعليق

﴿فائدة﴾ الوكيل بالارسال لا يملك التعليق (كذا  
في الخانية اول مسائل التوكيل بالطلاق) يbane  
رجل وكل آخر بطلاق امرأته فحماها لا يقع ثم قال  
وقال ابو جعفر يقع وعله ثم قال بعد ذلك الرضاء  
بالرجعي لا يكون رضاء بالبائن وعليه كثير من المشايخ  
وان كان الرضاء بالطلاق بلا بدل فالبدل اولي لما

قلنا من الفرق بين الرجعي والبائن وهو ظاهر

﴿مسائل الكفالة﴾

﴿فائدة﴾ تعليق الكفالة بنوعها بشرط متعارف  
يصح (كذا في الخانية اول كتاب الكفالة) بيانه ان  
التعليق اما ان يكون بمحض الشرط كقوله ان هبت  
الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاجتي فانا  
كفيل بنفس فلان او بما عليه من المال فلا يصبر  
كفيلاً لان هذا الشرط غير متعارف والمعارف كان  
يلحق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لامكان  
التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفيل  
(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ تأجيل الكفالة الى اجل مجهول يصح  
(كذا في الخانية في المحل المذكور) بيانه رجل كفل  
رجلاً الى المصايد او الدياس او خروج العطاء جاز  
تاخير الكفالة الى ذلك الوقت اما لو قال كفلت  
بنفس فلان الى ان تمطر السماء او تهب الريح صار  
كفيلاً في الحال وبطل الاجل (كذا في الخانية)

مطلب  
تعليق الكفالة بنوعها  
بشرط متعارف يصح

مطلب  
تأجيل الكفالة الى  
اجل مجهول

من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل جهالة تحملها الكفالة بالمال  
تحمّلها الكفالة بالنفس وما لا فلا (كذا في الخانية  
اول كتاب الكفالة) بيانه مامر من جهالة مدة الحصاد  
والدياس فان الكفالة صحيحة بخلاف هبوب الريح  
ونزول المطر

مطلب  
كل جهالة تحملها  
الكفالة بالمال تحملها  
الكفالة بالنفس  
وما لا فلا

﴿قاعدة﴾ حق الكفالة موروث (كذا في الخانية  
من المحل المذكور) بيانه رجل كفل آخر على مال  
معلوم فمات المكفول له فيبقى حق الكفالة ارقاً للورثة  
يطالبون به الكفيل ولا يسقط بموت المكفول له  
(كذا افاده في المحل المزبور)

مطلب  
حق الكفالة لموروث

﴿قاعدة﴾ تسليم المكفول نفسه الى المكفول له براءة  
للكفيل (كذا افاده في الخانية اول مسائل التسليم)  
وشرط ذلك ان يقول المكفول للمكفول له سلمت  
نفسى اليك عن الكفيل فان لم يقل عن الكفيل لا  
يكون ذلك براءة للكفيل (كذا افاده)

مطلب  
تسليم المكفول نفسه  
براءة للكفيل

﴿قاعدة﴾ تعليق كفالة المال على عدم الموافاة  
بالنفس صحيح (كذا في الخانية اول مسائل التسليم بيانه

مطلب  
تعليق كفالة المال  
على عدم الموافاة  
بالنفس

رجل له على آخر الف فقال لصاحب المال واحد انا  
كفيله الى غد فان لم اواف بنفسه غدا فعلي الالف  
فتلزمه الالف ان لم يواف به

﴿قاعدة﴾ من انكر فعل غيره كان القول قوله  
ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة (كذا اول  
مسائل التسليم من الخانية) ويخرج على هاتين  
القاعدتين ما لا ينحصر من المسائل والاصل في ذلك  
ان التمسك بالاصل يكون القول قوله والبينة في  
جهة خصمه

مطلب  
ن انكر فعل غيره

﴿فائدة﴾ موت الاصيل يسقط كفاية النفس  
(كذا في الخانية في مسائل التسليم) ثم قال ولو اعطى  
الكفيل بالنفس كفيلاً بنفسه فمات الاصيل برئ  
الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الثاني  
لانه اصيل بالنسبة اليه

مطلب  
وموت الاصيل يسقط  
كفاية النفس

﴿فائدة﴾ المكتوب اليه السفينة متى قراها وقال  
لمن اتى بها قبلتها او كتبها عندي او اثبتها لزمه ما فيها  
(كذا افاده في الخانية في مسائل السفينة اولها)  
والسفينة بضم السين وسكون الفاء وفتح المثناة واحدة

مطلب  
المكتوب اليه السفينة  
متى قراها

السفاح وهي القرض استوط خطر الطريق (كذا)  
افاده ابن نجيم

﴿قاعدة﴾ الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول في  
موضع لا يقدر الطالب فيه على اخذ حقه منه لا يخرج  
عن العهدة (كذا في الخاتمة آخر الصلح عن الدين)  
ثم قال وكذا الغاصب اذا ارد المصوب في موضع  
يخاف عليه لا يجبر المصوب منه على القبول وكذا  
المديون اذا دفع للدائن الدين على ما اختاره ابو  
الليث لا يجبر الدائن على القبول (كذا افاده في الحل  
المذكور)

مطلب

الكفيل بالنفس اذا  
سلم المكفول في  
موضع لا يقدر

﴿قاعدة﴾ الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء  
تمليك (كذا في الخاتمة في فصل الابرار عن البعض  
بشرط) بيانه رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فمحدث  
فصلها على مائة درهم على ان تقر بذلك فاقرت  
صح ولزمه المال وكذلك الرجل اذا قال لغيره اقر لي  
بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقرت بصير مبيعا  
(كذا افاده في الحل المزبور)

مطلب

الاقرار اذا قرن  
بالعوض

﴿مسائل الصلح مع العمال﴾

﴿قاعدة﴾ صلح المعتدة بالحيض مع الزوج على النفقة حتى تنقضي عدتها بدراهم معلومة لا يجوز (كذا في الخاتمة في الفصل المذكور) وإنما قال المعتدة بالحيض لان صلح المعتدة بالاشهر يصح ثم قال وان صاحبة المباشرة زوجها عن سكناها على دراهم معلومة لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهو لا يقدر على استقاط حق الشرع بعوض كان او بغير عوض . انتهى

مطلب  
صلح المعتدة بالحوض  
مع الزوج على النفقة

﴿قاعدة﴾ ان صلح على دين بدين لا يجوز (كذا في الخاتمة اول باب صلح العمال) بيانه رجل دفع لآخر غزلاً لينسج له ثوباً معلوم الطول والعرض فتسجه على خلاف ما امره فصاحب الغزل بالخيار ان شاء اخذ الثوب ودفع له اجر مثله وان شاء ضمنه الغزل فلو ضمنه الغزل وصالحه على ثمنه الى شهر لا يجوز لان الغزل دين في ذمة الخائف فاذا صالحه على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدين ومثله ما في الدرر لو كان له كرخطة على رجل فصالحه عليه دراهم الى اجل لا

مطلب  
الصلح على دين بدين

يصح لانها افترقا عن دين بدين ولا يشته عليك ما  
اذا كان له على رجل الف درهم فصالحه على خمسمائة  
مؤجلة فانه يصح لان هذا حط من الالف والمبلغ  
واحد فان صالحه على ذلك بدنانير مؤجلة لا يصح والسر  
فيه ان صلح الدراهم بالدنانير صار صرفا والصرف في  
مثلها يشترط المماثلة والتابض وفي غير جنسه يشترط  
القبض كما هو معلوم

مطلب  
الصلح مع المودع اذا  
ادعى الهلاك او الرد

فائدة: الصلح مع المودع اذا ادعى الهلاك او  
الرد جائز (كذا في الخيانة في فصل صلح العمال وغيرهم)  
ثم قال وكذا الجواب مع المرتين اذا ادعى الهلاك او  
الرد فان اردت تفرعات المسالة فارجع الى المحل  
المذكور من الخيانة ففيه ما يشفي الغليل

مطلب  
الصلح عن الحدود  
باطل

قاعدة: الصلح عن الحدود باطل (كذا في الخيانة  
او اخر باب صلح العمال) ثم اذا صالح وعفا هل يسقط  
الحمد او لا ففي حد القذف ان كان العفو قبل ان يرفع  
الامر الى الحاكم سقط وبعده لا وكذلك صلح السارق  
مع صاحب المال لو اراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه  
السارق على دراهم فانه باطل ويجب ردها للسارق



﴿فائدة﴾ صلح الشفيع ليسلم شفيعه باطل (كذا في الخاتمة اول باب الصلح عن العقار) قال رجل اشترى داراً لها شفيع فصالح الشفيع على ان يعطي الشفيع دراهم معلومة فلم الشفيع الشفعة بطلت شفيعه ولا يجب المال على المشتري . انتهى . ثم ان كان صلحه على ان ياخذ نصف الدار او حصته منها بما خصه من الثمن جاز (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب  
صلح الشفيع ليسلم  
شفيعه باطل

﴿فائدة﴾ الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري (كذا في الخاتمة في باب الصلح عن العقار) قال ولومات المشتري فصالح ورثته الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذاً بالشفعة لا بيعاً لان الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري . انتهى

مطلب  
تبطل الشفعة بموت  
الشفيع

﴿فائدة﴾ الصلح على بقاء ما هو مستحق البقاء باطل (كذا في الخاتمة قبيل فصل الصلح عن دعوى العقار) بيانه رجل له باب في غرفة او كوة فخاصه جاره فصالح جاره على دراهم معلومة دفعها له لينترك له الكوة ولا يسدما كان ذلك باطلاً لان الجار ظالم في منع

مطلب  
صلح على بقاء ما هو  
مستحق البقاء باطل

صاحب الكوة عن الاعتناع بما ل نفسه فائنا ياخذ  
المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم من حيث  
هو واجب وكذا لو كان الصلح بينهما على ان ياخذ  
صاحب الكوة دراهم ليسد الكوة او الباب كان باطلاً  
لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن  
التصرف في ملكه لا على وجه الازالة والتملك من  
الغير وذلك باطل (كذا افاده في المحل المذكور  
اواخر الباب)

مطلب  
الصلح على معدوم  
مجهول لا يجوز

\* فائدة \* الصلح على معدوم مجهول لا يجوز (كذا  
افاده في الخاتمة آخر فصل الصلح عن دعوى العنار)  
بيانه رجل ادعى على آخر نخلة فصالحه على ثمرتها سنة  
او اكثر لا يصح لان الصلح على معدوم مجهول يحتاج الى  
تسليم وتسلم (كذا افاده)

### \* مسائل المحيطان \*

مطلب  
جدار بين اثنين مدم

\* فائدة \* اذا تهدم الجدار بين اثنين واحدهما  
يتضرر اذا لم يكن سائر يجبر الشريك على عمارته (كذا  
في الخاتمة اول الباب في المحيطان والطرق) قال جدار

بين اثنين انهدم ولا حدها بنات ونسوة فاراد صاحب  
العيال ان يبنياه والى الآخر قال بعضهم لا يجبر الآتي  
وقال ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون  
بينهما سترة وقيل ان كان بناء السترة لصاحب العيال  
في حصته ممكنا بان يكون الحائط قابل القسمة لا  
يجبر والآتي يجبر

فائدة لصاحب المحملة على الحائط المشترك  
ان يسفل حولته وليس له ان يرفعها ولا ان يحولها بمنه  
وبسرة (كذا في الخاية في باب المحيطان والطرق)  
وعلى ذلك بان التسفل اخف ضررا على الحائط  
من التحويل والرفع فله ان يسفل بدون اذن شريكه  
واما تحويلها او رفعها الى اعلى مما كانت فليس له بدون  
اذن الشريك فيه

مطلب

لصاحب المحملة على  
الحائط المشترك  
انه تسفل حولته

فائدة الجدار المشترك اذا كان عليه حمولة  
لاحد الشريكين ولراد الشريك الثاني ان يضع حمولة  
كما لشريكه والشريك بمنعه لعدم تحمل الحائط يقال  
لصاحب المحملة ان شئت فارفع من حولتك بقدر ما  
تتعادل مع الشريك يعني اذا كان لشريكه عشرة

مطلب

اراد احد الشريكين  
في الحائط ان يضع  
حمولة كشرريكه

جنوع مثلاً أراد الشريك الثاني وضع خمسة يقال  
له حط خمسة من حولتك حتى يتمكن الشريك من  
وضع خمسته فينتفع الشريك كما أنت منتفع أو حط  
جنوعك جميعها فلا يكون لواحد منك جنوع  
وذلك لأن صاحب المحبولة أن كان وضع بغير إذن  
الشريك فهو ظالم وإن كان بإذنه فهو مستعير والعارية  
غير لازمة وهو كداريين رجلين أحدهما ساكن وأراد  
الآخر أن يسكن والدار لا تسع سكتها فأنها ينهيا أن  
فيها قال أبو الليث هذا قول أبي القاسم وبقوله ناخذ  
(كذا ذكره في الخانية في باب المحيطان والطرق)

مطلب

بني أحد الشريكين  
الحائط المشترك

فائدة الحائط المشترك إذا بناه أحد الشريكين  
بعد ما أنهدم من ماله في غيبة شريكه ثم حضر  
الشريك وأراد انتفاعه كما كانا بمنعة شريكه حتى  
يدفع نصف قيمته (كذا ذكره في الباب المذكور من  
الخانية)

مطلب

المحرث المشترك إذا  
أبى أحد الشركاء  
عن السقي.

فائدة المحرث المشترك إذا أبى أحد الشريكين  
عن السقي يجبر (كذا ذكره في الخانية في المحل المذكور)  
ثم قال قلت فإن فسد الزرع قال لا ضمان على

الشريك وكان عليه ان يرفع الامر الى الحاكم فان لم يسقه وفسد الزرع بعد فائه يضمن

قاعدة \* كل من يجبر على ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدهما يكون منطوعا وان كان لا يجبر ففعل لا يكون متبرعا يمانه يهر بين رجلين كراه احدها او سفينة خربت فاصلحها او حمام فهذا يجبر شريكه ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا والغرفة فوق البيت لرجل آخر اذا انهدم فاني صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناه صاحب العلو لا يكون متبرعا (كذا في الخانية في باب المحيطان والطريق)

قاعدة \* لا يمنع الرجل من التصرف بملكه . بيانه ساحة وبناء لاثنين البناء لواحد والساحة للآخر اراد صاحب الساحة البناء فيها فعارضه رب البناء لانسد الشمس والرياح ليس لصاحب البناء المنع وقال نصير له المنع والفتوى على الاول وهو ظاهر الرواية وكذلك اذا اراد ان يبني اصطبلأ او حماما او تنورا فليس لصاحب البناء منعه (كذا في الخانية

مطلب

كل من يجبر على فعل شيء مع شريكه اذا فعله وحده

مطلب

لا يمنع احد من التصرف في ملكه

آخرباب الحيطان والطرق) قلت. القاعدة المذكورة  
على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقول نصير  
قول ابي يوسف كما يفهم من نور العين غير ان الفتوى  
اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول ابي يوسف  
من ان الضرر اذا كان بينا يمنع وعلى هذا مشي مشايخ  
الاسلام من زمن ابي السعود الى الآن كما هو مصرح  
في فتاويهم كالرحيمية والفيضية وعلى اقتدي وغيرها  
ويخرج على ذلك سد شباك جاره بما يحدثه من البناء  
واحداث الطواحين والدباغات والتنوير والمساح  
وغسل الصوف وما اشبه ذلك فالجواب في كلها على  
التفصيل ان كان الضرر بينا يمنع صاحب الملك من  
التصرف والاحداث والا فلا ومثله في المنع

مطلب

لصاحب العلوان

يفعل فيه ما لا يضر

﴿فائدة﴾ لصاحب العلوان يفعل فيه ما لا يضر  
كمكسه وعليه الفتوى (كذا آخرباب الحيطان  
والطرق من الخاتبة) ثم ما يضر ليس له ان ينعلة كل  
منها الا باذن صاحبه وما اشكل امر ضرره منع كل  
منها عنه (كذا في الحل المذكور)

مطلب

اصطلاح الفقهاء في

القديم ما لا يهتبط

﴿قاعدة﴾ القديم اذا اُطلق في اصطلاح الفقهاء

فالمراد به ما لا يحفظ اقرار المدعي والمدعى عليه  
الآية (كذا ذكره في الخاتمة آخر باب الحيطان  
والطرق)

﴿مسائل الاقرار﴾

﴿قاعدة﴾ كل اقرار علق بشرط مع خطر يكون  
باطلاً (كذا في اقرار الخاتمة) قال رجل قال لفلان  
عليّ ألف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت كان  
باطلاً وكذا كل اقرار علق بالشرط مع الخطر نحو  
لفلان عليّ ألف درهم ان دخلت الدار او ان هبت  
الريح او ان قضى الله او ان يسر الله تعالى لنا او ان  
اصبت مالا او ان كان حقاً الامر الفلاني كان باطلاً  
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب  
كل اقرار علق بشرط  
مع خطر

﴿قاعدة﴾ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه  
به البيع والقسمة والاجارة والاجازة والرجعة على  
خلاف فيها والصلح عن مال والابراء عن الدين  
وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة  
والاقرار والوقف والتحكيم وهو الرابع عشر (كذا في

مطلب  
ما يبطل بالشرط  
افاسد ولا يصح تعليقه  
٥

متفرقات يبيع متن التنوير وذكر ما يصح تعليقه وما  
تصح اضافته )

مطلب

تعليق الاقرار بشرط  
واقع

﴿قاعدة﴾ تعليق الاقرار بشرط واقع البتة صحيح  
(كذا في اقرار الخانية) بيانه رجل قال ان مت  
فلان علي الف درهم كان عليه الالف مات او عاش  
وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر او اذا افطر الناس  
فله علي الف درهم صح الاقرار وبطل الاجل الا ان  
يقر المقر له بالاجل او يثبت بالبينة (كذا افاده في  
الحل المذكور) والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها  
هو التعليق بالمخطر ومعنى المخطر جهل الكون

مطلب

تصرفات العاقل  
تعمل على الصحة

﴿قاعدة﴾ كلام العاقل وتصرفه بحمل على وجه  
الصحة بقضية الاصل (كذا في خال محاضر الهندية)  
بيانه ادعى اقرار مورث واطع البدلة ببيع الدار وشهد  
الشهود كذلك وحيث كان الاقرار محتملاً ان يكون  
قبل البيع فكل من الدعوى والشهادة باطل بناء  
على ذلك فنقول هذا الزعم فاسد والاقرار بالبيع  
صحيح تطبيقاً على القاعدة المذكورة

مطلب

المراد بالكتاب  
المعنون

﴿قاعدة﴾ كلما قالوا ان كان الكتاب مصدراً



مرسوماً فمرادهم ان يكون مكتوباً اوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقربه فلان بن فلان على نفسه لفلان ابن فلان بالف درهم (كذا ذكر في الخاتمة في كتاب الاقرار)

﴿قاعدة﴾ الاقرار عندنا يحمل على العرف لا على دقائق العربية (كذا في اقرار الدر المختار عند قول المتن) قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها ولن قال نعم لا

﴿قاعدة﴾ كتابة الصك بدون قول المقر اشهدوا عليّ بكذا لا يكون اقراراً (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قال رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اخموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقراراً ولا يحمل لم ان يشهدوا عليه بذلك المال. انتهى  
﴿قاعدة﴾ اذا اضاف المقر المقر به الى نفسه كان هبة فيشترط له ما يشترط للهبه (كذا افاده في الخاتمة في كتاب الاقرار) بيانه رجل قال جميع مالي او جميع ما املكه فلان ليس باقرار وانما هو هبة حيث اضافه لنفسه بخلاف ما اذا قال جميع ما يعرف لي او جميع ما

مطلب  
الاقرار عندنا يحمل على العرف

مطلب  
كتابة الصك بدون ان يقول اشهدوا عليّ بكذا لا يكون اقراراً

مطلب  
اذا اضاف المقر المقر به الى نفسه كان هبة

ينسب اليه فهو لفلان فانه يكون اقراراً لاهية (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب  
الدعوى المستندة الى  
الاقرار لا نسع

﴿فائدة﴾ الدعوى المستندة الى الاقرار لا تسمع على المفتي به بخلاف الاستناد الى الاقرار في الدفع فانه يسمع عند العامة (كذا في الدر المختار اول الاقرار)

مطلب  
جميع البراءات تكون  
على قياس جميع المال

﴿فائدة﴾ حجج البراءات تكون على قياس جميع المال (كذا في الخاتمة في فصل ما يكون بشيء وبشئين) مراده ان كل موضع يكون فيه المال واحداً تكون البراءة واحدة وكل موضع يقضى فيه بما لين يقضى ببراءتين بيانه لو كان لرجل على رجل صكاز كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك وقال المطلوب كان لك عليّ الف درهم وقد اخذت مني الف وخمسمائة وقال الطالع كان لي عليك الفان ولم اقض منك شيئاً فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع الطالع عليه بخمسمائة تمام الالفين (كذا افاده في المحل

(المذكور)

﴿فائدة﴾ ولد الميت اذا قبض من الوصي تركه والده واشهد على نفسه انه قبض تركه والده من وصيه ولم يبق له من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال هذا من تركه والدي واقام البينة قبلت بينته (كذا في الخانية في فصل في القبض والابراء من كتاب الاقرار)

مطلب

ولد الميت اذا قبض من الوصي تركه والديه ثم ادعى شيئاً

﴿فائدة﴾ اختلف الورثة مع المقر له فقال الورثة كان اقراره في المرض وقال المقر له بل كان في الصحة كان القول قول من يدعي المرض وإن أقام بينة فيبينة مدعي الصحة مقدمة وهو المقر له (كذا في الخانية في فصل الاقرار في المرض).

مطلب

اختلف الورثة مع المقر له

﴿فائدة﴾ اقرار الصبي بالبلوغ قبل اثني عشرة سنة لا يصح البينة وبعد اثني عشرة ينظر ان كان بمجال يحتمل مثله صح والا فلا (كذا في الخانية في فصل اقرار المريض قبيل القسمة)

مطلب

اقرار الصبي بالبلوغ قبل اثني عشرة سنة لا يصح

﴿ مسائل القسمة ﴾

﴿ فائدة ﴾ عرض الطريق في المقاسمة عرض الباب الاعظم ( كذا آخر كتاب القسمة من الخاتمة ) ثم قال واذا كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرها فارادا قسمتها واراد صاحب الطريق ان يمنعهما لم يكن له ذلك وينترك الطريق عرضه عرض الباب الاعظم وطوله من باب الدار التي لها الطريق وتقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقها

مطلب

عرض الطريق في المقاسمة

﴿ فائدة ﴾ دعوى الغلط والغبن بعد اقراره بالاستيفاء لا تسمع ( كذا في الخاتمة آخر باب ما يدخل في القسمة )

مطلب

دعوى الغلط والغبن بعد اقراره بالاستيفاء

لا تسمع

مطلب

دعوى الغلط والغبن

﴿ فائدة ﴾ دعوى الغلط والغبن كما تسمع بعد التراضي تسمع بعد التراضي هو الصحيح اي اذا لم يكن اقرار بالاستيفاء كما تقدم انفا ( كذا ذكر في المحل المذكور من الخاتمة )

مطلب

قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز على الصبي والمعتوه جائزة

﴿ فائدة ﴾ قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائز في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش ( كذا في

الخانية في اول فصل قسمة الوصي والاب) ثم قال  
 ووصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك  
 المجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب وتجوز  
 قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء  
 فيما سوى العقار

﴿قاعدة﴾ قسمة الاراضي على عدد السهام (كذا  
 ذكر في الخانية في الفصل المذكور) بيانه ثلاثة نفر  
 بينهم اراض لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم  
 وللثالث سهم واحد ارادوا قسمتها واراد صاحب  
 العشرة ان تقع سهامه متصلة في موضع واحد ولا يرضى  
 بذلك صاحب السهم الواحد تقسم الاراضي بينهم  
 متصلة كانت او متفرقة على قدر سهامهم اي ستة عشر  
 بينها عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم واحد للثالث  
 وذلك بعد ان تعلل وتسوى ثم تجعل بنادق سهامهم  
 على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع  
 على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر  
 الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة يعطى له  
 اول سهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت

مطلب  
 قسمة الاراضي على  
 عدد السهام

عليه البندقة فتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين السهام الستة كذلك فأول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السنة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق الخمسة يعطى له ذلك السهم الواحد ولربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة ( كذا افاده في المحل المذكور )

مطـ ا ب  
نفسه الجمع بين  
الوقف والمالك لا  
تكون على وجه  
الاجبار

﴿فائدة﴾ قسمة الجمع بين الوقف والمالك لا تكون على وجه الاجبار ( كذا في حاشية الدرر للشيخ الططاوي اول كتاب الوقف عند قول الشارح ولا يقسم الا عندهما ) وقال ولا بد ان تكون على وجه التراضي من الشركاء . اهـ . فليحفظ فانه كثير الموقع خصوصا في دمشق الشام .

مطـ ا ب  
يجوز للمالك على  
الاتفاق على مملوكه

﴿فائدة﴾ يجوز للمالك على الاتفاق على مملوكه ( كذا ذكر في الحاشية في قسمة الاب والوصي فان لم يكن

عند المالك ما ينفق يبيعه الحاكم من ينفق عليه فان لم يوجد مشترقان نفقته تكون من بيت المال (كذا افاده)

﴿ فائدة ﴾ المستأجر لا يقوم مقام من أجره بالرجوع (كذا في قصة الاب والوصي من الخانية) بيانه حمام مشترك بين اثنين استأجر نصيب كل منهما رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمته باذن من أجره ليس له ان يرجع على الذي لم يؤجره اذ لا يقوم مقام من أجره بالرجوع (كذا افاده في المحل المذكور). قلت. ولا يخفى ان صورة المسالة في ايجار المتاع وعند الامام لا يصح فلعل ذلك على مذهب الصاحبين او مذهب من يراه

مطلب

المستأجر لا يقوم مقام من أجره بالرجوع

مطلب

المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله

﴿ قاعدة ﴾ المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله مبرأ (كذا في الخانية في قصة الاب والوصي) بيانه رجل مات وترك ضيعة وخمسة بنين احد ثم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضران واثنان غائبان فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطلب هذا المشتري شريكه بائعه بالقسمه عند القاضي واخبره

بالقصة فالتاضي بامر الشريك الحاضر بالقصة  
ويجعل رجلاً وكبلاً عن الغائبين وخصماً عن  
الصغير لان المشتري قائم مقام بائع و كان لبائعه ان  
يطلب الشريك الحاضر بالقصة اذا كانت الضيعة  
ميراثاً والمشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله ميراثاً  
(كذا افاده)

مطلب

المرأة اذا ادعت  
الحمل وطلبت ارث  
الحمل

﴿فائدة﴾ كل امرأة ادعت الحمل وطلبت ارث  
الحمل فانها تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان  
بان من علامات الحمل شيء اخرها القصة او وفول  
حصة ذكر على ما عليه الفتوى وان لم يبين من  
علامات الحمل شيء قسم التركة ولا يلتفت الى  
قولها هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل اي عند  
تحقق الحمل فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات  
عن اخوة وامرأة حامل مثلاً يوقف جميع التركة ولا يقسم  
لان في حق الاخوة شكاً (كذا في الخاتمة في قصة الاب  
والوصي)

مطلب

امرأة ماتت وفي بطنها  
ولد يحرك

﴿فائدة﴾ امرأة ماتت وفي بطنها ولد يحرك فقال  
بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفت



المرأة كذلك ثم نبش قبرها فاذا معها بنت ميتة  
وتركت المرأة زوجها وابوين هل يكون لهذه البنت  
شيء من المال قال مشايخ بلخ ان امر الورثة كلهم ان  
هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت البنت ثم  
يرث منها ورثتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا  
ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعم الشهادة  
ان لم يفارقوا قبرها منذ دفنت وقد سمعوا صوت الولد  
من القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان خرج الولد  
وهو يصيح ومات قبل ان يخرج باقية لا ميراث له ولا  
يصلى عليه الا ان يخرج اكثر الولد وهو حي (كذا  
افاده في الخاتمة آخر قصة الاب والوصي)

### مسائل المضاربة

فائدة المضاربة لا تجوز بغير الدرام والدنانير  
(كذا في الخاتمة اول كتاب المضاربة) قال لا تجوز  
في المكيلات ولا في الموزونات ولا في العروض ولا  
في الذهب والفضة اذا لم يكونا مضروبين وقال  
محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلوس الرائجة

مطلب

لا تجوز المضاربة بغير  
الدرام والدنانير

مطلب

كل مضارب عمل  
في المضاربة العائدة  
وربح كان الربح لرب  
المال والمضارب  
أحر مثله

﴿فائدة﴾ كل مضارب عمل في المضاربة العائدة  
وربح كان الربح لرب المال والمضارب أجر المثل  
(كذا في الحامية في كتاب المضاربة) ثم قال وتفسد  
المضاربة بانتهاء منها إذا شرط لأحدهما من الربح شيء خارج  
عن الشركة كإتة درهم ومنها إذا شرط على المضارب  
ضمان ما هلك في يده ومنها إذا شرط عمل رب المال  
مع المضارب وكذلك شرط وكيل رب المال عمل  
نفسه بخلاف الأب والمجد والوصي إذا دفعوا مال  
الصغير وشرطوا شيئاً من الربح وعمل أنفسهم فأنه  
يجوز ولا تفسد المضاربة ومنها إذا دفع الأب أو المجد أو  
الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير فيها  
فأنها تفسد

مطلب

المضاربة لا تطل  
بالشرط الفاسد

﴿فائدة﴾ المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد الذي  
لا يؤدي إلى جهالة حصة المضارب من الربح (كذا في  
المحل المذكور من الحامية) بانه أن الشرط الفاسد في  
المضاربة على وجهين فإن كان شرطاً يؤدي إلى جهالة  
الربح مثل أن يشترط دفع المضارب دارة إلى رب  
المال ليسكنها فالمضاربة فاسدة وإن كان الشرط على

رب المال كأن يدفع دارة الى المضارب مع نصف  
الربح مثلاً فالمضاربة صحيحة والشرط باطل (كذا  
افاده في المحل المذكور من الخاتمة)

مطلب

المضارب اذا اقر في  
مرضه ثم مات من  
غير بيان

﴿فائدة﴾ المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح القائم  
مات من غير بيان لا ضمان عليه (كذا في المحل  
المذكور من الخاتمة) ثم عاله فقال لانه لم يقر بوصول  
المال الى نفسه ولو اقر انه ربح القاء ووصلت اليه ثم  
مات يوخذ ذلك من تركه لانه مات مجهلاً للامانة  
(كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

المال اذا هلك في  
المضاربة الفاسدة

﴿فائدة﴾ المال اذا هلك في المضاربة الفاسدة  
عند المضارب لا يضمنه حيث لم يكن بفعله (كذا في  
المضاربة من الخاتمة آخر الباب وقبل آخره) وجعل  
قياس ذلك الاجبر المشترك فالخلاف الذي يجري في  
الاجبر المشترك يجري فيه (كذا افاده)

مطلب

لا ينفذ المراجعة كل  
ما يحصل به الخارج  
او يترتب به

﴿مسائل المراجعة﴾

﴿فائدة﴾ كل ما يحصل به الخارج او يترتب به اذا  
شرط في عقد المراجعة لا يفسدها (كذا في الخاتمة في

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط (والمراد أن شرط ما يحتاج اليه الزرع لا يفسد وما لا يحتاج اليه يفسد كما لو شرط تعشيب الزرع مثلاً أو سقيه بخلاف ما لو شرط رد الأرض بعد رفع الزرع محرقة فانه يفسد

مطلب  
المزارع اذا ترك  
العمل الواجب عليه

﴿فائدة﴾ المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه اجبه الحاكم عليه (كذا في الحل المذكور من الخانية) وقال ولو ان المزارع ترك سقي الأرض حتى ييس الزرع مع القدرة عليه أي على السقي ضمن قيمة الزرع نابقاً (كذا افاده في الحل المذكور)

مطلب  
شرط ما يبقى بعد  
انتهاء مدة المزارعة

﴿فائدة﴾ شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة مفسد (كذا في الحل المذكور من الخانية) بانه لو شرط رب الأرض على العامل الفاء السرقين أو كراي الأرض فانه يفسدها لان منفعة ذلك باقية بعد انتهاء المزارعة

مطلب  
كل شرط كان لترك  
العقد لا يفسد العقد

﴿قاعدة﴾ كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد العقد (كذا في الخانية من الحل المذكور) كما لو شرط رب الأرض عدم السرقين أو لا يدخل الأرض كلباً

فمثل هذا الشرط لا يفسد العقد ولا يجب الوفاء  
بالشرط الكائن من هذا القبيل بل الشروط عليه  
ذلك يكون مخيراً بين اتيانه وعدمه

﴿فائدة﴾ أحد الشريكين في الدار المشتركة اذا  
غاب فللمحاضر ان يسكن جميع الدار اذا لم تقصر السكنى  
( كذا في الخانية في فصل زراعة الارض ) ثم قال واذا  
كانت ارض مشتركة بين شريكين غاب احدهما فان  
الحاضر يزرع نصف الارض ثم اذا اراد الزرع في السنة  
الثانية يزرع النصف الذي زرعه اولاً قالوا ان كانت  
الارض تنتفع بالزراعة او لا تنتفع ولا تضر ولا تنقص  
فله ان يزرع الكل واذا حضر الغائب كان له ان  
ينتفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون  
الغائب راضياً دلالة انتهى . قلت وكذلك في الدار  
اذا سكنها كلها ثم حضر الغائب فله ان يسكن بقدر ما  
سكن الحاضر وحده ( كذا افاده في المحل المذكور )

﴿فائدة﴾ زيادة أحد المتعاقدين في عقد المزارعة  
في نصيب الآخر تجوز قبل انتهاء الزرع ( كذا في  
الخانية في فصل زراعة الارض ) ثم قال وان كانت

مطلب

غاب أحد الشريكين  
في الدار فلا آخر ان  
يسكنها اذا لم تقصر  
السكنى

مطلب

زيادة أحد المتعاقدين  
في عقد المزارعة في  
نصيب الآخر تجوز  
قبل انتهاء الزرع

الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذبيح لا ينذر منه ولا تجوز من الآخر وعلل ذلك فارجح اليه ان اردت

مطلب  
ارض الموات تملك  
باحد ثلاثة اشياء

﴿قاعدة﴾ ارض الموات انما تملك باحد اشياء ثلاثة اما ان يبنى حولها حائطاً او يكرها او يجري الماء اليها (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) قال وهو مذموب ابي يوسف وعند محمد لا تملك الا باذن الامام  
﴿فائدة﴾ كل من زرع ارض آخر بغير اذنه بعد

مطلب  
من زرع ارض غيره  
بغير اذنه بعد زرع  
صاحبها

زرع صاحبها فان الثاني يضمن للاول (كذا في المحل المذكور من الخانية) بيانه رجل زرع ارضه شعيراً فجاء آخر وزرع فوق زرعه حنطة بدون اذن رب الارض فنبتا جميعاً قالوا الخارج يكون للزارع الثاني لا حظ لصاحب الشعير الذي هورب الارض فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينها لانه ائلف عليه زرع الشعير قبل النبات فيضمن (كذا افاده)

مطلب  
لا يجبر على المضي في  
العقد اذا كان متلفاً لئلا

﴿قاعدة﴾ من لا يمكنه المضي في العقد الا بانلاف

ماله فلا يجبر على المضي (كذا في الخاتمة في فصل  
زراعة الأرض) بيانه رجل دفع أرضه مزارعة إلى آخر  
على أن البذر من العامل ثم بدا للعامل أن يفسخ العقد  
له ذلك لأنه لا يمكنه المضي إلا بالتلاف ماله الذي  
هو البذر في الأرض فلا يجبر على المضي في العقد ومثله  
لو استأجر رجل انساناً لهدم الحائط ثم بداله أن لا  
يهدمه كان له الفسخ لأنه لا يمكنه المضي على العقد إلا  
بالتلاف ماله الذي هو الحائط والانسان لا يجبر على  
التلاف ماله فالحاصل أن الفسخ إن كان من قبل  
صاحب المال الذي يتلف ماله يكون له الفسخ وإن  
كان من قبل الآخر فليس له الفسخ ويجبر على المضي في  
العقد (كذا أفاده في الحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ البذر إذا تعفن في الأرض لا يكون  
متقوماً (كذا في الخاتمة في الحل المذكور) بيانه  
رجل بذر أرضه حنطة ثم باعها بعد ذلك هل يدخل  
البذر مع الأرض في البيع أو لا فهو على التفصيل أن  
كان البذر تعفن حتى صار جزءاً من اجزاء الأرض  
دخل البذر تبعاً في البيع وإن كان لم يتعفن بعد فلا

مطلب

البذر إذا تعفن في  
الأرض لا يكون  
متقوماً

يدخل تبعاً وهو للبائع وكذلك لو كان ثابتاً ولا قيمة  
له فإنه يدخل تبعاً بخلاف الزرع الثابت المقوم فإنه  
لا يدخل تبعاً هذا ما عليه أكثر المشايخ وقيل هو  
للبائع على كل حال

مطلب  
كل مزارعة اجارة

﴿قاعدة﴾ كل مزارعة اجارة ( كذا افاده في  
الخاتمة في المحل المذكور ) يانه ان حتم المزارعة حكم  
الاجارة فيعتبر فيها ما يعتبر في الاجارة من انها تنسخ  
بموت احد المتعاقدين وفي الاعذار المبيحة للفسخ ومن  
جملة الاعذار في فسخ عقد المزارعة كون العامل سارقاً  
خائناً فإنه عذر لصاحب الارض في الفسخ ثم اذا مات  
رب الارض بعد نبات الزرع ولراد ورثته اخذها  
من العامل لم ذلك في القياس لكن في الاستحسان  
ليس لم ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى  
يستحصد الزرع قال وكذا لو اعاد رب الارض  
ارضه الى رجل ليزرعها ثم بعد ان نبت الزرع  
بداله ان يستردها تترك ايضاً في يد المستعير باجر  
المثل الى ان يستحصد الزرع قال وكذا لو مات  
المكاري في طريق الحج او مات الملاح في لج البحر فال

مهمة  
في اجارة الارض



الاجارة تبقى باجر المثل فكذلك في المزارعة تبقى بعد موت صاحب الارض حتى يدرك الزرع (من المحل المذكور)

فائدة لا يجبر وارث العامل على المضي في عقد المزارعة (كذا افاده في الحاشية من المحل المذكور) بيانه مات العامل والزرع لم يدرك فان شاء الوارث المضي في العقد كما كان مودته فله ذلك على ما شرطنا وليس لصاحب الارض اخذها بل يجبر على ذلك ولن قال الوارث لا يعمل ولكن اقلع الزرع ويقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل وصاحب الارض ان شاء اخذ القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض ولن شاء يتفق على الارض الى ان يدرك الزرع ثم يرجع على الوارث في حصته ليندفع الضرر عن الجانبين (كذا افاده في المحل المذكور)

فائدة الكفالة بمجدة المزارعة لا تنفع كذا في الحاشية من المحل المذكور) قال لان حصة رب

مطلب

لا يجبر وارث العامل على المضي في المزارعة

مطلب

الكفالة بمجدة المزارعة

الارض عند المزارع امانة والكفالة بالامانات لا تصح  
( كذا افاده )

﴿ مسائل المعاملة اي المناصبه عندنا ﴾

مطلب  
المعاملة كالمرارة

﴿ قاعدة ﴾ المعاملة في احكامها كالمرارة ( كذا  
في الخانية من المحل المذكور في باب المعاملة ) والمراد  
بذلك صحة وفساد آكيان حصة العامل وبيان المدة  
وتسليم المحل او التخلية وقس على ذلك

مطلب  
من دل سارقا على  
سرقة مال الغير

﴿ قاعدة ﴾ من دل سارقا على سرقة مال الغير او  
دل غاصبا على ما غصبه للغير لا ضمان عليه ( كذا في  
الخانية من باب المعاملة )

مطلب  
ما لا يعرف له مالك  
من الغراس

﴿ فائدة ﴾ ما لا يعرف له مالك من الغراس يكون  
لصاحب الارض ( كذا في الخانية في باب المعاملة )  
بيانه اشجار على حافة نهر لا قوام يجري ذلك الزهر في  
سكة غير نافذة وبعض هذه الاشجار في ساحة هذه  
السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه  
الاشجار وانا وارثه وانكر اهل السكة دعواه فان اقام  
المدعي البينة يقضى له وان لم يكن بينة فما كان من

الاشجار خارجاً عن حرم النهر يكون ذلك لجميع  
اهل السكة وما كان على حرم النهر فهو لارباب النهر  
لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض  
(كذا افاده)

مطلب

مسئلة بين ارضين  
احدهما ارفع من  
الآخرى

﴿فائدة﴾ المسئلة اذا كانت بين ارضين احدهما  
ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف غارسها  
ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة  
كان القول فيها قول صاحب الارض العليا مع يمينه  
واذا كان القول في المسئلة قوله كانت الاشجار له  
ما لم يرقم الاخر البيعة ولن كانت الارض السفلى تحتاج  
في امساك الماء الى المسئلة كانت المسئلة وما عليها  
من الاشجار بينهما (كذا في الخاتمة في باب المعاملة  
آخره)

مطلب

ما تحتاج اليه الارض  
في المعاملة

﴿فائدة﴾ ما تحتاج اليه الارض في المعاملة فلا  
يخلو اما ان يكون عيناً او عملاً فان كان عيناً فهو على  
رب الارض وان كان عملاً فهو على العامل (كذا  
افاده في الخاتمة في باب المعاملة) وقال القصب  
الذي يكون منه الغرس والدعائم التي توضع في الكرم

والشوك الذي يوضع عليه كله على صاحب الارض  
وسائر العمل يكون على العامل

﴿مسائل الشرب﴾

مطلب  
الماء لا يملك عندنا

﴿قاعدة﴾ الماء لا يملك عندنا ملكا لا اباحة فيه للغير  
بان يتنفع منه الا اذا احرز في الاواني (كذا في الخاية  
اول كتاب الشرب) قال والاصل في ذلك قوله  
صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والنار  
والكلاء ولم يرد بذلك شركة الملك وإنما المراد به  
الاباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في الخوض  
والعيون والابار والانهار فلكل احد ان يشرب منها  
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يستقي  
ارضه ولا زرعه اما الماء المحرز في الاواني فانه لا يتنفع  
به الا باذن من احرزه فمن سبق لاخذ الماء في وعاء  
يصير ملكا له يملك تملكه كسائر انواع التملك كبيع  
وبيع ووصية وكذا الحشيش والكلاء اذا نبت في ارض  
انسان بغير انبات يكون مباحا لكل احد ان ياخذه  
الا انه لا يدخل الارض الا باذن صاحبها بخلاف

الشجر اذا نبت في ارض انسان بغير انبات فانه يكون  
لصاحب الارض والشجر هو ماله ساق كالسوس  
والشوك والكلاء والحشيش مالا ساق له اذا نبت  
ينبسط على الارض ومعنى الشركة في المار الشركة في  
الاصطلاح والاستضاءه وليس له ان يأخذ منها الا ما  
لا قيمة له ولا يضر (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ من كان له جزؤ معين من نهر بين قوم  
كسدسه او عشره او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من  
ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الارضين  
وليس لشركائه في النهر عليه سبيل (كذا في الخاتمة  
اول فصل الانهار) وقد صارت حادثة الفتوى وافيت  
كذلك حيث كان لصاحب الشرب حصه معينة من  
النهر فاشتبه في ذلك بعض فقهاء العصر والتبس الامر  
عليه بما وقع في عبارة المتون من قولهم وليس لاحد  
الشركاء ان يسوق شربه الى ارض له اخرى لا شرب  
لهائيه والفرق ظاهر بين المسالين فان مساله المتون  
فيما اذا لم يكن له في النهر جزؤ معلوم كسدس مثلاً  
بل كان شردهم على احتياج الارض ومسالتنا هذه فيما

مطلب

من كان له جزؤ معلوم  
من نهر

﴿حادثة﴾

لمولانا المولف افنى  
بها

لو كان للشريك جزء معين من النهر فافترقا وقد  
سردنا له عبارة الخانية من هذا الحل وهي قوله ولا يشبه  
هذا وإشاراً إلى مسألة المتون المذكورة ما لو كان له  
سدس ماء النهر أو عشرة أو أقل أو أكثر فاخذ نصيبه  
من ذلك كان له أن يسوقه إلى حيث شاء من الأرضين  
ولو استغنى عنه لا سبيل لشركائه عليه انتهى فلم يزد  
ذلك إلا بعداً عن الصواب وتعصباً فلا حول ولا قوة  
إلا بالله العلي العظيم

مطلب

فائدة بعض أهل النهر الذين لا يحصون يكون  
خصماً عن البنية (كذا أول فصل الأيام من الخانية)  
بيان نهر عظيم لأهل قرى لا يحصون ادعى قوم سوام  
أن هذا النهر لقرى معلومة لا يحصى أهلها أيضاً وأما  
البينة على ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون أيضاً وفيها  
الكبير والصغير ولما حضر واحد منهم قال محمد أذ  
كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من  
المدعين على واحد من المدعى عليهم وبخرج النهر  
أن يكون نهر الجماعة وصير لأهل تلك القرى خاص  
ومثله الطريق بخلاف ما إذا كان النهر لقوم يحصو

معروفين فانه لا يقضى عليهم عند حضرة احدهم وانما  
يقضى على من حضر منهم خاصة ( كذا افاده في  
الحل المذكور )

﴿ فائدة ﴾ القدم بترك على قدمه ولا يغير الا بحجة  
( كذا في الخاتمة في فصل الانهار ) قلت ما لم يكن في  
ذلك ضرر كما ذكره هو في الحل المذكور بعد هذا  
الاصل ونصه بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة قال  
ابوبكر البخلي لا عبرة للقدم والحديث في هذا ويؤمر  
برفعها فان لم يرفع رفع الامر الى صاحب الحسبة ليامره  
بالرفع . انتهى

مطلب

القدم بترك على قدمه

﴿ فائدة ﴾ الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع  
صحة الدعوى والشهادة ( كذا في فصل الانهار من  
الخاتمة ) بانه رجل ادعى شرب يوم من نهر معلوم في  
كل شهر واقام البينة على ذلك صحت دعواه وتسمع  
الشهادة وبحكم بها ومثل ذلك مسيل الماء لان الجهالة  
في مثل ذلك لا تمنع من صحة الدعوى والشهادة  
( كذا في الحل المذكور )

مطلب

الجهالة في الشرب  
والمسيل لا تمنع صحة  
الدعوى والشهادة

مطلب

مسيل الماء على الجار  
اذا كان قديما

﴿ فائدة ﴾ مسيل الماء على الجار متى كان قديما يبقى

على حاله سواء كان على عامر او خراب (كذا في الخاتمة  
من اواخر الشرب) فلو اشترى رجل خربة عليها بحري  
ماء الجار قيل او التلج واراد اعمارها وطلب تحويل  
مسيل الجار ان كان المسيل قديماً فليس له مطالبة  
بذلك ولا تحويله وكذلك لو كان موقع المسيل عامراً  
واراد ان يرفع بناء فليس له ان يكلف الجار تحويل  
مسيله والدار على القدم واما ان لم يكن قديماً فله  
مطالبة الجار بتحويله على كلا الوجهين

مطلب  
حق الموصى له يسقط  
بالاسقاط

﴿فائدة﴾ حق الموصى له يسقط بالاسقاط (كذا  
اواخر شرب الخاتمة) قال وذكر الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل  
القسمة غير متأكد بحمل السقوط بالاسقاط فلو  
اوصى رجل لآخر بثلث ماله ومات فصالح الوارث  
الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح (كذا  
افاده)

مطلب  
الاعارة غير لازمة

﴿فائدة﴾ الاعارة غير لازمة (كذا ذكره في الخاتمة  
من الحل المذكور) قال حائط بين اثنين رفعه  
احدهما باذن الآخر من ماله على ان يعيره شريكه



محجرى ماء في داره ليجري ماء فيه ففعل واعاره المحجرى  
ثم بدا له ان يمنعه من المحجرى كان له ذلك لان العارية  
غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المحجرى يغرم  
لباني الحائط نصف ما انفق في بناء الحائط (كذا افاده  
في المحل المذكور)

فائدة اذا مر النهر في ارض رجل كان له ان  
يغرس حافتيه (كذا في الخاتمة آخر الشرب) ثم عاله  
فقال لان في ذلك احكام حافتيه

مطلب  
له ان يغرس حافتي نهر  
بمر في ارضه

فائدة اصلاح المسيل والمجرى لا يجرى عليه  
المالك (كذا آخر شرب الخاتمة) ونصه رجل له مجرى  
ماء في دار رجل فخرّب المجرى فاخذ صاحب الدار  
صاحب المجرى باصلاحه قال ابو نصر لا يجرى صاحب  
المجرى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مسيل ماء  
على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح  
ان ياخذ صاحب المسيل باصلاح سطحه فكذلك

مطلب  
لا يجرى المالك على  
اصلاح المسيل والمجرى

هنا . انتهى

فائدة اصلاح النهر على ملاكه (كذا آخر شرب  
الخاتمة) ونصه وان كان النهر ملكا لصاحبه اخذ

مطلب  
اصلاح النهر على ملاكه

بإصلاحه قال أبو الليث وقد قال بعضهم إن إصلاح  
النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح  
يكون على صاحب السطح لأن الماء الذي في النهر يكون  
ملكاً وحمته وهو الذي يستعمل النهر فكان إصلاحه  
عليه ومكنا عن أبي بكر اللحي وهو المختار انتهى\*  
قلت مراده بقوله وليس هذا كالسطح المسألة التي  
مرت قبل هذه

### مطلب

إصلاح النهر العظيم  
الذي لا يدخل به  
المقام على بيت المال

\*فائدة\* النهر العظيم الذي لا يدخل في المقاسم  
إصلاحه على بيت المال والنهر العظيم الذي يدخل  
في المقاسم إصلاحه وكريته على أهله وإذا امتنعوا من  
ذلك أجبرهم على ذلك الإمام والنهر الخاص كرية  
وإصلاحه على أهله وإذا امتنع من أهله أحد عن كرية  
لا يجبر على ذلك واختلفت الرواية والأقوال في حد  
النهر الخاص ف قيل للعشرة فما دونها وقيل ما شربت  
منه قرية واحدة وقيل لما دون الأربعين وقيل لما  
دون المائة وقيل لما دون الألف وأصح ما قيل فيه أنه  
يفوز لراي المجتهد حتى يختار أي القول شاء وعلى  
هذا ترتب الشفعة أيضاً لأنها في الخاص من الشرب

تستحق لابي العام ( كذا في الخانية من فصل في كرى

الانهار )

مطلب

مؤنة كرى النهر  
الخاص على ملكه

﴿ فائدة ﴾ مؤنة كرى في النهر الخاص على ملائكة  
بمحصر الشرب والاراضي ليست على اهل الشفة  
( كذا في الخانية من الحل المذكور ) وبناء عليه اذا  
مر النهر الخاص في ارض مملوكة لقوم وليس لهم منه حق  
شرب ارضهم ولا حصة معاونة منه سوى حق الشفة  
واحتماج ذلك النهر الى الكرى فمؤنة كرى على اصحابه  
على قدر حصص الشرب والاراضي وليس على اهل  
الارض التي مرفها النهر شي لان المؤنة على اصحابه  
وهؤلاء ليس لهم الا حق الشفة وليس على اهل  
الشفة مؤنة وعل ذلك في الخانية بانهم لا يحصلون

﴿ مسائل احياء الموات ﴾

مطلب

في حرم البير وحرم  
العين

﴿ فائدة ﴾ حرم العين خمسمائة ذراع وحرم بير  
العطن اربعون ذراعاً وحرم بير الناضح ستون ذراعاً  
هذا نص الحديث الشريف كما رواه الزهري عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ( كذا في الخانية في

فصل الموات ( وهل ما ذكر من الاذرع في الكل من كل الجوانب او من كل جانب والصحيح انه من كل جانب على ما عين في نص الحديث الشريف فاذا حضر آخر بيرا في حرم الاول فله ان يكبسه وكذلك اذا بنى فيه فله ان يمنعه كما اذا زرع ايضا ( كذا افاده في الحل المذكور ) وبير العطن الذي يتزح منه الماء باليد وبير الناضح هو الذي يتزح منه الماء بالبعير ( كذا في شرح الكنز للعيني ) وذكر ايضا ان الذراع ست قبضات

### مطلب

حرم القناة غير مقدر  
بالاذرع بل بقدر ما  
يصلحه

﴿فائدة﴾ حرم القناة غير مقدر بالاذرع بل بقدر ما يصلحه ( كذا في متن الكنز والخانية ) وقبل اذا ظهرت على وجه الارض تعتبر عيناً فواره ( كذا في الخانية والعيني ) وافاد ايضا في شرح الكنز انه حرم الشجر في ارض الموات خمسة اذرع والظاهر من كل جهة

### مطلب

لا يضمن بالقي  
المعاد ما تلف من  
زراع غيره

﴿فائدة﴾ لا يضمن بالسقي المعتاد اذا تلف زرع غيره ( كذا افاده في الخانية في فصل في ضمان ما يتولد من المباح ) وذكر تفصيل ما اذا جرى الماء بسبب علو

ارض الساقى او بسبب حجر في ارضه ومسالة احراق  
ارضه وتجاوز النار الى ارض جاره فان اردت  
الوقوف على ذلك فارجع الى المحل المذكور من  
الخاتمة

مطلب

المجمل عذر في ضمان  
ما فسد سوق مائه  
الى ارضه

﴿قاعدة﴾ المجمل عذر في ضمان ما فسد سوق مائه  
الى ارضه (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه  
رجل ساق الماء في النهر الى ارضه ليسقي زرعه وبقي  
الهر فوهات على اراضي غيره غير مسدودة فتدخل  
الماء منها وافسد زرعاً او كراباً وهو لا يعلم بانفتاح  
الفوهات قالوا لا يضمن بخلاف ما اذا كان عالماً بانها  
متروكة فانه يضمن

مطلب

اذا اجمع المباشر  
والمسبب قدم المباشر  
في الضمان

﴿قاعدة﴾ اذا اجمع المباشر والمسبب قدم المباشر  
في الضمان (كذا في المحل المذكور من الخاتمة آخر  
الباب) بيانه رجل حفر بيراً في طريق المسلمين فبقى  
فيه رجل آخر فقتله فالضمان على المباشر ولو وقع فيه  
انسان كان الضمان على المخافر

مطلب

كل مسبب لم يطرأ  
عليه مباشر كان عليه  
الضمان

﴿قاعدة﴾ كل مسبب لم يطرأ عليه مباشر كان  
عليه الضمان (كذا في الخاتمة آخر الباب المذكور)

بيانه رجل رش الماء في طريق المسلمين ولم يدع مرأ  
فقطب بذلك انسان كان ضمانه على الراش لانه  
مسيب ولم يطرأ عليه مباشر لان ما فعله مباح والمباح  
مفيد بالسلامة (كذا في المحل المذكور)

﴿ مسائل الاشربة ﴾

مطلب  
اذا تخلل الخمر في ظرف طهر الخمر في  
ظرف طهر الخمر  
والظرف مطلقاً

﴿ فائدة ﴾ اذا تخلل الخمر في ظرف طهر الخمر  
والظرف مطلقاً (كذا في اول كتاب الاشربة من  
الخانية او تحت الاطلاق صورتان الاولى كون الخمر  
ملاً للظرف والثانية ان يكون انتص الخمر قبل ان  
يتخلل ثم لما وصل الى النصف مثلاً تخلل قال ابو  
الليث والصدر الشهد بطهر ايضاً قال قاضيخان  
وعليه الفتوى

مطلب  
بيع ما يمتل ان يكون  
سبباً لمعصية من يتخذ  
سبباً لما لا يجوز

﴿ قاعدة ﴾ بيع ما يمتل ان يكون سبباً للمعصية  
وغيرها من يتخذ سبباً لما يجوز (كذا في الخانية في كتاب  
الاشربة) بيانه رجل عنده غنم فباعه من يتخذ  
خراً يجوز هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند الصحابين يكره بيعه من يعلم انه يتخذ خراً

ومثل الخمر بيع الخشب ممن يتخذ طنبوراً وإجارة  
الدار ممن يتخذها للمعاصي وبيع الأولي ممن يخمر فيها  
والغلام ممن يفعل القبيح والأفضل في ذلك عدم البيع  
ممن يتخذ العنب خمرًا أو سائر ما ذكر وما شابهه سبباً  
له أي للعصية قيل وهذا عند الإمام أيضاً القائل  
بالجواز ولما عندهما فالكرهية مقررة فيما ذكر حيث  
يكون في البيع إغارة على المعاصي وعند الإمام لما كان  
المبيع محتملاً للطاعة والمعصية أو الإباحة مثلاً  
فتخصيص المعصية ترجيح بلا مرجح سوى سوء الظن  
وسوء الظن لا يصلح معينا هذا الذي جهل الحال  
ولنفرض حال العلم أيضاً بأن علمنا يقيناً أن هذا  
المشتري يتخذ العنب خمرًا قولاً واحداً والبائع قصده  
الثمن لا الخمر فإذا عليه نعم لو تنزه لا شك في حسن  
صنيعه وحيازته الأفضلية

مطلب  
يجوز الانتفاع بالنجس  
مطلقاً

❦ قاعدة ❦ لا يجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً (كذا في  
أشربة الخانية) والمراد بالاطلاق ولو لبل الطين بأن  
ياخذ الخمر فيبل بها الطين عنده أو لأحراقها مثلاً  
كالزيت أي سواء كان الانتفاع كلياً أو جزئياً حفيراً

ادخال الخباسة في  
دهن الصادي  
نعمها

خلاصة الخمر لها  
حكمها

ما تعود اهل العصر  
بالطبيب باللف زهرة  
ونحوها

اولا بها او يثمنها ومثل ذلك ما اصطحوا عليه في عصرنا  
من ادخال ذلك في دهن الصناديق وغيرها من  
الكراشي والمكاتب واخشاب الاسلحة فانه لا يجوز لانه  
انتفاع وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الذي  
حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها (كذا روى  
الحديث في اشربة الخانية) نعم ان الذي يدخل هذه  
الاشياء المسروقة ليس الخمر وانما خلاصتها فله حكمها  
ومثل ذلك بل اقبح ما تعود اهل العصر ايضا من  
ادخال هذه الخلاصة على بعض ازهار وطيب ويسمون  
ذلك باسماء عديدة منها ماء الملكة ومنها الف زهرة ومنها  
الورد والمسك وما يكثر نوعه والبعض يستعمل  
ذلك في مقام الطيب بلا تكبر مع عدم المبالاة بنجاسته  
حتى الحلاقون في حوانيتهم وبعض الكبراء بعد الطعام  
وفي مناديل اليد والنساء لرؤسهن وشعورهن والبعض  
قد يستعمل ذلك في حوائجه وربما يصلي اماما في  
بعض الاحيان وجميعه سري لهذه البلدان من الفرنج  
وحب اهل العصر تقليد في حركاتهم وسكناتهم ولو  
في النجاسات وقلة التنبه والانتفات الى الامور الدينية



فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 ﴿فائدة﴾ كل ما كوله لحمه لبنه حلال (كذا في  
 الخانية في كتاب الاشربة) ولبن الرماك كذلك في  
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويكره في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختلفوا في الكرامة هل هي  
 تحريمية او تنزيهية وذكر شمس الائمة السرخسي انه مباح  
 وعامة المشايخ قالوا بكرامة التحريم الا انه لا يجد  
 وان زال عقله بذلك كما لو تناول البعج وزال عقله  
 بجرم ذلك ولا يجد فيه (كذا افاده في المحل المذكور  
 من الخانية)

مطلب

ان ما جاء في "تم دلال

مطلب

في حد الشرب

﴿فائدة﴾ حد الشرب ثمانون سوطاً للحر وللعبد  
 النصف (كذا في الخانية اول فصل حد الشرب) ثم  
 قال ويسأل عن زمان الشرب حتى يعلم انه لم يتقدم  
 الهد فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا تقبل  
 الشهادة على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد فان  
 ثمة تقدم الهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة  
 (كذا افاده)

مطلب

اقرار السكران بالحدود  
 الخاصة باطل

﴿فائدة﴾ اقرار السكران بالحدود الخاصة لله تعالى

باطل ( كذا في الحل المذكور من الخائفة ) فاذا اقر  
السكران انه سكر من الشرب لا يصح اقراره وان  
وجدت منه واثمة الخمر وتكلموا في السكران وادع  
ما قيل فيه انه اذا كان كلامه مختلطاً لا يستقيم  
مطلقاً لا جواباً ولا ابتداءً وبه افق المشايخ ( كذا في  
الحل المذكور )

مطلب  
لا يجزى الاخرى

﴿قاعدة﴾ لا يجزى الاخرى ( كذا في الحل المذكور )  
قال سواء شهد عليه الشهود او اشار هو باشارة معهودة  
لانها تكون اقراراً منه في المعاملات لا في الحمد لان الحمد  
لا يثبت بالشبهات

مطلب  
من ارتكب ما لاحد  
فيه يعزى

﴿قاعدة﴾ كل من ارتكب معصية لا يجب فيها الحمد  
يعزى ( كذا في الحل المذكور ) وعد جماعة ممن  
يعزرون كمن يجلس مجلس الشرب ومن يوجد في بيته  
الخمر ومن يوجد معه ركوة من خمر ومن يفطر في  
رمضان وهو متيم والمسلم الذي يبيع الخمر او ياكل  
الربا ولا يرجع فانهم يعزرون كلهم ويحبسون وكذا  
المغني والخنث والناتحة يعزرون ويحبسون وكذا المسلم  
اذا شتم ذمياً يعزى لانه ارتكب معصية لم يجب فيها الحمد

(كذا افاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ يقام على الذي كل حداً الا حد الشرع  
(كذا في الخاتمة آخر الباب) قال وهذا قول ابي  
يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا  
يقام على الذي الا حد النذف ولم يرجح الا انه قدم  
قول ابي يوسف كما رايت

مطلب

يقام الحدود على الذي  
الا حد الترتيب

﴿قاعدة﴾ حكم السكران من حرام عندنا كالمصاحي  
الا في سبع الردة والافرار بالحد الحاصل والاشهاد  
على شهادته وتزوج الصغير والصغيرة باقل من مهر  
المثل او باكثر والوكيل بالطلاق والوكيل بالبيع  
وغصبة من صاحبه ورد عليه وهو سكران (كذا في  
الاشباه من احكام السكران) والسكران من البخ  
او ابن الرماك لا تنفذ تصرفاته بلا تفصيل وهو الصحيح  
(كذا ذكره في الخاتمة في تصرفات السكران)  
والسكران من الاشربة غير الخمر فتصرفاته تدور مع  
وجوب الحد فمن قال به قال بان تصرفاته نافذة ومن  
قال بعدمه قال لا تنفذ تصرفاته (كذا افاده في  
الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب

حكم السكران من حرام  
كالمصاحي الا في سبع

﴿ مسائل الغصب ﴾

مطلب

لا يضمن الراعي بدمج  
شاة لا ترجى حياتها

﴿ فائدة ﴾ لا يضمن الراعي إذا ذبح شاة لا ترجى  
حياتها ( كذا في غصب الخائفة ) بخلاف الاجنبي إذا  
رأى شاة انسان قد اشرفت على الهلاك فأنه يكون  
ضامناً لأنه غير مأثور بالمحفظ ثم قال وفي النوازل  
لا يضمن استئصالاً لأنه مأثور دلالة ( كذا إفاده )

مطلب

إعادة القطعة الى محلها  
قبل التحول براءة عن  
الضمان

﴿ فائدة ﴾ إعادة القطعة الى محلها قبل التحول إذا  
كان النازل للرد على صاحبها براءة عن الضمان  
( كذا في غصب الخائفة ) بياحه رجل وجد لقطعة في  
محل فأخذها ليعرفها ثم بدله فردها للمحل قبل أن  
يتحول فهلكت لا يكون ضامناً بخلاف ما لو ردها بعد  
التحول أو كان أخذه إياها لا لردها على صاحبها  
ثم ردها الى محلها فهلكت فأنه يكون ضامناً ( كذا  
إفاده )

مطلب

لا ضمان على الساعي فيما  
كان فيه صادقاً  
متظلماً .

﴿ قاعدة ﴾ لا ضمان على الساعي فيما كان فيه  
صادقاً متظلماً ( كذا في غصب الخائفة ) أما إذا كان  
كاذباً في قوله أو صادقاً ليس بمتظلم فأنه يكون

ضامناً بسعيه

﴿فائدة﴾ تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان (كذا في غصب الخاتمة) مال تكلموا فيما يجب على من خرق صكاً او دفتر حساب واصح ما قيل في ذلك انه يضمن قيمة ذلك مكتوفاً (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ بناء الحائط من تراب ارض الغصب يبقى حين الرد (كذا في غصب الخاتمة) بانه رجل غصب ارض اسنان وبني حوائطها من تراب ارض الغصب ورد الحاكم المنصوب على من غصب منه فاراد الغاصب ما صرفه على الحوائط ليس له شيء قال لان الحوائط اذا هدمت لا يكون هناك الا تراب والتراب من ارض الغصب

﴿فائدة﴾ الغاصب اذا وضع المنصوب بين يدي المنصوب منه برئ (كذا في الخاتمة من الغصب) قال ومثله المودع اذا وضع الوديعة بين يدي المودع برئ بخلاف الدين فانه لا يبرأ الا اذا وضعه في يده او في حجره فانه يبرأ فلو رماه بعد ذلك وملك هلك على الدائن

مطلب

تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان

مطلب

بناء الحائط من تراب الغصب يبقى حين الرد

مطلب

الغاصب اذا وضع المنصوب بين يدي المنصوب منه

مطلب  
اقتلاع مال الغير  
بوجوب الضمان في  
الحال

﴿فائدة﴾ اقتلاع مال الغير يوجب الضمان في  
الحال ولا ينتظر الخروج فيما لا يتغير (كذا في غصب  
الخائنة) ثم قال هذا اذا كان حياً وإن مات فان ترك  
مالاً يعطى الضمان من تركته وإن لم يدع مالاً تشق  
بطنه ويخرج منها ما ابتلعه

مطلب  
اذا اجتمع مسيبان

﴿فائدة﴾ اذا اجتمع مسيبان حال فيدر ففتح  
باب فالضمان على فاتح الباب (كذا في غصب الخائنة)  
ميانه رجل له فرس مفيد في مربوط له باب فجاء رجلان  
حل احدهما القيد والاخر فتح الباب فالضمان على فاتح  
الباب وهكنا في سائر الحيوانات سوى الآدمي  
العاقل فانه لا ضمان على واحد منهما قالوا لان الآدمي  
له عزم بخلاف الحيوان وإنما قيدنا بالعاقل لان  
المجنون حكمه حكم الحيوان فيضمن ففتح الباب اذا حل  
رجل قيد عبد مجنون واخر فتح الباب فذهب العبد  
او اتلف نفسه

مطلب  
بذر الغاصب في  
ارض الغصب

﴿فائدة﴾ بذر الغاصب في ارض الغصب قبل  
النبت يوجب التغير للمالك بين ان يضمن ما زاد  
البذر في ارضه وبين تركه حتى ينبت ثم يقول

للغاصب اقلع زرعك ( كذا ذكره في غصب الخائنة )

﴿قاعدة﴾ لا ضمان في اشلاء الكلب ونحوه ( كذا  
اول فصل فيما لا يضمن بارسال الدابة من الخائنة )  
بيانه رجل عنده كلب فاشلاه على آخر فمزق ثوبه او  
جرحه لا يكون ضامناً عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعند ابي يوسف يضمن والاشلاء تخريض الكلب  
واغراؤه على رجل وتسليطه عليه قال في المصباح  
واشليت الكلب على الصيد اغريته وزنا ومعنى وعليه  
قول الشاعر

( ايها الماعز فاشلي كلابه عليها فكما بين يديه يؤكل )  
وفي جناية البهائم تفصيل هذه المسألة ولن نقوى على  
قول ابي يوسف فارجع الى ذلك

﴿قاعدة﴾ القاء الهوام يوجب الضمان ( كذا في  
المحل المذكور من الخائنة ) بيانه رجل التى عقرباً او  
حية او زئجوراً وما اشبه ذلك على حيوان او انسان  
فانلته يكون الذي التى ضامناً ومثله لو التى ذلك في  
طريق المسلمين فتلف به انسان قبل ان يحول ذلك

مطلب

لا ضمان في اشلاء  
الكلب ويضمن

مطلب

اقاء الهوام يوجب  
الضمان

الشيء الملقى عن محله فان تحول بان كانت حية فمشت  
ثم اتلفت بعد ذلك فانه لا يضمن ومثله صاحب الكلب  
العقور اذا اتلف حيواناً او انساناً دخل دار صاحبه  
مطلقاً باذن او بلا اذن فانه لا يضمن وكذلك صاحب  
الهرة اذا اكلت دجاجة جاره لا ضمان عليه

### مطلب

اتلف الحيوان حيواناً  
في المراعي المباحة  
لا ضمان فيه

﴿فائدة﴾ اتلاف الحيوان حيواناً في المراعي المباحة  
لا ضمان فيه (كذا في الخانية من المحل المذكور) كالمو  
كان لقرية خيول او بقر في المرعى فعض احدها او  
ضرب برجله فانلف حيوان آخر لا ضمان على صاحبه  
بجلاف المحل المملوك فان الضمان على غير المالك كأن  
يكون لرجل مربوط فيجيء آخر ويربط دابة عند دابة  
المالك فان اتلفت دابة المالك دابة الآخر فلا ضمان  
وفي العكس يضمن (كذا افاده)

### مطلب

تلف انسان موضوع  
بحق لصان على صاحبه

﴿قاعدة﴾ كل موضوع بحق اذا عطب به انسان  
فلا ضمان على راضعه (كذا في الخانية في فصل فيما  
يضمن بالدار وما لا يضمن) ايانه رجل وضع جرة على  
حائط فوقعت على انسان كان هدرًا لان وضعه

بحق



مطلب

١ طار من دق  
العامل فهو كجانيه  
يده لاعتن قصد

﴿قاعدة﴾ ما طار من دق العامل وضربه فهو كجانيه  
يده لاعتن قصد ( كذا في فصل ما يضمن من الخانية )  
بيانه حداد اخرج الحديد من النار وطرقه فتناثرت  
قطعة فقتلت او احترقت ثوبا كان دية ما قتلت على  
عاقلة وضمان ما تلف من المال في ماله وقس عليه  
الحجار والكسار وما اشبهها . قلت . وما يخرج على هذه  
القاعدة الحجارون الذين يقطعون الصخر بواسطة البارود  
يضعونه في الصخرة بعد ثقبها ثم يجعلون فيه فتيلاً  
ويشعلون ذلك فيشتعل البارود ويفرق اجزاء الصخر  
فترتفع في الهواء وتقع فيحصل بسبب وقوعها تاف انسان  
او بنيان وقد صارت حادثة الفتوى فخرجتها على فرع  
الحداد المذكور هنا واختيت بالضمان ويشهد لذلك ما  
قاله في الخانية وفي اكثر الكتب فيمن احرق حصائده  
فتعدت النار الى ارض جاره فقد قالوا ان كان يعلم  
ان النار تتعدى الى ارض الجار يكون ضامناً وهنا  
الحجار يعلم بلا شك ان ما يتطاير من الاحجار يقع على  
الجيران فيكون ضامناً لما اتلفه

( حادثة الفتوى لولانا )  
( المواقف )

مطلب

لا يضمن الأمر بالامر  
الأ في خمسة

﴿قاعدة﴾ الأمر لا يضمن بالامر الا في خمسة

الاولى اذا كان الامر سلطانا . الثانية اذا كان مولد .  
 الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير . الرابعة اذا كان  
 صبياً . الخامسة اذا امره في حائط الغير ان يحفر باباً .  
 وزيدت سادسة في بعض النسخ وهي اذا كان اباً ( كذا  
 في اول النصب من الاشباه )

مطلب  
 ضمان الفرس قائماً

﴿فائدة﴾ ضمان الفرس قائماً ان تقوم الارض به  
 وخالية عنه فأمينها قيمته ( كذا في الخانية في فصل فيما  
 يضمن بالنار وما لا يضمن ) بيانه رجل قطع اشجار  
 كرم لانسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة ذلك ان  
 تقوم الارض مغروسة وغير مغروسة فالفرق بينها يكون  
 قيمة الاشجار ( كذا افاده )

مطلب  
 ضمان مالا قيمة له  
 من الفاكة

﴿فائدة﴾ ضمان مالا قيمة له من الفاكة اذا اتلفه  
 انسان ان تقوم الشجرة مثمرة وغير مثمرة فالفرق بينها  
 ثمنها ( كذا في المحل المذكور من الخانية ) بيانه رجل  
 اتلف لاخر حمل جوز اول بدوه فان قوم ذلك لم تكن  
 له قيمة فالطريق ان تقوم تلك الشجرة مثمرة وغير مثمرة  
 فالفرق بينها قيمة الثمرة وقس عليه بقية الفاكة ومثل  
 ذلك لو قطع اغصان شجرة فاذا قومت لم يكن لها قيمة

وطريق تقويمها ان تقوم تلك التجره قائمه في ارضها مع  
الاغصان ويدونها فما يوجد من الفرق يكون قيمة تلك  
الاغصان ( كذا افاده في المحل المذكور )

قاعدة اثبات السبب الحادث للضمان يرجح  
احدى البيتين على الاخرى ( كذا في الخاوية في فصل  
فيما يضمن بالنار وما لا يضمن ) يانه رجل غصب  
دابة آخر فاقام المالك البيئه انها ماتت عند الغاصب  
واقام الناصب البيئه انه قد ردها وماتت عند صاحبه  
ترجح بيئه صاحبه لانها اثبتت سببا حادثا للضمان  
فيجعل كانه ردها ثم اخذها واتلفها ( كذا افاده في  
المحل المذكور )

مطلب

اثبات السبب  
الحادث للضمان يرجح  
احدى البيتين

قاعدة عاصب الناصب اذا استهلك ما غصب  
او هلك عنده وادى الى الناصب الاول قيمته برئ عن  
الضمان ( كذا في الفصل المذكور من الخاوية ) ثم قال  
وعند ابي يوسف لا يبرأ ولو رد عين المغصوب عليه  
برئ عن الكل ولو اقر الناصب الاول انه اخذ  
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وانه  
ان يضمن غاصب الناصب الا ان يقيم غاصب

مطلب

يبرأ غاصب العاصب  
ماداء قيمة ما استهلكه  
الى العاصب الاول

الغاصب البيئنة على الدفع (كذا إفادة في الفصل المذكور)

مطلب  
اتلاف آية الخمر  
للمسلم

﴿فائدة﴾ اتلاف آية الخمر للمسلم مضمونة إلا إذا كسرها باذن الامام (كذا في الخاتمة آخر الفصل المذكور)

مطلب  
خصومة الذي في  
الاخرة اشد من  
خصومة المسلم

﴿فائدة﴾ خصومة الذي في الآخرة اشد من خصومة المسلم (كذا في فصل في براءة الغاصب والمدينون) قال لان الذي لا يعطى ثواب طاعة المسلم لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه لان يوضع على المسلم من وبال كفره فتشدد خصومته ثم قال ومن هنا قالوا خصومة الدابة اشد من خصومة الآدمي على الآدمي

مطلب  
انشاء الابراء عن  
العين او عن دعواها  
باطل

﴿قاعدة﴾ انشاء الابراء عن العين او عن دعواها او عن الخصومة فيها باطل (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة ومثله في البحر من فصل صلح الورثة) بانه رجل خاصم رجلاً في دار وقال للدعي عليه ابرأتك عن هذه الدار او عن خصومتي في هذه الدار او عن دعواي في هذه الدار جميع ذلك باطل وله ان يخصمه فيقيم

البينة وياخذ الدار ولو قال برئت من هذه الدار او  
قال برئت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حق  
له فيها ولو اقام البينة لا تقبل ولو قال انا بريء عن هذا  
العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي  
بعد ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبتت اما في الوجه  
الاول فقد صرح بالبراءة عن العين او عن الدعوى  
والخصومة منشأ ذلك باطل ( كذا افاده في الخانية )  
﴿ فائدة ﴾ البراءة عن الدين لا تنوقف صحتها حكماً  
على علم المبرئ ( كذا في الخانية من الفصل المذكور )  
بيانه رجل قال لا اخرج ابرتي من كل حق لك عليّ ففعل  
وابراءه فان كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ المديون  
حكماً وديانة وإن لم يكن عالماً ببرأه في الحكم ولا ببرأ  
ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف ببرأه وعليه  
التقوى لان البراءة اسقاط والجهالة لا تمنع صحة  
الاسقاط ( كذا افاده )

مطلب

البراءة عن الدين  
لا تنوقف على علم  
المبرئ

﴿ فائدة ﴾ التحليل المتيد بدار او زمان يثبت في  
جميعها ( كذا في الخانية قيل كتاب الهبة ) بيانه رجل  
قال لا اخرج جعلتك في حل في الدنيا مما لي عليك او

مطلب

التحليل المتيد بدار  
او زمان يثبت في  
جميعها

قال في حل في ساعة صار في حل في الدارين الدنيا  
والآخرة وفي الساعات كلها

مطلب  
الاباحة للجهول جائزة

﴿قاعدة﴾ الاباحة للجهول جائزة (كذا اخاده في  
الحل المذكور من الخانية) بيانه رجل قال كل انسان  
تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه  
الله تعالى لا يجوز ومن تناول ضمن لانه ابراء والابراء  
للجهول باطل وقال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله  
تعالى هو جائز لانه اباحة والاباحة للجهول جائزة قال  
في الخانية والفتوى على قول ابي نصر

مطلب  
الاصطاء اذا وقع  
بلفظ المنحة

﴿قاعدة﴾ كل اعطاء وقع بلفظ المنحة فان كان  
ذلك المعطى ما يتنفع به قائم العين كدار وكساء وشاة  
فهو عارية وان كان ما يتنفع به بالتلاف عينه  
كالدرهم والطعام واللبن فهو قرض في ظاهر الرواية  
وفي النوادر يكون هبة (كذا في الخانية اول كتاب  
الهبة)

مطلب  
سبب دابة لعة  
فاخذها انسان  
وتعاهدها

﴿مسائل الهبة﴾

﴿قاعدة﴾ كل من سبب دابة لعة فاخذها

انسان وتعاهدها كان لصاحبها ان يستردها بعد ذلك  
الآن ان يقول الذي سبها حين تسيبها من شاء  
فليأخذها فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهدها (كذا في  
في الخانية من كتاب الهبة)

مطلب

المزاح في الهبة جدا اذا  
انصل القبض

﴿قاعدة﴾ المزاح في الهبة اذا انصل القبض جد  
(كذا في هبة الخانية) قال رجل قال لا خرب هذا  
الشيء مزاحاً فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه  
الله تعالى يجوز ذلك

مطلب

الهبة مع الخطر لا تصح

﴿قاعدة﴾ الهبة مع الخطر لا تصح (كذا في هبة  
الخانية) بيانه رجل ضيع لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه  
على طلبها وقبضها متى وجدها يكون ذلك فاسداً لانه  
هبة مع الخطر

مطلب

شرط الخيار صحيح في  
العقود اللازمة

﴿فائدة﴾ شرط الخيار صحيح في العقود اللازمة  
(كذا في هبة الخانية) فلو وهب شيئاً على ان الواهب  
بالخيار ثلاثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة  
عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار

مطلب

هبة المعلوم لا تصح

﴿فائدة﴾ هبة المعلوم لا تصح (كذا في هبة الخانية)  
بيانه رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه او فرسه او

جاريته وامره بقبضه اذا وضعت لا يصح وان قبض بعد  
الوضع لانها هبة معدوم

مطلب  
هبة الدين من عليه  
الدين

﴿فائدة﴾ هبة الدين من عليه الدين تصح بلا  
قبول (كذا في هبة الخانية والتنوير) قال في الخانية  
هذا على ما في اكثر الكتب وهو اختيار شمس الائمة  
المحلواني وقال شمس الائمة السرخسي لا تصح بلا قبول  
وعن ابي يوسف كذلك الا ان الاول عليه الاكثر

مطلب  
هبة ما يقسم من المشاع

﴿فائدة﴾ هبة ما يقسم من المشاع لا تجوز مطلقاً (كذا  
في هبة المشاع من الخانية) اي سواء كانت من شريكه  
او اجني كاللور والاراضي والمكيل والموزون وهبة  
ذلك من اثنين يجوز عندهما لا عنده

مطلب  
هبة ما لا يقسم من  
المشاع

﴿فائدة﴾ هبة ما لا يقسم من المشاع جائزة مطلقاً (كذا  
في المحل المذكور من الخانية) اي من الشريك وغيره  
كالعبد والداية والثوب والحمام

مطلب  
رهن الدار من اثنين  
مشاعاً

﴿فائدة﴾ رهن الدار من اثنين مشاعاً جائز (كذا في  
المحل المذكور من الخانية) قال عند الامام وعند صاحبيه  
بخلاف الهبة من اثنين فانها تصح عندهما لا عنده كما مر

التمت



﴿فائدة﴾ الهبة الفاسدة مضمونة ( كذا في الحل  
المذكور من الخانية ) قال رجل دفع درهمين الى رجل  
وقال احدهما هبة لك والآخر امانة فهل كما جميعا يضمن  
درهما وهو في الآخر أمين وإنما يضمن لان قبضه بهبة  
فاسدة وهذا نص انها تكون مضمونة انتهى

مطلب  
الهبة الفاسدة مضمونة

﴿فائدة﴾ هبة المشغول لا تنصح بخلاف الشاغل ( كذا  
في الخانية من الحل المذكور ) قال رجل وهب داراً  
لرجل وسلم فيها مناع الواهب لا يجوز لان الموهوب  
مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المناع دون الدار جاز  
لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل

مطلب  
هبة المشغول لا تنصح  
بخلاف الشاغل

﴿فائدة﴾ هبة المتصل بغير الهبة اتصال خلقه مع  
امكان الفصل لا تجوز ( كذا في الخانية من الحل  
المذكور ) كما لو وهب ارضاً فيها زرع او نخل بدون  
الزرع والنخل او نخلاً عليها ثمر بدون او وهب النخل  
بدون الارض او الزرع بدونها او الثمر بدون النخل  
لا تجوز الهبة في جميعها لان الموهوب متصل بغير الهبة  
اتصال خلقه مع امكان القلع والفصل فقبض احدهما  
بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة

مطلب  
هبة المتصل بغير الهبة

مطلب  
الامر بقبض الموهوب  
الغائب قبض

المشاع الذي يحتمل القسمة (كذا افاده)  
﴿فائدة﴾ القبض في الموهوب الغائب عن الواهب  
الامر بقبضه (كذا في الحل المذكور من الخانية) بيانه  
رجل وهب آخر دابة غائبة عن حضرة الواهب  
والموهوب له بان وهبه في المصر وكانت الدابة في  
القرية فقبض الموهوب له تلك الدابة ان يأمره  
الواهب بقبضها وعند ابي يوسف لا يكون قبضاً حتى  
ياخذها الموهوب له ويزيلها عن محلها ان كان الموهوب  
ما يحول (كذا افاده)

مطلب  
التحلية بين الهبة  
والموهوب له

﴿فائدة﴾ التحلية بين الهبة والموهوب له تركه  
وقوله اقبضه (كذا في الخانية من الحل المذكور وهو  
هبة المشاع)

مطلب  
الشيوع الطارئ في  
الهبة لا يبطلها

﴿فائدة﴾ الشيوع الطارئ في الهبة لا يبطلها (كذا  
في من التنوير) بيانه رجل وهب داراً ثم رجع بنصفها  
لا تبطل في الصف الآخر وهذا بخلاف الاستحقاق  
فان الطارئ في الاستحقاق مقارن عندهم لا طارئ  
(كذا في الخانية من الحل المذكور) بيانه رجل وهب  
داراً لاخر فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي لان

## الاستحقاق شيوع مقارن

﴿قاعدة﴾ الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة (كذا

في فصل هبة المشاع من الخانية) بيانه رجل وهب رجلاً جارية على أن يكون الولد للواهب صحت الهبة وتكون الجارية وولدها للموهوب له ومثل ذلك النكاح والمخلع والصلح عن دم عمد اذا تزوج وجعل الجارية أماً حملها مهرًا أو خالع كذلك أو صالح على جارية دون حملها فان الحمل يدخل في جميع الصور تبعاً لأمه بخلاف البيع والإجارة والرهن اذا باع أو أجزا أو رهن على أن يكون الولد للبائع أو الموهب جراً أو الراهن فالعقود تبطل في الثلاثة (كذا افاده في الخانية)

مطلب

الهبة لا تبطل  
بالشروط الفاسدة

﴿قاعدة﴾ استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد (كذا

في الخانية آخر الفصل المذكور) قال فصار استثناء الولد على ثلاثة أقسام قسم يفسد العقد وهو البيع والإجارة والرهن وقسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو الهبة والنكاح والمخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود بخلاف الأولى وقسم

مطلب

استثناء الولد بمنزلة  
شرط فاسد

يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية. انتهى  
بتصرف فيه

مطلب  
شرط الضمان على  
المستعير باطل

﴿فائدة﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا  
في الخاتمة في فصل في مسائل لا يصح فيها الشرط) بيانه  
رجل قال لا آخرا عرني جوالفك أو ثوبك على أنه إن  
ضاع فانا ضامن لك قيمته بلغو هذا الشرط ولا يكون  
ضامناً

مطلب  
شرط عدم الضمان  
على الراهن باطل

﴿فائدة﴾ شرط عدم الضمان على الراهن باطل  
(كذا ذكره في المحل المذكور) بيانه رجل رهن عند  
آخر ثوبه فقال المرتهن للراهن آخذه على أنه إن ضاع  
ضاع بنبر شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز  
والشرط باطل وإذا ضاع ضاع بالمال الذي عليه  
وكذلك شرط الضمان على مؤدع الغنيمة في دار الحرب  
حال الاستهلاك باطل

مطلب  
شرط قول قول  
المستأجر في الاتفاق  
على المأجور باطل

﴿فائدة﴾ شرط قبول قول المستأجر في الاتفاق  
على المأجور باطل (كذا في المحل المذكور) بيانه  
رجل آجر داره ولا آخرا وزن له في الاتفاق فشرط المستأجر  
عليه أن يكون مقبول القول فيما يدعيه من الاتفاق كان

الشرط باطلاً ولا يقبل قوله

﴿فائدة﴾ الاستحقاق في الوقف شيوع مقارن فيبطله  
(كذا ذكره آخر النصل المذكور من الخاتمة) بيانه  
رجل وقف داره ثم استحق نصفها بطل الوقف في الباقي  
لان الشيوع ثبت مقارناً لا طارئاً

﴿فائدة﴾ اذ ملك الواهب او الموهوب له او الهبة  
فلا رجوع (كذا في الخاتمة اول فصل الرجوع في  
الهبة)

﴿فائدة﴾ القول قول الموهوب له في الهلاك بلا  
يمين (كذا افاده في الخاتمة اول النصل المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يصح الرجوع بالهبة الا بقضاء او رضا  
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور) وبانه رجل وهب  
آخر جارية ثم رجع فيها بنير قضاء ولا رضا واعتنها  
لم يجر عتقه اذ لم يملكها برحومه ذاك وكذلك لو وهبه ثوباً  
فسلعه اليه ثم اخلسه منه واستهلكه ضمن الواهب قيمة  
الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا  
بالقضاء او الرضا (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ التنصان في الموهوب لا يمنع الرجوع في

مطلب

الاستحقاق في الوقف  
شيوع مقارن فيبطله

مطلب

اذا ملك الواهب ان  
الموهوب له او الهبة  
فلا رجوع

مطلب

القول قول الموهوب  
له في الهلاك بلا يمين

مطلب

لا يصح الرجوع بالهبة  
الا بقضاء او رضا

مطلب

التنصان في الموهوب  
لا يمنع الرجوع في الهبة

الهبة (كذا في المختل المذكور من الحاتية) يمانه رجل  
 وهب لآخر شجرة بصلها من الارض فقطعها الموهوب له  
 كان للواهب الرجوع فيها وفي مكانها من الارض  
 قال وهو الصحيح لان القطع نقصان وهو لا يمنع  
 الرجوع بخلاف الزيادة في الهبة فانها تمنع الرجوع  
 فائدة العوض في الهبة يمنع الواهب والموهوب  
 له عن الرجوع في الهبة وعوضها (كذا في الخاية اول  
 فصل العوض لكن بشرط ان يقول شيئاً من الالفاظ  
 يؤذن بالعوض اما اذا سكنت ولم يقل شيئاً كان لكل  
 منهما الرجوع فيما اعطى (كذا اناده)

مطلب  
 العوض في الهبة يمنع  
 الرجوع

فائدة ابو البنت الشرف اذا جهر ابنته ووجهها  
 الى بيت الزوج بشيء من ماله ثم ادعى العارية لا يقبل  
 قوله وكان ذلك هبة (كذا في الخاتمة او اخر فصل  
 هبة الوالد لولده) ونقل ايضاً قولاً آخر بان التول له  
 اذا ادعى ذلك بعد موت ابنته وادعى الزوج انتمليك  
 وعلى الزوج البيعة

مطلب  
 الخرب اذا سهرته  
 ادعى العارية

فائدة اذا قال الزوج ابرئني من المهر حتى  
 اعطيك كذا او افعل كذا فابراهه كانت صحة الدارعة  
 المهر حتى اعطيك كذا

مطلب  
 قال الزوج ابرئني من  
 المهر حتى اعطيك كذا

موفوفة على ما وعد فان وفي صحت والآ فلا (كذا افاده  
في الحانية في فصل هبة المرأة مهرها)

مطلب

﴿فائدة﴾ الصدقة عن الميت تجوز ويصل ذلك  
اليه (كذا في الحانية في فصل في الصدقة) قال لما جاء  
في الاخبار ان النبي اذا تصدق عن الميت بعث الله  
تعالى تلك الصدقة اليه على طبق من نور

الصدقة عن الميت تجوز

﴿فائدة﴾ اذا فعل الصغير الحسنات يكون ثوابها  
له ولا يويه اجر الارشاد (كذا في الفصل المذكور من  
الاجابة) قال لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما  
سعى وقال بعضهم تكون حسناته لا يويه لما روي عن  
انس بن مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من حمله  
ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولد<sup>٢</sup> علمه القرآن  
والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من  
اجر الوالد شيء

مطلب

نواب حسرات الصبي  
له ولا يويه اجر  
الارشاد

﴿فائدة﴾ الاعانة على الاذية لا تجوز (كذا في  
فصل الصدقة من الحانية) وفروع هذه الفائدة لا  
تتخصر وان ذكر بعض ما يتعلق بالصدقة من هذه  
الفائدة وهو النصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي

مطلب

الاعانة على الاذية  
لا يجوز

ان يتصدق على سائل المسجد الجامع لهذه العلة وعن  
 خالف بن ايوب رحمه الله تعالى قال لو كنت فاصباً  
 لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي  
 بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين  
 فلساً لتكون تلك السبعون كفارة لتلك الفلس الواحد  
 ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد او بعدما يخرج  
 منه وعن ابي مطيع البلخي رحمه الله تعالى لا يحل للرجل  
 ان يعطي سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن  
 الحسن البصري رحمه الله تعالى فان كان السائل لا  
 يخطى رقاب الناس ولا يرب بين يدي المصلي ويسال  
 لامر لا بد منه ولا يسال الحافاً لا باس بالسؤال  
 والتصدق عليه . روي ان السؤال كانوا يسألون على  
 عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسجد حتى روي  
 ان علياً رضي الله تعالى عنه تصدق بخاتمه وهو في الركوع  
 فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون وان  
 كان السائل يخطى رقاب الناس وير بين يدي  
 المصلي ولا يبالي فالتصدق على مثله مكروه وعن ابن  
 المبارك رحمه الله تعالى انه قال تعجبني ان السائل اذا



سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لان الدنيا  
خسيسة فاذا سأل لوجه تعالى فقد عظم ما حقه  
الله تعالى فلا يعطى له زجرًا ( كذا افاده في الحانية  
من المحل المذكور )

الصدقة على من سأل  
لوجه تعالى

﴿ مسائل الوقف ﴾

﴿ فائدة ﴾ الوقف جائز عند ابي حنيفة واصحابه  
رحمهم الله تعالى ( كذا في الحانية اول كتاب الوقف اقال  
وذكر في الاصل كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز  
الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقف وليس كما ظن  
بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف  
لا الى مالك وزواله يجرد قول الواقف وقفت عند  
ابي يوسف فلا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند  
محمد لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى الخولي او  
الى الموقوف عليه وعند ابي حنيفة يجوز الوقف جواز  
الاعارة فتصرف المنفعة الى جهة الوقف وتبني العين

مطلب  
الوقف جائز عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى

على ملك الواقف فله ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان  
مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء  
قاضي بلزومه بان يسلم ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان  
يرجع عنه فينازعه المتولي بعللة اللزوم ويختصمان الى  
القاضي فيقضي بلزومه ولا يكفي هنا حكم المحكم على  
الصحيح والوجه الثاني ان يخرج مخرج الصدقة فيقول  
اوصيت بغلة داري هذه او جعلت هذه الدار وقفا  
فتصدقوا بغلتها على المساكين وعندها الوقف لازم  
بغير هذه التكاليف والناس لم ياخذوا بقول ابي حنيفة  
رحمته الله تعالى في هذا للآثار المشهورة عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم  
وتعامل الناس بالرباطات والخانات اولها وقف الخابل  
صلوات الله تعالى وسلامه عليه (كذا في الخانية)

مطالب

ما تقدم من الخلاف  
في لزوم الوقف وعدمه  
ليس على اطلاقه

فائدة ما ذكرنا من الخلاف في لزوم الوقف  
وعدم لزومه عند ابي حنيفة رحمته الله تعالى ليس على  
اطلاقه في كل وقف بل هو فيما سوى المسجد والارض  
التي يجعلها وقفا على مسجد والمقبرة والرباط والخان  
والسقاية ففي هذه المواضع متى تم التسليم في كل واحد

منها على حسبه فليس للواقف بعده الرجوع كصلاة  
الجماعة في المسجد وتسليم أرض المسجد للميت والدفن  
في المقبرة والسكنى أو النزول في الرباط أو الخان والتناول  
في البير كما يعلم ذلك نصاً من الخانية في المحل المذكور  
فتنبه فقد قل من تعرض إليه بالتنبيه

﴿فائدة﴾ كل واقف حر مكلف عاقل بالغ غير  
مجبور عليه ولا مرند يصح وقفه (كذا في الاسعاف)  
ويؤخذ من هذه الفائدة أن وقف المدين الصحيح وإن  
كان مستغنياً صحيحاً إلا أن القضاة ممنوعون من  
الحكم بصحة وقف الذي فر من الديون (كذا في

الصحيح)

﴿قاعدة﴾ شرط الواقف كص السارع (كذا في  
أكثر كتب المذهب) قال في الأشباه أي في وجوب  
العمل وفي المفهوم والدلالة فيجب اتباعه إلا في سبع .  
الأولى شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل من  
ليس بأهل . الثانية شرط أن لا يؤجرو وقفه أكثر من  
سنة ولا يرغب أحد فيه أو كان في الزيادة نفع فللقاضي  
المخالفة لا الناظر . الثالثة شرط أن يقرأ على قدره

مطلب

يصح وقف الحر  
المكلف العاقل غير  
مجبور

مطلب

شرط الواقف كص  
السارع

فهو باطل . الرابعة شرط أن يتصدق بفاضل غلته على من يسأل في مسجد كذا فللقيم التصدق على من يسأل في غيره أو على من لا يسأل . الخامسة شرط خبزاً ولحماً لاهل الاستحقاق فللقيم دفع القيمة ولم اخذها . السادسة تجوز زيادة القاضي على معلوم الامام اذا كانت لا تنكفيه . السابعة شرط عدم الاستبدال فللقاضي مخالفته اذا كان اصح للوقف \* تنبيه \* قوله في صدر العبارة اي في وجوب العمل وفي المفهوم ليس المراد من المفهوم ما قابل المنطوق بل المراد ما يفهم من اللفظ قال البيهقي نحن لا نفقي بالمفهوم في الوقف كما هو مقرر ونص عليه الخصاص واقفى به العلامة قاسم وكذا لا يجوز الاختجاج به في كلام الناس في ظاهر المذهب واما مفهوم التأليف فهو حجة والفرق ان المفهوم فيها مقصود بخلاف غيرها وقد خفي ذلك على كثير ( كذا في حاشية ابي السعود على الاشباه مع تصرف ) بقي قوله في وجوب العمل وهو ليس على عمومته قال سيدي عبد الغني النابلسي في رساله رفع العناد عن حكم التفويض والاسناد بعد نقله عبارة البيهقي المارة ومقولات سواها وبهذا علم ان

قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه .

انتهى

﴿فائدة﴾ كل مال متقوم اذا كان عقاراً او منقولاً وقفه متعارف في ذلك المحل صح وقفه (كذا في الاسعاف) قيد صحة وقف المنقول في محل جري العرف بوقفه فاذا تعورف في العراق مثلاً وقف الجاموس ولم يتعارف في دمشق فان كان الواقف في العراق صح والألا وهذا ما عليه أكثر المشايخ وهو صريح عبارة الاسعاف ونصه ولو وقف بقره على رباط يعطى ما خرج من لبنها وصممتها لابتاء السبيل ان كان في موضع قد تعارفوا ذلك صح والألا فلا . انتهى . بقي معنى العرف والتعامل وهو كثرة الوقوع بينهم فلا يكفي فيه الواحد والاثنان (كذا في التنقيح)

﴿فائدة﴾ كل محل ليس بملك واقفه او ليس بموئيد او ليس بمفرز عند محمد لا يصح وقفه (كذا في الاسعاف) \* تنبيه \* اتفق ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبير والرحى واختلفا في الممكن فاجازه ابو يوسف وبه

مطلب

يصح الوقف في  
العارف

مطلب

ما ليس بملك الواقف  
او ليس بموئيد او ليس  
بمفرز لا يصح وقفه

أخذ مشايخ بلخ وإبطله محمد (كذا في الاسعاف) كوسلوك  
المتبين على ما أخذ به مشايخ بلخ . ثم لا يخفى أنه متى  
انصل به حكم الحاكم ارتفع الخلاف (كذا في الاسعاف)  
﴿قاعدة﴾ كل وقف علق بشرط ليس بصحيح  
(كذا في الاسعاف ونصه) ولو قال اذا جاء غدا أو  
جاء رأس الشهر أو اذا كلمت فلانا أو تزوجت فلانة  
وما أشبه ذلك فإرضي هذه موقوفة يكون الوقف باطلاً  
لأنه تعليق والوقف لا يجتمع التعليق بالخطر لأنه مما لا  
يخلف به . انتهى

مطلب  
كل وقف طلق بشرط  
ليس بصحيح

﴿فائدة﴾ الوقف لا يصح رهنه من أحد (كذا  
في الاسعاف)

مطلب  
الوقف لا يصح رهنه  
من أحد  
مطلب  
مطلب التولية على  
الوقف لا يولى

﴿قاعدة﴾ كل من طلب التولية على الوقف لا  
يولى (كذا في الاسعاف) وهل يدخل في ذلك  
مبتدئ الارشدية اذا طلبوا التولية على الوقف ؟ أقول .  
أخرج في البحر عن القاعدة المذكورة من عزل عن  
النظر بلا خيانة ثم طلب من القاضي اعادته فإنه يولى  
واستثنى في الدر المختار عن النهر مدعي الارشدية لأنهم  
أردوا التنفيذ لأنهم نظار بشرط الواقف وليس المراد

انهم لو تصبهم القاضي لا يكونون متولين بل يكونون  
لكن البحث في الجواز وعدمه من حيث اصل النصب  
من القاضي

﴿فائدة﴾ كل واقف مسلم ارتد والعياذ بالله تعالى  
بطل وقفه (كذا في الاسعاف) ولنا يبطل وقف  
المرتد لانه قربة الى الله تعالى والاعمال الصالحة تحبط  
بالردة ثم ان عاد بعد الردة الى الاسلام لا يعود الوقف  
بجرد عوده فان مات بعد عوده الى الاسلام قبل ان  
يجدد وقفه كان ميراثا عنه ولو وقف على نسله وعقبه ثم  
على المساكين ثم ارتد بعد ذلك فمات او قتل عليها  
بطل وقفه ورجع ميراثا . فان قيل كيف يبطل وقد  
جعل على قوم باعياهم فلنا لما جعل آخره للمساكين  
وذلك قربة الى الله تعالى وقد بطل ما تقرب به بطل  
الباقى حيث صار وقفاً ولم يجعل آخره للمساكين واذا  
لم يكن كذلك فلا يصح على قول من لا يميزه الا يجعل  
آخره لم (كذا في الاسعاف بتصرف)

مصاب  
يبطل الوقف بالارتداد

مطلب  
القول قول المتولي  
يبيحه في القبض  
والصرف

﴿فائدة﴾ القول قول المتولي مع يمينه في القبض  
والصرف (كذا في الاسعاف) اي فيما لا يكذبه

الظاهر (كذا في شرح الملتقى للعلائي) لكنه ليس على  
عمومه بل فيما اذا لم يدع صرفا فيه معنى الاجارة وذلك  
كالامام والمدرس من ارباب الوظائف فان فيه  
معنى الاجارة بخلاف مستحقى الوقف فان الصرف اليهم  
ليس فيه معنى الاجارة فيقبل قوله في المستحقين دون ارباب  
الوظائف اذا انكروا الوصول فلا بد من بينة اذ حكم  
ارباب الوظائف كالنجار اذا استأجره لاعمار الوقف  
فلا يقبل في ايصال اجرتة اليه اذا انكرها قول الناظر  
بل لا بد من بينة (كذا اثبت التبرتاشي نقلا عن ابي  
السعود) ومثل الناظر وكيله وجابي الوقف اي في  
قبول قولها مع اليقين (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل ناظر خائن ولو الواقف يجب عزله  
(كذا في التنقيح) ولا بد في الخيانة من الثبوت شرعا  
والذي يوجب عزله كثير منها عدم مراعاته شرط  
الواقف ومنها عدم اعمار الوقف مع وجود ما يعمره  
ومنها ايجاره الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش ومنها  
قطع غراس الوقف المثمر ومنها لو سكن دار الوقف ولو  
باجر المثل يكون للقاضي اخراجه عن الولاية لانهم

مطلب

كل ناظر خائن ولو  
الواقف يجب عزله

مطلب

ما يوجب عزل الناظر



نصوا على أنه لا يكون له ( كما في حاشية أبي السعود على  
الاشباه من الوقف ) أو القول الجامع هو كل ما فيه ضرر  
الوقف يوجب عزله ( كذا في البحر وغيره )

﴿ فائدة ﴾ النسل يشمل الولد وولد الولد وهكذا  
ذكوراً وإناثاً ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ العقب يشمل الولد وولد الولد وهكذا  
من الذكور دون الإناث ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ الولد لا يدخل فيه إلا من كان لصلبه  
ذكراً كان أو أنثى ( كذا في الاسعاف ) فلو قلل أو ضي

صدقة جارية على ولدي أبدأ كانت الغلة لولده لصلبه  
يستوي فيه الذكر والأنثى ما داموا فإذا انقرضوا

نصرف للفقراء ولا تصرف لولد الولد لكن إذا لم يكن  
له ولد حين الوقف بل له ولد ولد تصرف الغلة لولد

ولده ( كذا أفاده في الحل المذكور ) ولا يدخل في  
ذلك أولاد البنات على الصحيح ( كما في الخاتمة في فصل

في الوقف على الأولاد )

﴿ فائدة ﴾ الأولاد وأولادهم يدخل فيه كل بطن  
وإن لم يثلث ( كذا في الاسعاف ) وقال بعضهم هو

مطلب

النسل يشمل الولد  
وولد الولد

مطلب

العقب يشمل الولد  
وولد الولد وهكذا

مطلب

الولد لا يدخل فيه إلا  
من كان لصلبه

مطلب

الأولاد وأولادهم يدخل  
فيه كل بطن

كالولد فان ثلث البطون دخل سائرهما وهل يدخل  
اولاد البنات في الاولاد روايتان والصحيح الاول ( كذا  
في الخانية في فصل الوقف على الاولاد )

مطلب

القرابة يدخل فيها  
كل قريب له

﴿ قاعدة ﴾ القرابة يدخل فيها كل قريب للصغيراً  
كان او كبيراً ذكراً او انثى مسلماً او ذمياً حراً او عبداً  
( كذا في الاسعاف ) والاقرّب قرب الدرجة والرحم  
لاقرّب الارث والعصوبة فلو قال على اقرّب الناس  
الي فهو من ارتكض معه في رحم او خرج معه من صلب  
ولو قال على اقرّب قرابة مني وكان له ابوان وولد لا  
يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة  
( كذا في الاسعاف )

مطلب

الحاج من كان له  
الاحتياج عند وجود  
الفلة

﴿ فائدة ﴾ المحتاج من كان له الاحتياج عند  
وجود الفلة سواء كان اصلياً او عارضاً ( كذا في  
الاسعاف )

مطلب

الصالح هو المستور  
المستقيم الطريقة

﴿ فائدة ﴾ الصالح هو المستور المستقيم الطريقة سليم  
الناسية كامن الاذى ليس بكتاب ولا قذاف ( كذا  
في الاسعاف )

مطلب

اليتيم

﴿ فائدة ﴾ اليتيم ولد مات ابوه ولم يبلغ الحلم ذكراً

كان او اثني والفر شرط فيه وان لم يذكر ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ الارملة امرأة مات عنها زوجها او طلقها بعد ما بلغت مبلغ النساء دخل بها او لم يدخل فمن لم تكن حاضت وقت طلاقها او موت زوجها فلا تدخل في الوقف ولا يجتمع اسم الارملة واليتيمة وكذلك الفقر هنا شرط فلا تدخل في الوقف غنية ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ الام امرأة جومت بنكاح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بالغة مبلغ النساء او لا ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ الثيب جارية جومت كان لها زوج او لا غنية او لا ( كذا في الاسعاف )

﴿ فائدة ﴾ البكر جارية لم تنجام بنكاح ولا غيره كان لها زوج او لا صغيرة او لا غنية او لا وزوال عذرتها بحض او علة لا يخرجها عن حكم الابكار ( كذا في الاسعاف )

﴿ قاعدة ﴾ كل وصف ذكر بعد المتعاطفات يرجع

مطلب  
الارملة

مطلب  
الام

مطلب  
الثيب

مطلب  
البكر

مطلب

الوصف اذا ذكر بعد  
المتعاطفات

الى الاخير كقول الواقف على بني زيد وبني خالد وبني عمرو والقراء فان وصف الفقراء يرجع الى بني عمرو لا الى سوام من قبلهم (كذا في الدر المختار)

مطلب  
الشرط الصريح اذا جاء  
بعد المعاطفات

﴿قاعدة﴾ كل شرط صريح جاء بعد المعاطفات يرجع الى الجميع (كذا في الدر المختار) كما لو وقف على ولده وولد ولده ونسله وعقبه اذا كانوا من اولاد الذكور فان قوله اذا كانوا من اولاد الذكور شرط صريح تعقب كلاً من ولده وولد ولده ونسله وعقبه فهو شرط للجميع بالاتفاق (كذا في البحر) وهذه قاعدة مأخوذة صراحة عن الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب  
تعارض شرطان يعمل  
بالتاخر

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض شرطان يعمل بالتاخر منها (كذا ذكره الخصاص) وعمله بانه مفسر للمراد (نتيج)

مطلب  
تعارض الاعطاء  
والحرمان قدم الاعطاء

﴿قاعدة﴾ اذا تعارض الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء (كذا في النتيجة) اعني اذا وجد لفظان من الواقف احدهما يقتضي الاعطاء والاخر يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء

مطلب  
التيد في حيز العطف

\* قاعدة \* كل قيد وصفاً كان أو حالاً أو غيرهما في حيز العطف يتم ينصرف الى المعطوف الاخير خاصة (كذا في التنجيم) ولما قلنا في حيز العطف يتم ليكون حكماً متفقاً عليه عندنا وعند الشافعي وإن كان العطف بالولو فكذلك عندنا بلا فارق في الاداة (هنا ما مشي عليه في التنجيم تبعاً لعبارة الدر عن وقف الاشياء) واعترض الطحاوي على عبارة الدر وهي الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا وإلى الجميع عند الشافعية لو بالولو ولو يتم فالى الاخير اتفاقاً بقوله هذا مهابين لما قاله العراقي في فتاويه ونصبه اطلق اصحابنا في الاصول والفروع ولم يقيدوه باداة ومن حكى الاطلاق امام الحرمين والعراقي والشيخان انتهى. فلا فارق في الاداة عندهم بين كونها بالولو او يتم انتهى. ففي قيد العطف يتم على هذا ما فيه والاصل في هذه التفرقة صاحب الاشياء ومن بعده قلده والاكثر رد عليه هذا القيد \* تنبيه \* قيد الذكورة في كلام الواقف بعد المتعاطفات كما اذا قال على اولاده ولولاد اولاده ونسلم الذكور فيه معترك عظيم والاكثر على انه قيد للجميع كما نص

عليه هلال وجعله ابن نجيم على القاعدة من انه للاخير  
ورد عليه المحشون بما يطول شرحه والظاهر انهم  
اخرجوه عن القاعدة للقرينة كما في القاعدة الآتية بعد  
هذه القاعدة

مطلب  
كل قرينة تدل على  
كون الوصف لكل  
المعاطفات

﴿قاعدة﴾ كل قرينة لفظية او حاوية تدل على  
كون الوصف او الضمير او الاستثناء لكل من  
المعاطفات يجب صرف ذلك الى جميعها (كذا في  
التنقيح)

مطلب  
الفاظ الواقفين تبنى  
على هرفم  
مطلب  
الوقف المرتب بهم

﴿قاعدة﴾ الفاظ الواقفين تبنى على عرفهم (كذا  
في الاشباه في قاعدة العادة محكمة)  
﴿فائدة﴾ كل وقف رتب بهم ثلاثة بطون يكون  
مرتبا فيما بعدها من البطون (كذا في التنقيح) كقوله  
على ولدي ثم على ولده ثم على ولد ولده او يقول بطنا  
بعد بطن بعد ذكره البطون او على الاقرب فالاقرب  
وهاتان الصيغتان مع الاولى ثلاث صيغ للوقف المرتب  
(كذا في الاسعاف)

مطلب  
من ياخذ نصيب ابيه  
او امة في الدرجة  
المجلية

﴿فائدة﴾ كل من ياخذ نصيب ابيه او امة في  
الدرجة المجلية فانما هو عند وجود من يساوي الميث

في الطبقة والأفلاخذ بنفسه مقدم على الاخذ بالجعل  
(كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ إذا شرط أن سهم من مات عن غير ولد  
إلى أقرب من في طبقة ولم يوجد في طبقة أحد فسمه  
يرجع إلى غلة الوقف (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل وقف لم يرتب فيه بين البطون  
تقسم غلته بين جميع أهله بالسوية (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ العموم في الأوقاف حجة بلا خلاف (كذا  
في التنقيح) كما لو قال الواقف على أن من مات من  
أهل الوقف فنصيبه لمن هو في طبقة من الأولى  
والثانية للعموم . فالأولى عمت أهل الوقف بطناً بعد  
بطن . ومن الثانية عمت أهل الطبقة كلهم المتناول  
والمحبوب

﴿قاعدة﴾ كل مسألة اختلف فيها فالعمل على ما  
قاله الأكثر (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل ما أمكن حمل كلمة على الشرط  
فلا يعدل عنه لغيره (كذا في التنقيح)

مطلب

إذا شرط سهم من  
مات عن غير ولد

مطلب

وقف لم يرتب فيه بين  
البطون تقسم غلته  
بين جميع أهله بالسوية

مطلب

العموم في الأوقاف  
حجة بلا خلاف

مطلب

العمل على ما قاله  
الأكثر

مطلب

إذا أمكن حمل كلمة  
على الشرط لا يعدل  
عنه لغيره

مطلب

الغلة المحاصلة من عين  
الموقوف لا حظ  
للموقوف عليهم فيها

﴿قاعدة﴾ كل غلة حصلت من عين الموقوف  
فلا حظ للموقوف عليهم فيها بل ترد في عمارته (كذا  
في الاسعاف) وذلك كما لو بيعت أنقاض محل منه  
بشرطه

مطلب

تنتهك القرابة من جهتين

مطلب  
تعتبر الدرجة الجمعية  
في الاوقاف

﴿قاعدة﴾ كل قرابة من جهتين تقدم على الترابية  
من جهة عند الاستواء (كذا في التنقيح)

﴿قاعدة﴾ كل درجة جمعية معتبرة في الاوقاف  
حيث كانت لا الدرجة النسبية الارثية (كذا في  
التنقيح)

مطلب

غرض الواقفين يصلح  
مخصصاً

﴿فائدة﴾ غرض الواقفين يصلح مخصصاً (كذا في  
الخيرية) والمراد من قولهم يصلح مخصصاً أي لعموم  
شرطه كما لو قال مثلاً على أن من مات منهم اجمعين  
وترك ولداً فسيمه لولده بعد قوله اولاد الذكور دون  
اولاد الاناث فمن مات منهم اجمعين عام خص باولاد  
الذكور دون اولاد الاناث بغرض الواقف وهو  
حرمان اولاد الاناث والآفة تقتضي القاعدة دخول  
اولاد الاناث لانه عام والعام مقدم ولانه شرط متأخر  
والعمل على متأخر الشرطين فافهم



﴿فائدة﴾ لا يستحق في ريع الوقف ولد من مات قبل الوقف إلا إذا قال الواقف على أولاده ولولاد أولاده بالاضافة الى ياه المتكلم او على ولديه وولد ولدي ولولادهم فانهم يدخلون عند ذلك وام اذا قال على ولديه ولولادهم فانهم لا يدخلون في الوقف وذلك لانه لا يدخل في الوقف من كان ميتا الا اذا اضاف اولادهم اعني اولاد الميتين الى نفسه (كذا في الاسعاف)

﴿قاعدة﴾ كل عام قطعي معارض للخاص يجب العمل به اي بذلك العام (كذا في التنقيح)  
﴿فائدة﴾ كل وقف اطلق عن السكن والاستغلال يكون للاستغلال (كذا في التنقيح)  
﴿قاعدة﴾ اعمال الكلام اولى من اعماله (كذا في التنقيح)

﴿فائدة﴾ كل من له السكنى في الوقف لا يملك استغلاله وعلى العكس وعليه البزاري وابن الهمام وابن نجيم في البحر والمصنف في احد قويله

مطلب

ولد من مات قبل الوقف لا يستحق في ياه الا اذا قال الواقف الخ

مطلب

يجب العمل بالعام القطعي المعارض للخاص

مطلب

اذا اطلق الوقف فهو للاستغلال

مطلب

اعمال الكلام اولى من اعماله

مطلب

من له السكنى لا يملك الاستغلال وبالعكس

مطلب  
الاستحقاق لا يستط  
بالاستط

قاعدة الاستحقاق كالارث لا يستط بالاستط  
(كذا في الخاتمة) والمراد بانه لا يستط بالاستط اي  
يجرد قوله استقطه او اقرانه لا حتى له في الوقف اما  
اذا قال ما استقطه من هذا الوقف يستقطه فلان بحق  
عرفته له ولزمني الاقرار به فان ذلك يجري عليه في  
حق نفسه ما دام حيا فاذا مات عاد لما شرطه  
الواقف بقي اذا مات المقر له لمن يعود ولعله كمنقطع  
الوسط

مطلب  
الوقف لا ينقسم

قاعدة الوقف لا ينقسم (كذا في الاسعاف والبحر  
والفتح) والمراد بذلك قسمة تملك اما النهايو باذن  
النظار او بين المستحقين فهو جائز كما في الاسعاف  
والخيرية

مطلب  
لا يراعى شرط اوقاف  
المالك

قاعدة اوقاف المالك والامراء لا يراعى شرطها  
(كذا في فتاوي ابي السعود) وعمله بانها من بيت  
المال

مطلب  
ما دام واحد يصلح  
للتولية من اهل الوقف

قاعدة ما دام واحد يصلح للتولية من اهل الوقف  
فلا يجعل المتولي من الاجانب (كذا في الدر) ثم اذا  
ولي غيره صح ويكون انما وهذا عند موت القيم فاذا ولي

غيره حال حياة القيم لا لجناية هل يصح ويصير الثاني  
 فيما اولا في ذلك خلاف طويل فبعضهم فصل بين  
 منصوب القاضي ومنصوب الواقف . والمراد من منصوب  
 الواقف ما كان على شرط الواقف فقال من نصبه  
 الواقف بالفعل او بشرطه لا يعزل الأبنية ومنصوب  
 القاضي اي اذا اهل الواقف الناظر وعين احد النضاة  
 ناظرا وعزله قاض آخر ينفذ عزله ويصير الثاني متوليا\*  
 والقول الذي يعول عليه وليس فيه مخالف ان كان  
 عزل القاضي الناظر ونصبه غيره سواء كان المنصوب  
 من اهل الوقف او من الاجانب والمعزول مشروط  
 له النظر اولا ان هو لمصلحة نفذ وصار الثاني متوليا بلا  
 خلاف والا ففيه خلاف والذي افتى به علي اقدمي  
 مفتي الديار الرومية انه لا يصح تبعا لما في جامع  
 الفصولين والمساله في البحر والاشباه وحاشية ابي  
 السعود فان اردت الوقوف على تفصيلها فارجع الى  
 المحلات المذكورة

القول الذي يعول عليه  
 في عزل القاضي الناظر

مطلب  
 اقرار الناظر ونكوله لا يصح  
 قاعدة\* اقرار الناظر ونكوله على الوقف لا يصح  
 (كذا في البزاية وغيرها) زاد الحانوتي ومنه التصديق

لان التصديق اقرار

﴿فائدة﴾ أقالة الناظر المستأجر بدون مصلحة لا  
تجاوز (كذا في الدر)

مطلب

أقالة الناظر المستأجر

﴿فائدة﴾ الكفالة بغلة الوقف لا تجوز (كذا في  
الخانية) كسائر الامانات يعني اذا طلب اهل  
الاستحقاق من الناظر كفيلاً على ما عنده من غلة  
الوقف

مطلب

الكفالة بغلة الوقف

﴿فائدة﴾ تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة  
(كذا في البحر)

مطلب

تصرف القاضي في الوقف

﴿قاعدة﴾ يتعين الافتاء بما هو الانفع للوقف (كذا في  
جامع الفصولين) حتى لو عزل القاضي الناظر المشروط  
له النظر صح كما مر حيث كان لفائدة وقد صارت  
حادثة الفتوى سنة تسع وثمانين ومائتين والفرق وبذلك  
افتي

مطلب

يتعين الافتاء بالانفع  
للوقف

﴿حادثة الفتوى﴾

(لمولانا المؤلف)

مطلب

اشهد اهل الوقف على  
اصحاب التبر الخ

﴿فائدة﴾ اذا اشهد اهل الوقف على اصحاب النهر  
ان ماتهم بسبب ما بهم ضموه ولم يصلحوا بعد التقدم  
اليهم باصلاحه ثم انهزم بعد ذلك شيء من الوقف  
بسبب ما بهم ضموه مرة ما هدم (كذا في الخانية في باب

الرجل يجعل داره مسجداً أو خاناً

﴿فائدة﴾ كل ما فرشه الانسان في المسجد من ماله اذا بلي كان لمن فرشه ولوارثه ان يبيعه ويشترى محله شيئاً آخر ومثله ديباج الكعبة اذا بلي كان للسلطان ان يبيعه ويستعين بثمنه على حوائج البيت وليس لغير السلطان ذلك وما جرت به العادة من اخذه ونوزيعه قطعاً قطعاً او يبيعه لا يجوز كما صرحوا به (والفائدة من الخاتمة في الباب المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يجوز التحول ولا لواحد من ارباب الشعائر ان يسكن مستغلات الوقف بغير شرط الواقف (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقد مر قبل هذا ان المتولي لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل يعزل من التولية كما نص عليه ابو السعود في حاشية الاشباه من الوقف

﴿قاعدة﴾ اهل المسجد او المقبرة ينتصب خصماً عن الباقيين (كذا في الخاتمة في باب الرجل يجعل داره مسجداً او مقبرة) قال رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقاً وقضى القاضي بالبيئة على بعض اهلها كان ذلك

مطلب

ما فرشه الانسان في  
المسجد من ماله

مطلب

لا يجوز للتولي ولا  
لارباب الشعائر ان  
يسكن الوقف بغير  
شرط

مطلب

اهل المسجد او المقبرة  
ينتصب خصماً عن  
الباقيين

قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن  
الباقيين كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة .  
انتهى

﴿فائدة﴾ المشرف ليس له الا الحفظ لا غير ( كذا  
في الخاتمة في باب الرجل يجعل داره مسجدا ) قال  
وقف له متول ومشرف لا يكون لهذا المشرف ان  
يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي  
والمشرف مأمور بالحفظ لا غير . اهـ

مطلب  
المشرف ليس له الا  
الحفظ لا غير

﴿فائدة﴾ كل قيم اسندان الخراج او جباية بدون  
امر قاض حيث لم يكن عنده من غلة الوقف دراهم  
ثم اراد الرجوع بعده في غلة الوقف ليس له ذلك  
( كذا ذكره في الخاتمة في الباب المذكور )

مطلب  
اسندان الخراج بدون  
امر قاض

﴿فائدة﴾ القيم لا يملك الاستدانة للوقف ( كذا  
في الخاتمة في الباب المذكور ) قال وتفسير الاستدانة  
ان يشتري للوقف شيئا وليس في يده شيء من غلات  
الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلات الوقف اما  
اذا كان بيده شيء من غلة الوقف فاشترى للوقف  
شيئا ونقد الثمن من مال نفسه ينبغي ان يرجع في غلة

مطلب  
القيم لا يملك الاستدانة  
للووقف

الوقف وإن لم يكن ذلك بأمر القاضي كالوكيل  
بالشراء إذا نقد الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع  
بذلك على الموكل \* قلت في الصورة الأولى لا رجوع  
له في مال الوقف كما هو ظاهر

﴿قاعدة﴾ بناء الرباط أفضل ما يتصدق به  
الإنسان (كذا في الخاتمة) آخر باب الرجل يجعل داره  
مسجداً قال رجل جاء إلى المفتي وقال إني أريد أن  
أقرب إلى الله تعالى أأبني رباطاً للمسلمين أو أعتق  
العبيد أو أراة أن يتقرب إلى الله تعالى بداره فسأله  
أأبيعها وأتصدق بثمنها أو أشتري بثمنها عبيداً فأعتقهم  
أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك أفضل قالوا يقال  
له أن يبيت رباطاً وجعلت له وقفاً ومستغلاً لعمارته  
فالرباط أفضل لأنه أدام وأعم نفعاً وإن لم يجعل للرباط  
مستغلاً للعمارة فالأفضل أن يتبع الدار ويتصدق  
بثمنها على المساكين . انتهى . وتفسير الرباط المحل  
الذي يبنى للفقراء وهو مولد (كذا في المصباح)

﴿قاعدة﴾ وقف المشاع الذي لا يتحمل القسمة  
جائز عند الكل (كذا في الخاتمة) في فصل وقف المشاع

مطلب

بناء الرباط أفضل ما  
يتصدق به الإنسان

مطلب

يجوز وقف مشاع لا  
يتحمل القسمة

قال رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل لانه ما  
لا يحتمل النسبة فجاز وقفه كبة المشاع فيما لا يحمل  
النسبة . انتهى

مطلب  
الشيوع المانع جواز  
الوقف عنه محمد

﴿فائدة﴾ الشيوع المانع جواز الوقف عند محمد  
انما هو الشيوع وقت القبض ( كذا ذكره في الخانية في  
فصل وقف المشاع ) بيان ذلك دار مشتركة بين اثنين  
فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه  
من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم  
واحد يقوم عليها كان جائزاً لان عند محمد رحمه الله  
تعالى المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت  
العقد وهنا لم يوجد الشيوع وقت العقد لانها تصدقا  
بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة  
ولو تصدق كل واحد منها بنصف هذه مشاعاً صدقة  
موقوفة وجعل كل واحد منها لوقفه متولياً على حدة  
لا يجوز لوجود الشيوع اولاً وقت العقد لان كل واحد  
منها يشر عقداً على حدة وتمكن الشيوع وقت القبض  
ايضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شائعاً  
فان قال كل واحد للذي جملة متولياً أقبض نصيب



مع نصيب صاحبي جاز ولو تصدق احدهما بنصف  
الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر  
بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا لذلك فيما  
واحد اجاز لوجود الشروع وقت العقد لا وقت القبض  
لان المتولي قبض الارض جملة وهما سلا اليه جملة  
( كذا افاده في الخاتمة من الحل المذكور ) ثم قال  
والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى

الفتوى على قول محمد

مطلب

يجوز جمع حصص  
الوقف في دار واحدة

﴿فائدة﴾ جمع حصص الوقف في دار واحدة في  
النسبة يجوز كما يجوز في الملك ( كذا في الخاتمة من  
الحل المذكور ) قال دوربين اثنين وقف احدهما  
نصيبه على جهة البر ثم اراد النسبة فقسم القاضي بينها  
فجمع القاضي الوقف كله في دار واحدة جاز في قول  
هلال وهو قول ابي يوسف كما لو كان بينها داران  
وطلبا النسبة فجمع القاضي نصيب احدهما في دار  
ونصيب الآخر في دار جاز ذلك . انتهى \* قلت هذا  
على قول ابي يوسف الفائل يجوز وقف المشاع القابل  
للنسبة وقد مر ان الفتوى على قول محمد او تأويل  
المسألة بحكم الحاكم لتكون اتفاقية والله اعلم

مطلب  
دخول الدرام في قسمة  
الوقف من الملك .

﴿فائدة﴾ دخول الدرام في قسمة الوقف من  
الملك جائزة ان كانت من طرف الوقف (كذا في  
الخاتمة من المحل المذكور) قال فلو ان الواقف مع  
شريكة اتسما وادخلا درام في القسمة فان كان الواقف  
اخذ الدرام لا يجوز لان الواقف يكون بائعا شيئا من  
الوقف وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى  
الدرام جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى به  
ما ليس بوقف من نصيب شريكه فيجوز ثم حصه الوقف  
وما اشتراه بالدرام فذلك ملك له ولا يكون وقفا .  
انتهى

مطلب  
ما يقع من الزيادة  
والنقص في قسمة الوقف  
من الملك

﴿فائدة﴾ ما يقع من الزيادة والنقص في قسمة  
الوقف من الملك للجودة جائز (كذا في المحل المذكور  
من الخاتمة) قال رجل وقف جريبا شائعا من ارض  
ثم تقاسما فاصاب الوقف اهل من جريب لجودة الارض  
التي وقعت للوقف وزيدني اذرع طائفة الملك او على  
العكس جاز لان مثل هذه القسمة تجوز في الملك  
فكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق  
المعادلة . انتهى

مطلب  
المناقلة في الوقف

﴿فائدة﴾ المناقلة في الوقف ان بشرط الواقف او شرط استبدال نصح (كذا آخر الفصل المذكور من الخاتمة) قال رجل له دور واراض ووقف من تلك ارضاً بعينها او داراً من تلك الدور ثم اراد ان يصرف الوقف الى ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه مناقلة الوقف الى غير الوقف ان لم يكن شرط لنفسه الاستبدال في اصل الوقف لا تجوز هذه المناقلة وان كان شرط الاستبدال جاز وهو ما لو شرط الاستبدال سواء . انتهى

مطلب  
التعليق بشرط كائن

﴿قاعدة﴾ التعليق بشرط كائن لتجيز (كذا في الخاتمة في فصل في مسائل الشرط في الوقف) بيانه رجل قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تجيز ﴿فائدة﴾ الوقف على شرط لا يبطل حكم الوقف جائز (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) بيانه رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدآ على ان ابيعها واشترى بثمنها ارضاً اخرى صح على قول ابي يوسف وبه

مطلب  
الوقف على شرط لا يبطل حكم الوقف جاز

أخذ هلال . قال في الخاتمة والصحيح قول هلال وإني  
يوسف رحما الله تعالى . انتهى . ولا تشبهه بالقاعدة  
المسابقة كل وقف علق بشرط لا يصح لأن تلك في  
الوقف الذي لم يقطع به حيث علق بالخطر فقد يكون  
وقد لا يكون وإما هنا فالوقف كائن لا محالة وشرط  
البيع وإنما قلنا على شرط لا يبطل حكم الوقف لأنه لو  
علق على شرط يبطل حكمه فسد الوقف كما لو قال على  
أن أبيعها فإن ذلك يفسد فكأنه قال وقفت على أن  
أبطل الوقف بخلاف قوله واشتري بثمنها أرضاً أخرى  
لأن ذلك قد يجري في الوقف كما إذا قل نزل الأرض  
أو غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صارت بجزراً  
فإنه يجوز أن تباع في الصورة الأولى بمسوغاته الشرعية  
ويستبدل محلها أخرى ويضمن في الصورة الثانية الغاصب  
ويؤخذ محلها أرض أخرى ( كذا أفاده في الخاتمة من  
الحل المذكور )

وطلب  
الوقف المرسل لا يجوز  
فيه الاستبدال

القاعدة كل وقف مرسل لا يجوز فيه الاستبدال  
( كذا في الحل المذكور من الخاتمة ) قال وإن  
كانت أرض الوقف مسخرة لا ينتفع بها لأن سبيل

الوقف ان يكون مؤبداً

﴿قاعدة﴾ أرض الخور في ما عجز صاحبها عن  
زراعتها وإداء مؤنتها فدفعتها الى الامام لتكون منفعتها  
للمسلمين بمقام الخراج فالرقية ملك صاحبها ومنفعتها  
للمسلمين (كذا افاده في الخاتمة من الفصل  
المذكور)

مطلب  
في أرض الخور

﴿قاعدة﴾ ما يدخل تبعاً في البيع يدخل تبعاً في  
الوقف (كذا في الخاتمة اول فصل ما يدخل في  
الوقف من غير ذكر) بيانه لو وقف أرضاً وكان فيها  
غرس او بناء دخل ذلك من غير ذكر كما يدخل في  
البيع (كذا افاده)

مطلب  
ما يدخل تبعاً في البيع  
يدخل تبعاً في الوقف

﴿قاعدة﴾ للمتولي قطع ما لا ثمرة له من الاشجار (كذا في  
الخاتمة في فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما  
لا يدخل) قال وليس للمتولي الوقف ان يقطع الاشجار  
ولا يبيعها وما لا ثمرة له فله المتولي قطعها انتهى ثم قال  
آخر الفصل ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في أرض  
الوقف ان لم تكن بثمره بعد الفلع ولا يجوز قبل الفلع  
لانها قبل الفلع معصلة بالأرض فتكون تبعاً للأرض

مطلب  
للمتولي قطع ما لا ثمرة  
له من الاشجار

وبيع ارض الرقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعاً لما ١٠٠ هـ  
 ﴿فائدة﴾ كل من غرس في المسجد كان الغراس  
 للمسجد (كذا في الخانية اول فصل في الاشجار) قال  
 ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لان الانسان  
 لا يفرس لنفسه في المسجد . انتهى

مطلب  
 من غرس في المسجد كان  
 الغراس للمسجد

﴿فائدة﴾ الاشجار في المقبرة عند جمل الغراس  
 يكون الراي فيها للقاضي (كذا في الخانية آخر الفصل  
 المذكور)

مطلب  
 الاشجار في المقبرة

﴿فائدة﴾ وقف الكتب صحيح على ما عليه الفتوى  
 (كذا في الخانية اول فصل وقف المنقول) قال  
 واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقف الكتب جزوه  
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ونصير  
 رحمه الله وقف كتبه . انتهى

مطلب  
 وقف الكتب

﴿فائدة﴾ وقف الحيوان والمناخ تبعاً جاز (كذا  
 في الحل المذكور من الخانية) قال وعن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى في النواذر لا يجوز وقف الحيوان  
 والرقيق والمناخ والاثياب ما خلا الكراع والصلاح  
 الأعلى وجه التبع فلو وقف بستاناً بما فيه من البقر

مطلب  
 وقف الحيوان والمناخ

والغنم وغيرها فانه يجوز . انتهى

﴿فائدة﴾ هل النقص من وقف خرب لم يعلم بانيه  
لمثله جائز ( كذا في المحل المذكور من الخانية ) قال  
قرية فيها يبر مطوية بالآجر خربت القرية وانقرض أهلها  
وتقرب هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى  
الآجر فارادوا نقل الآجر من التي خربت ويجعلوه  
في هذا الحوض فان عرف باني تلك البير لا يجوز  
صرف ذلك إلا باذنه لانه عاد الى ملكه . انتهى

مطلب  
في نقل انقراض الوقف

﴿فائدة﴾ مقبرة المشركين اذا اندرست جاز ان  
تجعل مقبرة للمسلمين ( كذا في الخانية في فصل المقابر )  
قال فان موضع مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان مقبرة للمشركين . انتهى

مطلب  
مقبرة المشركين اذا  
اندرست

﴿فائدة﴾ اقرار احد الورثة بالوقف دون الآخرين  
يسري على حصه المقر خاصة ( كذا في الخانية في  
فصل الرجل يقر بالارض في يده انها وقف )  
﴿فائدة﴾ اختلاف الورثة في مصرف الوقف  
يجري على ما قالوا ( كذا في المحل المذكور من الخانية )  
بيانه ورثة في ايديهم ارض اقرروا انها وقف واختلفوا

مطلب  
اقرار احد الورثة  
بالوقف  
مطلب  
اختلاف الورثة في  
مصرف الوقف

في مصرفها فقال بعضهم للفقراء وقال بعضهم على مسجد  
 كذا صرفت حصة كل الى ما اعترف به  
 \*فائدة\* يدخل اولاد البنات في الوقف على ولده  
 وولد ولده وفي الوقف على اولاده وولاد اولاده  
 (كذا في الخاتبة في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء)  
 ذكر في غير محل واحد فقال اول الفصل ولو قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم  
 يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه وولاد بنيه  
 يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد صلبه على ولد ابنته لانه  
 سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت  
 قال هلال رحمه الله تعالى يدخل وكذا لو قال  
 ارضي هذه صدقة على ولدي وولد ولدي الذكر قال  
 هلال رحمه الله تعالى يدخل فيه الذكر من ولد البنين  
 والبنات وقال علي الرازي رحمه الله تعالى اذا وقف  
 على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث من  
 ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون  
 ولد بنت الواقف ولو قال على اولادي وولادهم  
 كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد البنت

مطلب

في دخول اولاد البنات



والصحيح ما قال هلال رحمه الله تعالى ان اسم ولد الولد  
كما يتناول اولاد البدين يتناول اولاد البنات فانه  
ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امتونا على اولاد  
اولادنا يدخل فيه اولاد البدين واولاد البنات لان  
ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته ابنته  
يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي  
فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر  
الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول  
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفاً وعن محمد رحمه الله  
تعالى ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ثم  
اطال في فروع هذه المسألة فظهر من قوله والصحيح ما  
قال هلال النخ ان ولد البنت يدخل في الوقف اذا  
قال الواقف على ولدي وولد ولدي ولا تشبه بما مر  
من عدم دخول ولد البنت في الوقف على الولد لان  
ذاك فيما اذا قال على ولدي خاصة ولم يزد واما هنا  
فانه قال على ولدي وولد ولدي فافهم وذكر دخول  
اولاد البنات في لفظ الاولاد ثانياً وقال في الخاتمة من  
النصل المذكور بعد ذلك رجل وقف ضبعة له على

ابن له واولاده واولاد اولاده قال ابو النعمان **تسميهم بالبنات**  
 بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس  
 يستوي فيها الذكر والانثى فقبل له اولاد البنات  
 قال يدخلون لانهم اولاد اولاده قال مولانا رحمه الله  
 تعالى هذا يوافق ما مر ان في ولد الولد يدخل اولاد  
 البنات كما يدخل اولاد البنين . انتهى \* فبان من  
 ذلك ان اولاد البنات يدخلون في الوقف اذا قال  
 الواقف على ولدي وولد ولدي او قال على اولادي  
 واولاد اولادي كنص الفائدة والله تعالى اعلم

مطلب  
 اولاد الواقف الفقراء  
 احق من غيرهم

**فائدة** \* اولاد الواقف الفقراء احق من غيرهم  
 بغلة الوقف الذي شرط للمساكين ( كذا في الخاتمة  
 في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء ) ونصه رجل  
 قال ارضي هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهي  
 تخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال  
 رحمه الله تعالى لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا  
 كان الوقف في صحته ولم يصف الى ما بعد الموت ثم  
 مات وفي ولد الواقف فقراء فيمنع ان يكون للمتولي  
 ان يدفع الى كل واحد منهم سهرا اقل من مائتي درهم

وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يعطهم شيئاً  
لا ضمن المتولي لانه لم يمنع حقاً واجباً لم وكذا قالوا في  
الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله  
بنت ضعيفة كان الأفضل للقيم أن يصرف اليها مقدار  
حاجتها . انتهى

﴿فائدة﴾ قسمة أرض الوقف بين أهله للزرع  
برضاهم جارية (كذا في الثانية في النصل المذكور)  
قال وإن أراد الواقف أن يقسم أرض الوقف  
ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم حصته  
بزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك  
الأن يرى أهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك  
كان لأهل الوقف إبطاله وكذا للواحد منهم ولو  
فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أتى بعد  
ذلك إبطاله . انتهى

﴿فائدة﴾ الوقف على النفس مفسد للوقف (كذا  
في المحل المذكور فلو وقف أرضه على نفسه ثم على فلان  
فسد الوقف ولو وقف أرضه على نفسه وعلى فلان صح  
نصف فلان (كذا أفاده في المحل المذكور) والفرق

مطلب  
قسمة أرض الوقف بين  
أهله

مطلب  
الوقف على النفس

بين المسألتين ظاهر بادنى تأمل حيث في الصورة الاولى يكون الوقف كله على النفس اولاً ثم من بعده فعلى فلان وفي الصورة الثانية يكون جمع بين نفسه وفلان فيثبت لكل واحد حكم

﴿فائدة﴾ البنات تدخل في الوقف على البنين (كذا في الخاتمة من الفصل المذكور) قال ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت العلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية تكون الغلة للبنين خاصة دون البنات والصحيح هو الاول كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات اشتركوا جميعاً . انتهى

﴿فائدة﴾ اسم البنين لا يتناول البنات عند الافراد (كذا في المحل المذكور) فلو قال ارضي صدقة على بني وله بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ومثله لو وقف على بناته وله بنون ليس له بنات كانت الغلة

مطلب  
البنات تدخل في  
الوقف على البنين

همة في الاخوة  
والاخوات  
مطلب

اسم للبنين لا يتناول  
البنات عند الافراد

للقراء انتهى

﴿فائدة﴾ الغني من له نصاب فاضل عن مسكنه  
وخادمه وثيابه ومناخ بيته من أي مال كان (كذا  
في الخانية من المحل الذي هو فصل الوقف على  
الترايات) فعلم أن من له مسكن وخادم وثياب ومناخ  
بيت وليس له نصاب سواها فاضل عنها فقير (كذا  
إفاده) ثم سوى بين الفقير في باب الوقف وباب  
الزكاة

مطلب  
الغني من له نصاب  
فاضل

﴿فائدة﴾ كلمة من يصلح للواحد والجماعة (كذا في  
الخانية في فصل الوقف على الترايات) يانه رجل  
قال ارضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل  
فلان أو من آل فلان أو على من كان له من الأولاد  
وليس في نسل فلان أو في آل فلان إلا فقير واحد أو  
ليس له فإن ذلك الواحد يستحق جميع الغلة بخلاف ما  
لو قال على فقراء بني فلان أو على أولادي وليس  
هناك إلا واحد فإنه يستحق نصف الغلة والنصف  
الآخر للقراء وهو ظاهر

مطلب  
كلمة من يصلح للواحد  
والجماعة

﴿فائدة﴾ القوت في باب الوقف وما جاسه طعام

مطلب  
القوت في باب الوقف

سنة او شهر بلا اسراف ولا تنكير ( كذا في فصل  
الوقف على القربات من الخانية ) وإنما قالوا كفاية  
سنة او شهر لاختلاف ذلك باختلاف الموقوف فان  
كان ضيعة كان القوت سنة وإن كان حائوتا كان  
كفاية شهر ( كذا افاده في المحل المذكور )

مطلب  
يدخل في الكفاية من  
تلمه نفقته

﴿فائدة﴾ يدخل في الكفاية من تلمه نفقته ( كذا  
في الفصل المذكور من الخانية ) بيانه رجل قال في  
شرط وقفه ان يعطى فلان كفايته من غلة الوقف  
او قوته فكان له امرأة وخادم وولد تحسب كفايتهم  
ايضا لان كفايتهم من كفايته

مطلب  
الافضل في صرف  
الوقف على الفقراء ان  
يكون لاولاد الفقير

﴿فائدة﴾ كل وقف كان على الفقراء فالافضل  
في صرفه مع الفقراء ان يكون لولد الواقف ثم الى قرابته  
ولو الوالد او الزوجة ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه  
ثم الى اهل المصر من كان اقرب منزلا الى الواقف  
( كذا في الخانية من الفصل المذكور )

مطلب  
الجيران اهل المحلة

﴿فائدة﴾ الجيران اهل المحلة ويستوي في ذلك  
السكان والمالك ( كذا في الخانية من الفصل  
المذكور ) بيانه رجل وقف وفقا وشرطه فقراء جيرانه

فانه يكون لكل فقير في محله سواء كان ساكناً او  
مالكاً فان كان الساكن غير المالك كانت الغلة  
للساكن ثم قال ويدخل في ذلك الصبيان والنساء  
ولا يدخل فيه العيديات والامهات الاولاد . انتهى

﴿فائدة﴾ اذا وقف على ساكني مدرسة كذا كان  
لطلبة العلم خاصة ( كذا آخر فصل الوقف على  
القرايات من الخانية ) ثم قال ان خرج الى مسيرة  
ثلاثة ايام فصاعداً لا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافراً  
وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان  
اقام خمسة عشر يوماً فصاعداً لا يأخذ الوظيفة وان  
كان اقل من ذلك فان كان خرج خروجاً له منه  
بد كالحروج للتنزه لا يأخذ الوظيفة وان كان خروجاً  
لا بد له منه كالحروج لطلب القوت كان ذلك عفوياً  
ليس لغيره ان يأخذ بيته ولا وظيفته والسكنى تفارق  
الوظيفة فانه لو بقي سنة خارج المحل الموقوف فما دام  
لم يبيع مسكناً آخر لا يؤخذ مسكنه ( كذا افاده آخر

مطلب

يقف على ساكني  
مدرسة كذا فطلبة  
العلم

مطلب

الفصل المذكور

﴿فائدة﴾ ارض الوقف والينيم اذا آجرها التيم

اذا آجر المتولي او  
الوصي الارض بدون  
أجر المثل .

او الوصي بدون اجر المثل لزم المستأجر انعام ذلك  
( كذا افاده في الخانية في فصل اجارة الاوقاف ) ثم  
نقل قولاً آخر بأنه لا يلزم المستأجر سوء المسمى  
وقال والفتوى على ما ذكرنا أولاً انه يجب اجر المثل  
على كل حال

﴿فائدة﴾ اجر المثل انما يعتبر وقت العقد ( كذا  
في المحل المذكور من الخانية ) بيانه رجل استأجر ارض  
وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مثلها فلما  
دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في  
الاراضي فزاد اجر الارض ليس للفتوي ان ينقض  
الاجارة بسبب نقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر  
وقت العقد ووقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا  
يعتبر التغير بعد ذلك ( كذا افاده في المحل المذكور )  
﴿فائدة﴾ القيم اذا استأجر بغيره يكون مستأجراً  
لنفسه ( كذا في المحل المذكور من الخانية ) بيانه قيم  
مسجد استأجر لعارة المسجد نجاراً بدرهمين وكانت  
اجرة درهماً وقد ذلك من مال الوقف كان  
مستأجراً لنفسه لا للوقف وضمن الدرهمين الا انه

مطلب  
يعتبر اجر المحل وقت  
العقد اذا استأجر  
القيم بغيره



تكون الزيادة مما يتغابن فيها الناس

﴿قاعدة﴾ الوقف على مجهول لا يجوز (كذا في  
الفصل المذكور من الخاتمة) قال رجل جعل أرضه  
أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن في مسجد بعينه لا  
يجوز هذا الوقف لأن هذه قرية وقعت لغير المعين  
وذلك المؤذن قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً والحيلة  
أن يكتب في صك الوقف على كل مؤذن فقيراً في  
هذا المسجد وإذا خرب المسجد تسرف الغلة إلى فقراء  
المسلمين ولو قال على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا  
يجوز كما لو قال أوصيت بثلاث مائتي لواء من عرض  
الناس لا يجوز انتهى

﴿فائدة﴾ ترك النيم أجره الدار الموقوفة على الفقراء  
لفقير سكنها جائز (كذا في الخاتمة في فصل أجارة  
الوقف) بيانه دار موقوفة على الفقراء فاستأجرها فقير  
من النيم وسكنها فترك النيم أجرتها لهذا الفقير جاز كما  
لو ترك الإمام خراج الأرض على من له حق في بيت  
المال (كذا إفاده)

﴿فائدة﴾ حائط الوقف إذا مال على حانوت

مطلب

الوقف على مجهول  
لا يجوز

مطلب

ترك النيم الدار  
الموقوفة مع الفقراء  
لفقير سكنها

مطلب

حائط الوقف إذا مال

ملك والى النيم العجزة يرفع الامر الى القاضي ليأمره  
بعارته فان لم يكن في اليد غلة يأمره بالاستدانة (كذا  
في الخاتمة من الفصل المذكور)

مطلب

من له ملك في ارض  
وقف اذا ابي عن  
استيجارها

﴿فائدة﴾ كل صاحب ملك في ارض وقف ابي عن  
استيجارها باجر المثل ينظر ان كان ما على الوقف من  
بناء او غيره لو رفع يستاجر الوقف باكثر مما يدفعه  
صاحب البناء كلف صاحب البناء رفع بنائه وتوَجَّر  
الارض من غيره وان كان لا يوجر باكثر من ذلك  
ترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر الذي يدفعه  
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

مطلب

شهد التهود ان فلانا  
وقف شيتين

﴿فائدة﴾ اذا شهد التهود ان فلانا وقف شيتين او  
اكثر وكان احد ما شهدوا به في يد المدعى عليه الحاضر  
والآخر في يد الغائب فانه يقضى بوقفية المملوكين (كذا  
في الخاتمة في فصل دعوى الوقف والشهادة عليه)  
ونصفه ضيعة في يد حاضر وضيفة اخرى في يد غائب  
فادعى رجل على الحاضر ان هاتين الضيعتين  
وقف عليه وقفها عليه جده على اولاده ولولاد اولاده  
قال الفقيه ابو جعفر ان شهد التهود ان هاتين

الضبعة من كائنا ملكت اليام وقفها جميعا ومعارسا  
قضى بوقف الضيعتين جميعا وار شهنوا على وقفه  
من فرقين لاية - ي الأ بدوية الضبعة التي في بد الحاضر .

مطلب

النهادة على الوقف  
بالتسامع

انتهى  
مخوفاً منه ) الشهادة على الوقف باسمه حيث كان  
مشهوراً بخوض ( كذا في إنبائية من الفصل المذكور )  
والأمر به التبدل على الوقف باسمه على  
الوقف المذكور . الأمر به التبدل ، وقف  
عمر بن العاص وما أشبه ذلك حاربت الشهادة  
بالتسامع انتهى

مطالب

التهادة على السرايا  
بالتسامع

مخوفاً منه ) الأمر به التبدل على شرط الوقف  
وحيث لا يجوز ( كذا في نفس المذكور من إنبائية )  
قاعدة ) الشهادة على الوقف أو الدعوى به من  
غير ذكر الواقف مع ( كذا في الفصل المذكور )  
إنبائية ) قال بل ادعى وقما أو شهدوا على وقف ولا  
يذكر الواقف ذكر الخصائص أن دعوى الوقف

مطلب

الشهادة على الوقف  
بالتسامع

والشهادة على الوقف مستعبر من غير ما الواقف . انتهى  
مخوفاً منه ) الأمر به التبدل إذا تصريف ولم يكتب في ملك

مطلب

مخوفاً منه ) الأمر به التبدل  
بالتسامع

العصر من أي حة هو متول كل فاسد (كذا في  
 ... من أمه قال متولي  
 ... الحر الرب وكتب في الصك آخره  
 متول لها العقب ولم ذكر أنه متول من أي جهة قالوا  
 يكون فاسدا وكذا الموصي إذا لم يذكر أنه وصي من  
 جهة د ب أو التام أو التام أو التام إذا حكمهم مختلفة  
 فإن كذب وهو متول من جهة الحاكم أو وصي من جهة  
 الحاكم ولم يسم الحاكم الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لأن  
 ... روت ... وعرف ذلك الثاني  
 ما نظري التاريخ ... لم يكتب اسم الوام في  
 كتاب الأجازة ولم يعرفه قالوا يجوز . انتهى

في مسائل الانحطة

مطلب  
 المجر في الأصح مكان  
 الإصح

في فائدة المعتبر في الانحط مكان الذبح لا  
 مذكر (كذا في اختصار الخاتبة) وباء رجل  
 ذهب إلى السواد وكل آخر أن يسمى عنه في المص  
 نذح الوكيل قبل صلاة العيد لا يجوز وإن كان من  
 أهل السواد فذهب إلى المص ووكّل في السواد

يذبح عنه فذبح الوكيل قبل صلاة العبد صح لان المعبر  
مكان المذبح لا المالك

﴿قاعدة﴾ لا تجب الاضحية على الصغير كالله مال  
او لم يكن على ما عليه الفتوى (كذا في اضحية الخاية)  
بيانه صغير لا مال له فليس بواجب على ابيه ان يضحي  
عنه وان كان يستحب وان كان للصغير مال ففیه  
روایتان والفتوى على عدم الوجوب ولو فعل الأساؤ  
الوصي فذبح عنه لا يضمن والمجنون والمعتوه بمنزلة الصبي  
(كذا افاده هناك)

﴿قاعدة﴾ اذا ثبت هلال ذي الحجة عند الحاكم  
فصلوا وذبحوا ثم تبين الخطأ صحّت الصلاة والذبح (كذا  
في اضحية الخانية آخر الباب)

﴿قاعدة﴾ لا يجوز من الابل والبقر والمعز في  
الاضحية الاّ التي (كذا في الحل المذكور من الخانية)  
ثم قال الثاني من الابل ما اتى عليه خمس سنين وطعن  
في السادسة والثاني من البقر ما اتى عليه ستان وطعن  
في الثالثة ومثله الجاموس والثاني من الغنم والمعز  
ما تمت له سنة وطعن في الثانية ويجوز الجذع العظيم من

مطلب

لا تجب الاضحية على  
الصغير ولو كان له مال

مطلب

ثبت الهلال عند الحاكم  
فصلوا وذبحوا ثم تبين  
الخطأ

مطلب

لا يجوز الاّ التي في الاضحية  
من الابل والبقر والمعز

الضأن وهو عند الفقهاء ما أتى عليه أكثر الحول وإذا طعن في الشهر السابع يجوز إذا كان عظيماً سمياً بحيث لوراءه أنسان بحسبه ثنياً

مطلب  
الأنثى من الأبل والبقر  
أفضل من الذكر

﴿فائدة﴾ الأنثى من الأبل والبقر أفضل من الذكر (كذا فيما يجوز من الضحايا من الخائنة) وكذلك الخصي من الضأن أفضل والشاة أفضل من سبع بقره إذا استويا في القيمة واللحم

مطلب  
إذا استوت الأضاح  
فأفضلها أطيبها لحماً

﴿فائدة﴾ إذا استوت الأضاح في القيمة واللحم فأفضلها أطيبها لحماً (كذا في الفصل المذكور من الخائنة)

مطلب  
الأضحية عن الميت

﴿فائدة﴾ الأضحية عن الميت من مال المضحى جائزة (كذا في المحل المذكور) وله أن يتناول منها وإما أن كانت من مال الميت بأمره يلزمه التصديق بلحمها (كذا إفاده في المحل المذكور)

مطلب  
يجوز في الأضحية بيع  
الماكول بالماكول

﴿فائدة﴾ يجوز في الأضحية بيع الماكول بالماكول وبيع غير الماكول بغير الماكول ولا يجوز العكس في الصورتين (كذا في فصل الانتفاع من الخائنة) بيانه لو باع من الأضحية بعد ما ضحى بها لحماً منها بلحم من غيرها أو

يحلدها جراباً لة جاز بخلاف العكس فانه لا يجوز  
 ﴿فائدة﴾ اذا ضمت يد المضي مع يد التصاب في  
 الذميج يجب على كل واحد منها التسمية فان سى  
 احدهما لا تحل ( كذا في الحل المذكور من الخانية )  
 وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط لكنه ظن  
 انها تكفي من التصاب فانها لا تحل ( كذا افاده في  
 الحل المذكور )

مطلب  
 اذا ضمت يد المضي  
 مع يد التصاب في الذميج

﴿مسائل الصيد﴾

﴿فائدة﴾ ما كان يخلط من الطير بين الطاهر  
 والنجس لا باس به عند الامام ( كذا في الخانية اول  
 كتاب الصيد ) ونصه عن ابي يوسف قال سألت  
 ابا حنيفة عن العنق فقال لا باس به فقلت انه  
 ياكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسات بشي آخر  
 فكان الاصل عنده ان ما يخلط كاللدجاج لا باس به  
 وقال ابو يوسف يكره العنق كما تكره الدجاجة  
 الخلاصة . انتهى

مطلب  
 الطير الذي يخلط بين  
 الطاهر والنجس

﴿فائدة﴾ لا يوكلك مما في البحر سوى السمك

مطلب  
 لا يوكلك مما في البحر  
 سوى السمك

بأنواعه (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ السمك ان مات بسبب حادث حل  
أكله وإن مات خنق أنه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله  
عندنا (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

مطلب  
السمك ان مات بسبب  
حادث

﴿قاعدة﴾ كل ما خرق وانهر الدم حل ما يصاد به  
(كذا في الخاتمة) والمراد أنه اذا مات قبل ان يدركه  
ولم يتعد عن طلبه وما يصطاد بالرصاص والرش  
وهو ما يصب منه ويسمى بالخرق في زماننا حكمه  
كذلك لأنه خارق مريق الدم بقوة فاذفة إياه وليس  
ذلك دون السم وإن قال بعضهم بعدم حله لأنه لم  
يقف على حقيقة قوته فظن منهم البعض أنه يقتل  
بأحرقه فقال لا يجوز وظن بعضهم أنه يقتل ويخرج  
بثقله فقال لا يجوز ولم يتصور ما التقل الذي في حبة  
الخرق حتى تقتل أو تخرج وعشرون منها لا تبلغ درهماً  
مع أنهم قالوا لا يحل صيد البندق والمعارض والجحر  
والعصا وإن جرح لأنه لا يحرق بل يدق دقاً أي لا قوة  
لـه على النفاذ إذا رمي به مع أنهم قالوا لو طوّل وحدد  
مارمي به حل قال في الخاتمة ولا يحل صيد البندق

مطلب  
كل ما خرق وانهر الدم



والبحر والمعارض والعصا وما اشبه ذلك وإن جرح  
لأنه لا يخرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدد  
وطول كالسهم ويمكن أن يدعي فإذا كان كذلك  
وخرق بحده حل أكله . انتهى \* فالمدار على انهيار الدم  
والخرق لا الدق وهذا هو الفارق . وقد اتى علامة  
الديار الرومية المرحوم علي أفندي بذلك وجعل  
الرصاص كالسهم في فتاويه ونصه (زيد صياد أكل  
حلال أولان صيده بسمله إليه توفتك أتوب صيدي  
جرح أيدوب دوشوردكن صكره زيد ولرنجه صيد أول  
جرحدن هلاك أولغله ذبح أيلسه قنديغتك جرحندن  
هلاك أولديغي معلوم أوليحق أكل حلال أولورمي  
الجواب أولور) وقد اشبعنا الكلام على ذلك مع زيادة  
النقول في فتاوينا فارجع إليها إن أردت

\* قاعدة \* ما أدين من الصيد كميته (كذا في صيد  
الخانية) إيانه رجل ضرب ظيماً بسيفه فأبان منه عضواً  
أكل سوى العضو الذي أبانه فإن كان ذلك  
العضو تعلق ولم يبين فإن كان بحيث يمكن اتصاله لو  
عاش أكل وإلا فلا وإن قطع الصيد نصفين أكل

مطلب  
ما أدين من الصيد  
كميته

طولا كان او عرضا متساويا وان كان اكثره من جهة  
 راسه اكل ما كان من جهة الراس وحرم الباقي وان  
 كان اكثره من جهة العجز اكل كله حيث صار كالذئب  
 (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

اذا اجتمع المحل مع  
 المحرم غلب المحرم

قاعدة \* اذا اجتمع المحل مع المحرم غلب المحرم  
 (كذا في صيد الخائفة) بيانه مسلم يحرم عن مدقوسه  
 فاعانه المجوسي ثم رى به صيدا لا يؤكل وكذلك لو  
 اخذ المسلم سكيناً فاخذ المجوسي بيده واعانه على الذبح  
 حرم ومثله اعانة كلب غير معلم لمعلم فاخذه الكلب المعلم  
 بخلاف اعانة المجوسي الكلب المعلم فاخذه لان الاعانة  
 تكون بين الكلبين لا بين الكلب والادمي (الكل من  
 المحل المذكور)

مطلب

متروك التسمية سيما

قاعدة \* متروك التسمية سيما يجعل (كذا في  
 الخائفة من الصيد سواء كان مرسلاً سهاً او طائراً  
 او كلباً)

مطلب

اكل الكلب وما اشبهه  
 من الصيد

قاعدة \* اذا اكل الكلب وما اشبهه من الصيد  
 حرم بخلاف البازي وما شابهه (كذا في صيد  
 الخائفة) قال لان البازي لا يتبل التعليم على وجه

يدع فيه الاكل

﴿فائدة﴾ الذكاة فري الاوداج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الحلقوم والمرى (كذا في اول ذكاة الخانية) ثم قال فان قطع ثلاثة منها حل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قطع الحلقوم او لم يقطع وشرط ابي يوسف قطعة مع المرى واحد الودجين

مطلب

الذكاة فري الاوداج الاربعة

﴿فائدة﴾ كل مذبوح علمت حياته عند الذبح اكل تحرك او لم يتحرك خرج الدم او لم يخرج وان لم تعلم الحياة ولكن تحركت وخرج منها الدم بعد الذبح فانها تحل (كذا في ذكاة الخانية)

مطلب

ما علم حياته عند الذبح اكل

﴿فائدة﴾ حركة المذبوح بعد الذبح وان لم تعلم حياته تحلله (كذا في المحل المذكور من الخانية) ومثله خروج الدم من الذبيحة قال وان لم يتحرك وخرج منها دم مسفوح توكل وان لم يتحرك ولو لم يخرج منها دم لا توكل وان تحركت ولم يخرج منها دم اكلت لان الحركة وخروج الدم علامة الحياة وان ضمت فها اكلت بخلاف نحه وان غمضت عينها اكلت بخلاف فتحها وان

مطلب

حركة المذبوح بعد الذبح

قبضت رجلها اكلت بخلاف بسطها وان قام شعرها  
اكلت بخلاف ما اذا نام وهذا كله اذا لم تعلم حياتها  
وقت الذبح وان علمت حياتها وقت الذبح اكلت على  
كل حال انتهى والمراد سواء خرج دم او لا تحركت  
او لا اذ كل من الحركة وخروج الدم علامة يستدل بها  
على الحياة عند عدم العلم بها

مطلب  
اذا بقر الذئب بطن شاة

في فائدة اذا بقر الذئب بطن شاة وبقي فيها حياة  
وذبحت توكل (كذا في الثانية من الحل المذكور)  
وفسه شاة بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحياة ما يبقى  
في الذبوح بعد الذبح على قول ابي يوسف ومحمد لا  
تعتبر تلك الحياة حتى لو ذكاه لا تحل واخفاف  
الشافعية على قول ابي حنيفة رحمهم الله تعالى فذكر  
الطحاوي وابوالليلث رحمهما الله تعالى انها معتبرة حتى  
لو ذكاهما تحل وذكر شمس الائمة السرخسي اذا علم انها  
كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت الحياة فيها  
يتوهم بقاءها او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
ان كان يتوهم انها تعيش يوماً او اكثر من يوم تحل  
بالذكاة وروي عنه انها ان كانت يتوهم بقاء الحياة فيها

أكثر من نصف يوم تحل والآ فلا لأن ما دون ذلك  
اضطراب الذبوح ودوي عن محمد رحمه تعالى إذا بقر  
الذئب بطن شاة وأخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه  
لا يتوهم ان نعيش بما بقي فيها من الحياة والذئب على ما  
ذكرنا لا يحنيفة رحمه الله تعالى أولاً . انتهى

مطلب

المرأة والصبي العاقل  
وأهل الكتاب في الذبح  
كالمسلم

﴿فائدة﴾ المرأة والصبي العاقل وأهل الكتاب في  
الذبح كالمسلم (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) ونصه  
المرأة المسلمة والكتانية في الذبح كالرجل وكذا الصبي  
الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من أهل التسمية  
فصح تسميته كما يصح اسلامه وإن كان لا يعقل لا سئل  
وبوكل ذبيحة الاخرس مسلماً كان او كناعياً وكذا  
ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وإن كان الكتاني  
حريباً إلا ان يسمع منه انه يسمى عليها المسيح ولا تحل  
ذبيحة المرتد وإن ارتد الى دين أهل الكتاب وذبيحة  
المجوسي حرام وإن تمرد او تنصر توكل لانه يقر على ما اتفق  
اليه والعلام إذا كان أحد ابويه نصرانياً والاخر مجوسياً  
وهو يعقل الذبح نوكل ذبيحته وصيده عندنا وقال  
الثنافي رحمه الله تعالى لا تؤكل . انتهى

مطلب

ذكر اسم الله باي صيغة  
كان كاف

﴿فائدة﴾ ذكر اسم الله تعالى مع التصد على الذبيحة  
باي صيغة كان كاف في المحل (كذا في المحل المذكور  
من الخانية) فلو قال الحمد لله أو سبحان الله أو الله  
أكبر مع التصد للذبح كفي أما إذا لم يكن له قصد الذبح  
بل لآخر لا تحل

﴿مسائل الوديعة﴾

مطلب

الرد الصريح في الوديعة  
باف للصان

﴿فائدة﴾ الرد الصريح في الوديعة نافذ للضمان  
(كذا في الخانية أول كتاب الوديعة) بيانه رجل وضع  
ثوبه بين يدي آخر وقال هو وديعة عندك فقال  
ذلك الآخر لا أقبل ثم ذهب وضاع الثوب لا يكون  
ضامنا بخلاف ما إذا وضع ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا  
فلم يرد ذلك الآخر صريحا بل سكت وضاع الثوب  
فإنه يضمن لأن هذا أيداع عرفا

مطلب

قول الرجل ابن اضع  
حاجتي وقول الآخر  
في محل كذا

﴿فائدة﴾ قول الرجل ابن اضع حاجتي وقول  
الآخر في محل كذا أيداع وقبول (كذا في المحل المذكور  
من الخانية) بيانه رجل جاء بدابته إلى الخان فقال ابن  
أربطها فلجابه صاحب الخان في محل كذا فضاغت الدابة

لعدم الحفظ كان صاحب الخان ضامناً لان قول  
صاحب الدابة اين اربطها ابداع وقول صاحب الخان  
في محل كذا قبول ومثله الحملي لو قال له الرجل  
اين اضع حوائجي فقال هنا فهو الاول سواء وكذلك  
اذا وضع حوائجه برأى من الحملي يكون الحملي ضامناً  
ان لم يكن له ثباني حاضر (كذا افاده)

مطلب

﴿فائدة﴾ قول المودع ذهبت الوديعة ولا ادري  
كيف ذهبت ناف للضمان (كذا في الخاتمة في فصل  
فيما يضمن المودع) والقول قوله يمينه والمودع والدلال  
في ذلك سواء بخلاف ما لو قال نسيت اين وضعتها  
فانه يكون ضامناً وفرق بعضهم بين قوله ذهب ولا  
ادري كيف ذهب وبين قوله لا ادري كيف ذهب  
فضمن في الثانية دون الاولى قال شمس الامة السرخسي  
رحمة الله تعالى الاصح انه لا يضمن على كل حال (كذا  
افاده في المحل المذكور)

قول المودع ذهب  
الوديعة ولا ادري كيف  
ذهبت ناف للضمان

مطلب

﴿فائدة﴾ للمودع ان يدفع الوديعة الى من في عياله ان  
كان غير منهم (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال  
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه

للمودع ان يدفع  
الوديعة الى من في  
عياله لو ان لم يكن متباً

كان في نفقته او لم يكن) كذا افاده هناك وفسر السكنى  
آخر فصل ما يعد تضييعاً فقال ان يدخل كل واحد  
منها على صاحبه بغير اذن بخلاف ما لو كان لكل  
مفتاح على حدة ومفتاح

**مطلب** **فائدة** رد الوديعة الى من في عيال المودع لا  
يبرأ (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم نقل بعده  
قولاً بالبراءة ولم يرجح غير انه قدم الاول فكان عليه  
المعول كما هو حاله

**مطلب** **فائدة** الاب والوصي والقاضي يملكون الايداع  
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وذكر اشياء اذا  
ملكها الانسان فليس له ان يملك غيره لا قبل القبض  
ولا بعده وتأتي مرتبة هنا

**مطلب** **فائدة** المرتهن لا يملك ان يرهن بغير اذن  
الراهن (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فان فعل  
وهلك الرهن كان ضامناً والراهن بالخيار ضمن ايها  
شاء فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني  
رجع على الاول

**مطلب** **فائدة** المودع لا يملك الايداع عند الاجنبي  
المودع لا يملك الايداع عند الاجنبي



(كذا في الحل المذكور) وهي من المسائل التي حدثناك

عنها

﴿قاعدة﴾ الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره

(كذا في الحل المذكور من الخانية) وهذا مقيد فيما اذا

لم ياذن له الموكل اما اذا اذن له فيصح

﴿فائدة﴾ المستاجر ملبوسا او مركوبا لا يملك

ايجار غيره (كذا ذكره في الحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ المستعير ملبوسا او مركوبا ليس له ان

يعير (كذا في الحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ المضارب لا يدفع الى غيره مضاربة الا

بإذن (كذا في الحل المذكور من الخانية) وله ان

يشارك عنانا كما له ان يبضع

﴿فائدة﴾ المستبضع لا يملك الابضاع قال في الحل

المذكور من الخانية فان ابضع وهلك فلرب المال

ان يضمن ايها شاء وان سلم وحصل ربح كان كله

لرب المال

﴿فائدة﴾ المستبضع لا يملك الايداع (كذا في

الحل المذكور من الخانية)

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك

ان يوكل غيره

مطلب

المستاجر ملبوسا او

مركوبا لا يملك الايجار

من غيره

مطلب

المستعير ملبوسا او

مركوبا لا يملك ان يعير

مطلب

المضارب لا يدفع لغيره

مضاربة الا باذن

مطلب

المستبضع لا يملك

الابضاع

مطلب

المستبضع لا يملك

الايداع

مطلب

المودع اذا عاد الى  
الوفاق

﴿فائدة﴾ المودع متى عاد الى الوفاق خرج من  
الضمان (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) يئنه رجل  
اودع عند آخر ودبعة فدفعها المودع الى اجني ثم  
اخذها بعد ذلك وهلكت برئ من الضمان لما قلنا

مطلب

المرعن اذا عاد الى  
الوفاق

﴿فائدة﴾ المرهن متى عاد الى الوفاق خرج عن  
الضمان (كذا افاده في الخاتمة في فصل فيما يضمن  
المودع) يئنه رجل رهن عند آخر ثوباً فرهنة المرهن  
عند بكر ثم افسكه منه ورجع به فهلك بعد ذلك عنده  
برئ عن الضمان

مطلب

خالف في الاجارة  
والاجارة ثم عاد الى  
الوفاق لا يبرأ

﴿قاعدة﴾ الاجارة والاعارة اذا خالف فيها ثم  
عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان (كذا في الفصل  
المذكور من الخاتمة) يئنه رجل استلجر واستعار ثم  
فعل ما لا يملكه بان استلجر دابة فاعارها او اجرها  
او استعارها فاعارها ثم عاد الى الوفاق بان رجعت  
اليه وهلكت فانه يضمن

عبد المودع اذا اتلف  
الودبعة

﴿فائدة﴾ عبد المودع اذا اتلف الودبعة كان  
لصاحبها يعة في دينه (كذا في الحل المذكور من  
الخاتمة) ثم ذكر لو ان مولى العبد باعه قبل ان يستوفي

رب الوديعة حقه وفصل في المسألة ونصه رجل  
اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقت ثم  
وجد المولى بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع  
المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بينة على ان  
العبد سرق الوديعة واتلفها فهو بالخيار ان شاء اجاز  
البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه هو في  
دينه لانه ظهر ان المولى باع عبداً مديوناً وان لم يكن  
له بينة فله ان يحلف مولاه على العلم فان حلف لا يثبت  
الدين وان نكل فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك  
كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه سواء وان انكر  
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن  
ياخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر في حق المولى  
دون المشتري . انتهى

﴿قاعدة﴾ كل من له ان يعير كان له ان يودع  
ومن لم يمكن له ان يعير ليس له ان يودع (كذا في  
الحل المذكور) ثم قال وذكر شمس الائمة السرخسي  
رحمة الله تعالى ان المستعير لا يملك الاداع مطلقاً ولو  
فعل كان ضامناً

مطلب  
من له ان يعير له ان  
يودع

﴿فائدة﴾ للمرأة ان تشاؤل النفقة من وديعة الزوج عند رجل ان كانت ما يصلح للنفقة والرجل مقر بالوديعة والنكاح بشرط امر القاضي (كذا افاده في المحل المذكور من الحاشية) ثم فسر ما يصلح للنفقة فقال اذا كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات كطعام او كسوة ثم قال بعدها والدين اذا كان للغائب على رجل والغرم يقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة . انتهى \* ولما قيدنا اعتراف الرجل بالوديعة والنكاح لانه لو كان منكراً كان القول قوله ولا يمين عليه اذ لا خصومة واليمين يعتمد صحة الدعوى كما مر فلا تنس وقلنا بشرط امر القاضي لانه لو دفع بلا امر القاضي كان ضامناً قريباً كان او اجنبياً

﴿فائدة﴾ دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب ليس بتضييع لها (كذا افاده في المحل المذكور) فاذا دفن المودع الوديعة في داره او بستانه المحفوظين ثم نسي محلها لا يكون ضامناً

مطلب  
المرأة اخذ النفقة من  
وديعة زوجها ان  
كانت ما يصلح لها

مطلب  
دفن الوديعة في محل  
محفوظ بالباب ليس  
بتضييع لها

﴿فائدة﴾ إذا أكره المودع على دفع الوديعة بطلب  
عضو برئ عن الضمان والأفلا (كذا في المحامية في  
فصل ما يعد تضييعاً)

مطلب  
إذا أكره المودع دفع  
الوديعة

﴿فائدة﴾ مودع اثنين ليس له أن يدفع لاحدهما  
بغية الآخر (كذا إفاده في الفصل المذكور) ونص  
ثلاثة أودعوا رجلاً مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد  
منا حتى نحضر جميعاً فدفع الى احدهم سهمه قال ابو  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في القياس يكون ضامناً  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لا  
يضمن . انتهى \* وقال في الفصل قبله رجلان أودعا  
ثوباً عند آخر وقالوا له لا تدفع الا الينا جميعاً فدفع الى  
احدهما كان ضامناً قولاً واحداً والفرق بين المسألتين  
ظاهر

مطلب  
مودع الاثنين ليس له  
أن يدفع الى احدهما

﴿فائدة﴾ كل ما كان امانة لا يصير مضموناً بتغير  
الوصف (كذا إفاده في الفصل المذكور من المحامية)  
بيانه رجل أودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب  
الوديعة اقترض الوديعة المذكورة من المودع قال ابو  
حنيفة رحمه الله تعالى لا تخرج الالف من الوديعة حتى

مطلب  
ما كان امانة لا يصير  
مضموناً بتغير الرصف

تصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل  
يده اليها لا يضمن ثم قال وكذلك في كل ما كان  
اصله امانة ومثله لو قال المودع لصاحب الوديعة  
ايذن لي ان ابيع واشتري لانه مؤتمن (كذا افاده)

مسائل العارية

فائدة للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس  
(كما اول كتاب العارية من الخانية)

فائدة رد العارية مع من كان في عيال المستعير  
برائة عن الضمان (كذا في الخانية من المحل المذكور)  
وقد مر تفسير من يكون في العيال فارجع اليه في  
الوديعة

فائدة رد العارية الى من كان في عيال المعير  
برائة عن الضمان (كذا في المحل المذكور من الخانية)  
ومثله رد المصوب الى من كان في عيال المصوب  
منه على اختيار خواهر زاده (كذا افاده في المحل  
المذكور) بشرط قدرته على الحفظ

فائدة للمعير ان يسترد العارية متى شاء (كذا

مطلب

للمستعير ان يعير ما  
يتفاوت فيه الناس

مطلب

رد العارية مع من كان  
في عيال المستعير براءة  
عن الضمان

مطلب

رد العارية الى من في  
عيال المعير

مطلب

للمعير ان يسترد العارية  
متى شاء

في الحل المذكور من الخاية) قال سواء كانت الاعارة  
مطلقة او موقفة لانها غير لازمة

﴿قاعدة﴾ اعارة الارض للبناء والغرس جائزة  
(كذا في الحل المذكور) ونصه رجل استعار من آخر  
ارضا ليبنى فيها او يغرس نخلا فاعارها صاحب الارض  
لذلك ثم بدا للمالك ان ياخذ الارض كان له سواء  
كانت الاعارة مطلقة او موقفة لانها غير لازمة ثم اذا  
كانت الاعارة مطلقة فرجع المعتبر لا يضمن للمستعير  
شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه ولو كانت الاعارة  
موقفة بان قال اعرتك هذه الارض عشرين سنة لغرس  
فيها او تبني ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان  
ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس فانما يوم الاسترداد  
عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع بناءه وغراسه ولا  
يضمنه القيمة كان له ذلك اذا كان وقعها لا يضر  
بالارض فان كان يضر كان لصاحب الارض ان يملك  
الغراس والبناء بالقيمة . انتهى . ومراده بالضرر كما  
فسره في الوقف عند ذكر هذه المسألة بان تعطل  
الارض بسبب الحفر فارجع اليه هناك

مطلب

اعارة الارض للبناء  
والغرس جائزة

﴿قاعدة﴾ موت المعبر أو المستعبر يبطل للعارة (كذا  
في المحل المذكور) قال وإذا مات المستعبر أو المعبر يبطل  
العارة كما يبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين  
﴿قاعدة﴾ مؤنة رد العارية على المستعبر (كذا في  
المحل المذكور من الخاتبة) قال رجل استعار دابة  
من آخر عارية مؤقتة فلم يردها على صاحبها بعد مضي  
الوقت حتى هلك بضمن قيمتها لأن رد العارية على  
المستعبر ومؤنة ردّها عليه وفي الوديعة تكون على  
صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة  
تكون على الآجر (كذا إفاده)

﴿قاعدة﴾ مرجوع المستعبر إلى الوفاق لا يفي الضمان  
(كذا في الخاتبة من المحل المذكور) بيانه رجل استعار  
من رجل دابة عارية مؤقتة ومضى مكلفاً معلوماً فجاوز  
ثم ردها إلى المكان المعين المأذون به فهلك بعد ذلك  
في يده كان ضامناً أما في الوديعة إذا البسها حتى ضمن  
ثم خلع وعاد إلى الوفاق فهلك بعد ذلك في يده عن  
الضمان وقد مر في الوديعة

﴿قاعدة﴾ شرط الضمان على المستعبر باطل (كذا  
في المحل المذكور من الخاتبة) بيانه رجل استعار  
من رجل دابة عارية مؤقتة ومضى مكلفاً معلوماً فجاوز  
ثم ردها إلى المكان المعين المأذون به فهلك بعد ذلك  
في يده كان ضامناً أما في الوديعة إذا البسها حتى ضمن  
ثم خلع وعاد إلى الوفاق فهلك بعد ذلك في يده عن  
الضمان وقد مر في الوديعة

مطلب  
موت المعبر أو المستعبر  
يبطل للعارة  
مطلب  
مؤنة رد العارية على  
المستعبر

مطلب  
رجوع المستعبر إلى  
الوفاق لا يفي الضمان

مطلب  
شرط الضمان على المستعبر  
باطل



في الحل المذكور من الخاتمة) قال رجل اعاد شيئاً  
وشرط ان يكون المستعير ضامناً ان ملك في يده لا يصح  
هذا الضمان ولا يكون ضامناً عندنا

﴿فائدة﴾ للمستعير مطلقاً ان يعبر تفاوت او لم  
يتفاوت (كذا افاده في الحل المذكور) قال رجل  
استعار حماراً في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق  
له الرجوع فسلم الحمار لرجل ليذهب به الى الرستاق  
ويسلمه الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا ان  
كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان  
ضامناً بالدفع الى غيره وان استعار مطلقاً لا يكون  
ضامناً لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يعبر غيره سواء  
كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الاتفاع به  
كالركوب واللبس او لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل  
وان كانت ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان  
ضامناً لان في هذا الوجه ليس له ان يعبر غيره فليس له  
ان يدفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا  
يملك الايداع ولو قال المعير لا تدفع الى غيره فدفع الى  
غيره كان ضامناً على كل حال انتهى فظهر من هذا ان

مطلب

للمعير ان يعبر  
مطلقاً

المائدة اول الباب مفيدة في العارية المفيدة فليكن  
على ذكر منك

مطلب  
المستعير في المصلحة  
بملك الايداع

﴿فائدة﴾ المستعير في المصلحة بملك الايداع (كذا)  
افاده آخر الفصل المذكور من الخاتمة (قال رجل  
استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره  
لبسهما فضاغت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله تعالى ان كان المستعير شرط في  
العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة فلا  
يملك الايداع وان لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك  
الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد رحمه  
الله تعالى في السير ان المستعير اذا اودع عند من ليس  
في عياله كان ضامنا والله تعالى اعلم

مطلب  
الصبي المأذون اذا  
اعار ما له صحت

﴿فائدة﴾ الصبي المأذون اذا اعار ما له صحت  
اعارته (كذا ذكر في الخاتمة في فصل المستعير اذا لم  
يدفع بعد الطلب)

مطلب  
اذا ملك الرهن  
بالاستعمال بالافئ

﴿فائدة﴾ اذا ملك الرهن حال الاستعمال  
بالاذن لا يهلك بالدين (كذا افاده في الخاتمة في  
الفصل المذكور) ونصه رجل رهن عند رجل خاتما

وقال للرهين نختم به فختم به وهلك الخاتم لا يهلك  
بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو انه  
نختم به ثم اخرجته وهلك بعد ذلك يهلك بالدين لانه  
عاد رهنا . انتهى \* يؤخذ من هذا ان الرهن ينقلب  
عارية كما هو ظاهر

﴿قاعدة﴾ نفقة المستعار تكون على المستعير (كذا  
في الخاتمة من المحل المذكور) قال ولو استعار رجل  
من رجل عبداً فطعام العبد يكون على المستعير لان  
نفقة المستعار تكون على المستعير وطعام الوديعة على  
المالك . انتهى

﴿قاعدة﴾ العلم بالرضا يبيح الحرمة (كذا في  
الخاتمة آخر الفصل المذكور) قال رجل دخل كرم  
صديق له وتناول شيئاً بغير امره قال نصبر وجهه الله  
تعالى ان كان يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لا  
يأبى ولا يمنعه ارجو ان يكون لا بأس به . انتهى

﴿مسائل اللقطة﴾

﴿قاعدة﴾ رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها

مطلب  
نفقة المستعار

مطلب  
العلم بالرضا يبيح الحرمة

مطلب  
رفع اللقطة لصاحبها  
افضل من تركها

( كذا في الخانية اول كتاب اللقطة ) ونصه رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة علمائنا وقال بعضهم يحل رفعها وتركها افضل وقالت المنقشة لا يحل رفعها والصحيح قول علمائنا رحمهم الله تعالى خصوصاً في زماننا سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير او عرضاً او شاة او حجاراً او بغلاً او فرساً او ابلاً ( كذا افاده في المحل المذكور )

مطلب  
اتفق الملتقط على اللقطة من ماله

﴿فائدة﴾ الملتقط اذا اشهد حين الرفع انه يدفعها لصاحبها كانت امانة وان لم يشهد كان غاصباً ( كذا في المحل المذكور من الخانية ) ثم قال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي امانة على كل حال

﴿فائدة﴾ لا يجبر الملتقط على الدفع الى المحل ( كذا في الخانية من المحل المذكور ) يائة رجل وجد لقطة فاتي آخر وذكر له جميع حلالها فقال الملتقط لا اسلمها الا ببرهان شرعي اي البينة لا يجبر على الدفع

مطلب  
لا يجبر الملتقط على الدفع الى المحل

لأنه لو دفعها له بغير قضاء ثم جاء آخر ولد عاها وكانت  
ملكك بضمها المالك

﴿فائدة﴾ رفع البعير يكون للأخذ إن لم يكن المحل  
مهيئاً لذلك (كذا ذكر في الخاتمة من المحل المذكور)  
وبهذا ظهر أن الأخذ إن كان من محل أعد لهذا بأن  
حجر أو بني له حوائط فليس له الأخذ وإن كان من  
العلاء فيكون ذلك للأخذ

مطلب  
رفع البعير يكون للأخذ

﴿فائدة﴾ تناول التمار الساقطة تحت الأشجار خارج  
المصر إذا كانت مما لا يبقى يسمعه أخذها ما لم يعلم النهي  
(كذا في الخاتمة من محل المذكور) ثم قال وإن كانت  
على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذ إلا أن يعلم أنهم لا  
يشحون فله الأكل دون أن يحمل (كذا في المحل  
المذكور)

تناول التمار الساقطة  
تحت الأشجار خارج  
المصر

﴿فائدة﴾ المزارع إذا التقط السابل بعد ما حصد  
الزرع وجمعه كانت له خاصة (كذا في الخاتمة من  
المحل المذكور) لأنه لو لم يلتقطها ذاك التقطها الفقهاء

مطلب  
المزارع إذا التقط  
السابل

﴿فائدة﴾ الملتقط إذا أعاد اللقطة إلى محلها برئ  
عن الضمان (كذا في المحل المذكور) ثم قال ولم يفصل

مطلب  
الملتقط إذا أعاد اللقطة  
إلى محلها

في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان واجادها  
وبين ما اذا اعادها قبل ان تحول قال الفقيه ابو  
جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا اجادها قبل ان  
يحول اما اذا اعاد بعدما تحول يكون ضامناً واليه  
اشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا  
اخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها لياكلها لا يبرأ عن  
الضمان ما لم يدفعها لصاحبها لانه كان غاصباً . انتهى  
﴿ فائدة ﴾ الغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك  
من كل وجه ( كذا في الخاتمة من الحل المذكور ) ثم  
قال وقيل على قول زفر رحمه الله تعالى يبرأ عن  
الضمان فيما لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وبركها  
في مكانها على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يكون  
ضامناً وعلى قول زفر لا يكون ضامناً . انتهى

مطلب

الغاصب لا يبرأ الا  
بالرد على المالك

﴿ فائدة ﴾ الفرخ لصاحب الاثني ( كذا في الخاتمة  
من الحل المذكور ) قال ولو كان له حمام فجاء حمام  
آخر وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الاثني لانه نزع ملكه  
ويكره امساك الحمام ان كان يضر بالناس . انتهى  
﴿ فائدة ﴾ لا خصومة بين الملتقطين ( كذا في

مطلب

الفرخ لصاحب الاثني

مطلب

لا خصومة بين  
الملتقطين

الخاتمة من الحل المذكور) بيانه رجل وجد لقطه  
فضاعت منه ثم وجدها في يد آخر لا خصومة بينه  
وبين الملتقط الثاني ثم قال بخلاف الوديعة فانه يكون  
له ان يأخذها من الثاني لان في اللقطه الثاني كالاول  
وليس الثاني كالاول في ثبوت اليد في الوديعة (كذا  
افاده)

﴿فائدة﴾ الاتفاق بامر القاضي كالاتفاق بامر  
المالك (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) بيانه  
رجل التقط شاة او بعيراً فاسم القاضي ان يتفق من  
ماله في العلف فانفق ثم مات واتى بعد ذلك صاحبها  
كان له ان يرجع بما انفق لان الاتفاق بامر القاضي  
كالاتفاق بامر المالك

مطلب  
الاتفاق بامر القاضي  
كالاتفاق بامر المالك

﴿فائدة﴾ اذا اختلف الملتقط والمالك فقال  
المالك غصبته وقال الآخر لقطه وكانت ملكك كان  
القول قول المالك فبضمن الملتقط وان اتفقا على  
اللقطة واختلفا في اخذها ليردها فكذلك عند ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون ضامناً الا ان يقيم  
البينة على الاشهاد للرد فان لم يكن بينة قال ابو

مطلب  
اختلف الملتقط  
والمالك

يوسف رحمه الله تعالى القول قول المنتقط بيمينه انه ما اخذها الا ليعرفها ولا يكون ضامنا ( كذا افاده )

﴿ مسائل اللقيط ﴾

﴿ فائدة ﴾ نفقة اللقيط وجبايته في بيت المال  
( كذا في الخانية اول كتاب اللقيط ) ولو ترك ارضا  
بموته فهو لبيت المال ايضا

﴿ فائدة ﴾ اللقيط حر مسلم ( كذا في المحل المذكور  
من الخانية ) حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه  
﴿ قاعدة ﴾ لا يملك المنتقط على اللقيط تصرفا وليس  
له سوى الحفظ ( كذا في الخانية من المحل المذكور )  
فلا يملك بيعا ولا شراء ولا نكاحا وليس له ان يخفنه  
فان فعل وهلك كان ضامنا ( كذا افاده )

﴿ مسائل المحظور والاباحة ﴾

﴿ فائدة ﴾ اشترى بالدرهم المغصوبة طعاما ولم  
يصف العقد اليها حل الاكل منها ( كذا في اول حظر  
الخانية ) ثم قال اذا اضاف العقد اليها كره له ان ياكل  
يخف العقد اليها



او يطعم غيره هذا اذا نقد الثمن منها وان نقدته من ماله لا يكن

قاعدة في الاصل في الاشياء الاباحة (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال رجل دخل على سلطان فقدم اليه شيئا من المأكول قالوا ان اكل منها لا بأس اشتراه بالثمن او لم يشتريه الا ان هذا الرجل ان كان يعلم ان السلطان غصبة فعليه ان لا يجمل له ان ياكل من ذلك ثم قال بعد ذلك ولانه لم يعلم بالحكمة والاصل في الاشياء الاباحة (كذا افاده)

قاعدة في كل مسلم دعي الى دار كتابي حل له ان يذهب وياكل (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال لان هذا نوع من البر وإياه ليس بمحرم بل هو مندوب قاعدة في الاصل لمن لا يجمل له اخذ الصدقة ان لا يقبل جائزة السلطان (كذا في الخانية من المحل المذكور)

قاعدة في المعلم اخذ اجر مثله في زماننا (كذا في المحل المذكور) مراده بذلك معلم الاولاد القرآن قال وحكي عن ابي الليث الحافظ رحمه الله تعالى قال

مطلب  
الاصل في الاشياء  
الاباحة

مطلب  
مسلم دعي الى دار  
كتابي

مطلب  
الافضل لمن لا يجمل  
له اخذ الصدقة ان  
لا يقبل جائزة

السلطان  
مطلب  
اخذ الاجرة على  
تعليم القرآن

كنت افني بثلاثة اشياء فرجعت عنها كنت افني ان  
لا يعمل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وان لا يعمل  
للعالم ان يدخل على السلطان وان لا ينبغي لصاحب  
العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعو له شيئاً  
فرجعت عنها . انتهى \* قلت . وعلة ذلك لما يلزم  
على الاولى من هجر القرآن . والثانية ما راي ما عليه  
السلاطين من الظلم لعل ان يردعه العالم . والثالثة  
ما راي ما عليه اهل القرى من الجهل فلعل ان يكون  
سبباً لانقاذهم ان لم يكن عن الكل فعن البعض كما نكر  
ذلك في غير محل

مطلب

ليس لغني في بيت المال  
نصيب الا ان يكون  
عاملاً الخ

﴿فائدة﴾ ليس لغني في بيت المال نصيب الا ان  
يكون عاملاً او قاضياً وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقهاء  
فرغ نفسه لتعليم الناس او القرآن (كذا في الخانية من  
المحل المذكور)

مطلب

يجوز اكل ثمر شجرة بارزة  
للطريق اذا سقط

﴿فائدة﴾ الشجرة اذا كانت بارزة اغصانها الى  
الطريق وسقط من ثمرها فيه جاز اكله (كذا في المحل  
المذكور) ونصه وسع في هذا من علماء السلف من لا يشك  
في زهدهم فلا تخالفتهم

﴿فائدة﴾ يكره الأكل فوق الشبع (كذا في الخانية من المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ يكره التداءي بكل حرام (كذا في المحل المذكور) قال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم (كذا ذكره)

﴿فائدة﴾ وضع العين على الجروح ان علم فيه شفاء جاز (كذا في المحل المذكور) وذكر كتابة شيء من القرآن بالدم على جبهته من رغب والكتابة على جلد الميت فقال فيها ان كان في ذلك شفاء جاز ثم قال وعن ابي نصر بن سلام رحمه الله تعالى معنى الحديث التي لا يعلم فيها الشفاء اما اذا علم الشفاء فلا بأس الا ترى ان العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطراب

﴿فائدة﴾ من لم يجب دعوة من اولم لعرس اثم (كذا في المحل المذكور) ثم قال رجل بنى بامرأة ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو جيرانه والاقرباء والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اولم ولو بشاة

﴿فائدة﴾ لا بأس بضرب الدف في العرس

مطلب  
يكره الأكل فوق الشبع

مطلب  
يكره التداءي بكل حرام

مطلب  
في وضع العين على الجروح

مطلب  
من لم يجب دعوة العرس

مطلب  
لا بأس بضرب الدف في العرس

(كذا في المحل المذكور) وعلى ذلك بالشهير والاعلان

مطلب  
اتخاذ الضيافة في ايام  
المصيبة مكروه

﴿فائدة﴾ اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة مكروه (كذا في المحل المذكور) قال لانها ايام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسرور وان اتخذوا طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين فان كان في الورثة صغير لا يتخذ ذلك من التركة

مطلب  
من اظهر النسق في داره

﴿فائدة﴾ كل من اظهر النسق في داره ينهي للامام ان يتقدم اليه ابلاء للعذر فان كتب عن ذلك لا يتعرض له ولن لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذبه سياطا ولن شاء ازعمه عن داره (كذا في المحل المذكور)

مطلب  
ما تنظره المرأة من  
الاجني

﴿فائدة﴾ للمرأة ان تنظر من الاجني سوى ما بين السرة الى ماتحت الركبة (كذا في المحل المذكور من باب ما يكره من النظر والمس)

مطلب  
ما ينظره الرجل من  
الاجنية

﴿فائدة﴾ الرجل ينظر من الاجنية الى وجهها وكفها حرا كان او عبدا محبوا كان او لا (كذا في المحل المذكور) وبعض المشايخ رخصوا في المحبوب

الذي جف مأواه والاصح انه لا يرخص ( كذا  
افاده )

﴿فائدة﴾ الشاهد والحاكم له ان ينظر الى وجه المرأة  
وان خشي الشهوة ( كذا في الحل المذكور )

﴿فائدة﴾ تقبيل الرجل شيئا من رجل مكروه  
( كذا في الحل المذكور ) ثم قال وهذا عند ابي خيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابي يوسف على وجه المسرة  
دون الشهوة يجوز وكذلك عندهما فلعل الاول محمول  
على الشهوة

﴿قاعدة﴾ الضرورات تبيح المحظورات فللمحجم ان  
ينظر فرج البالغ عند الختان ومثله القابلة عند الولادة  
ثم قال ولو صي الاب والجد ان يختن الصغير ويحجبه  
ويداويه ويبطرقه وجراحته ويقبض له الهبة ويشترى  
ويبيع ويؤجر داره ويزوج امته ولا يزوج عبده ( كذا  
ذكره في الحل المزبور )

﴿فائدة﴾ خصاء البهائم جائز بخلاف الآدمي ( كذا  
في فصل الختان من الخاتمة )

﴿فائدة﴾ يضمن صاحب الكلب العتور ما جنى

مطلب

للفاعد والمحاكم النظر

لوجه المرأة

مطلب

تقبيل الرجل شيئا من

رجل مكروه

مطلب

الضرورات تبيح

المحظورات

مطلب

خصاء البهائم

مطلب

يضمن صاحب الكلب

العتور ما جنى

ان تقدموا اليه في ذلك والأفلا (كذا في المحل المذكور)

مطلب .  
افتراض المحرر جاز

﴿فائدة﴾ افتراض المحرر جاز (كذا في المحل المذكور) قال وكذا الوسائد والمرافق والبسط والستور وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكن جميع ذلك

مطلب  
يستحب الفرار مما يخشى ضرره

﴿فائدة﴾ يستحب الفرار من كل ما يخشى ضرره كالفرار من البيت إلى النضاء عند الزلزلة والاسراع في جنب الحائط المائل وما أشبه ذلك قال في المحل المذكور خلافا لما قاله بعض الناس من عدم الفرار من الزلزلة بل يستحب ذلك لما روي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مر على هدف مائل فأسرع المشي قيل له أتفر من قضاء الله قال عليه الصلاة والسلام فراري من قضاء الله تعالى بقضائه . انتهى \* قلت . وخرج عن الفائدة الجهاد كما في شرح السير فان الثبات هناك محتم

مطلب  
يقبل قول الواحد العدل في الأدبانات

﴿قاعدة﴾ قول الواحد العدل مقبول في الأدبانات (كذا في الخاتمة في فصل فيما يقبل فيه قول الواحد)

ولا تشترط الحرية ولا الذكورة ( كذا في الهندية من  
الفصل المذكور ) ثم قال كالأخبار بالحل والمحرمة  
والنجاسة والطهارة

﴿قاعدة﴾ المستور بمنزلة الفاسق في الأخبار بالديانات  
( كذا في الحل المذكور من الخاتمة ) ثم قال هذا  
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أن المستور فيه أي في خبر الديانات كالعدل  
والمأخوذ به ظاهر الرواية لأن العدالة شرط وما كان  
شرطاً لا يكتفي بوجوده من حيث الظاهر . انتهى

مطلب .

المستور بمنزلة الفاسق  
في الأخبار بالديانات

﴿قاعدة﴾ إذا تعارض خبر الواحد والمثنى واستويا  
أخذ بقول المثنى ( كذا في الحل المذكور من الخاتمة )  
كمن دخل على جماعة يأكلون فقال له ثقة هذه ذبيحة  
مجوسي وهذا شراب داخله خمر وأخبره ثقتان بالطهارة  
والحل فإنه يأخذ بقول المثنى لأنه مرجح ( كذا إفاده )

مطلب

تعارض خبر الواحد  
والمثنى

﴿قاعدة﴾ حق الله تعالى يثبت بخبر الواحد العدل  
( كذا في الحل المذكور من الخاتمة ) وذلك كالتفسير  
لما تقدم وهو القبول في الديانات قال مسلم اشترى لحماً  
وقبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة مجوسي فإنه لا يجوز

مطلب

يثبت حق الله بخبر  
الواحد العدل

له ان ياكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبر بحرمة العين  
وبطلان الملك وحرمة العين حتى الله تعالى فيثبت  
بخبر الواحد واما بطلان الملك فلا يثبت بخبر الواحد  
وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فتثبت  
الحرمة مع بقاء الملك (كذا افاده في المحل المذكور)  
﴿قاعدة﴾ قول الواحد العدل حجة في حقوق  
العباد للتنزه (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه  
رجل في يده طعام فاخذن لغيره بالتناول منه فاخبره  
عدل ان ذلك الطعام غصب في يده والذي في يده  
ينكره ويبرع انه له ان تنزهه ولم ياكل كان افضل وان لم  
يتنزه كان في سعة من ذلك لما قلنا

مطلب

قول الواحد العدل  
حجة في حقوق العباد  
للتنزه

﴿قاعدة﴾ خبر الواحد ولو عبداً او صبيّاً يقبل في  
المعاملات (كذا في المحل المذكور) كما لو اتى عبد او  
صبي لرجل بشئ وقال هولك هدية ارسله فلان قال  
فان اكبر رأية انه صادق وسعة ذلك لان بعث الهدايا  
على يد الصبيان والماليك معتاد

مطلب

خبر الواحد ولو عبداً  
او صبيّاً يقبل في  
المعاملات

﴿قاعدة﴾ العمل باكبر الرأي جائز (كذا في  
الخاتمة من المحل المذكور) وفروع هذه القاعدة اكثر

مطلب

العمل باكبر الرأي  
جائز



من ان تحصر على الخصوص في العبادات فان قيل هل  
يجوز العمل باكبر الراي في حق الغير كما في حق النفس  
قلت يجوز ايضا في حق الغير للضرورة وصورته ما ذكر  
في الخاتمة وفي شرح الدرر اما ما في الخاتمة فقال في  
الحل المذكور رجل دخل على غيره ليلاً وهو شاهر سيفه  
او ما د رعه بسدده نحوه وهو لا يدري انه لص او هارب  
من اللصوص فانه يحكم رأيه فان كان في اكبر رأيه انه  
لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب  
المنزل يخاف ان منعه او صاحبه يقتله بالمبادرة  
بالضرب كان لصاحب المنزل ان يقتله . انتهى

❦ فائدة ❦ ينبغي لمن سمع قارئاً يلحن في القرآن أن  
يرده الى الصواب (كذا في فصل التسبيح من الخاتمة)  
ثم قال الا ان يخاف ان تقع بينهما عداوة فيحشدر يسعه  
ان لا يتعرض له

❦ فائدة ❦ الدعاء للساهي افضل من تركه (كذا في  
الحل المذكور) بيانه رجل يدعو الله تعالى وقلبه ساوٍ  
ولا يمكنه الحضور فالدعاء افضل من تركه

❦ فائدة ❦ قارئ القرآن لا يقوم الا لعالم او ولد او

مطلب

سمع من يلحن بالقرآن

ينبغي ان يرده

مطلب

الدعاء للساهي افضل

من تركه

مطلب

لا يقوم قارئ القرآن

الا لعالم او ولد او استاذ

استاذ (كذا في المحل المذكور) قال قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو واحد فدخل واحد من الاجلة أو ذو شرف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو استاذه الذي علمه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز . انتهى

مطلب  
يجب على من سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلي عليه صلى الله تعالى عليه وسلم

﴿فائدة﴾ يجب على من سمع اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلي عليه (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم يجب مرة وقال بعضهم كل مرة ثم اذا سمع قارئ القرآن اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا يمضي في قراءته واذا صلى بعد فراغه كان حسناً واذا سمع الاذان فالافضل له ان يمسك عن القراءة (كذا في المحل المذكور)

مطلب  
لا ينبغي السلام على قارئ القرآن  
مطلب  
لا يجب رد السلام على السائل .

﴿فائدة﴾ لا ينبغي السلام على قارئ القرآن (كذا في المحل المذكور) ثم اذا سلم فعلى اختيار الفقيه ابي الليث يجب الرد (كذا افاده) .  
﴿فائدة﴾ السائل اذا سلم لا يجب رد السلام عليه

(كذا في المحل المذكور) قال وكذا السلام على الناضي  
عند الخاصة لا يجب ان يرد وكذا السلام على من في  
حاجه وكذا وقت الخطبة

﴿فائدة﴾ ابتداء المسلم الكافر بالسلام مكروه (كذا  
في المحل المذكور) ثم قال اما اذا بدأ الكافر بالسلام  
فلا بأس بان يرد عليه لحديث مرفوع الى رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم  
ثم قال ويكره للمسلم مصافحة الذي

مطلب  
ابتداء المسلم الكافر  
بالسلام مكروه

﴿فائدة﴾ اذا التقى فارس ورجل يسم الفارس (كذا  
في المحل المذكور) قال وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا  
يسلم الرجل أولاً وان سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان  
كانت عجوزاً رد السلام عليها بصوت سمعه وان  
كانت شابة رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على  
اجنبية فالجواب فيه على العكس (كذا افاده)

مطلب  
يسلم الفارس على الرجل

﴿فائدة﴾ تشييت العاطس ان حمد واجب (كذا  
في الهندية) ونصه تشييت العاطس واجب ان حمد  
العاطس فيشمنه الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير  
(كذا في السراجية) . انتهى . وفي الخاتمة عبر ينبغي

مطلب  
يجب تشييت العاطس  
ان حمد الله تعالى

والعبارة واحدة

مطلب  
الاولى ان لا يقبل يد غير  
العالم والسلطان

﴿فائدة﴾ الاولى ان لا يقبل يد غير العالم والسلطان  
(خاتمة من المحل المذكور) وقال ما نصه ولا باس  
بتقيل يد العالم والسلطان وتكلموا في تقيل يد غيرها  
قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا باس  
والاولى ان لا يقبل

مطلب  
لا باس بالاستخبار  
والاخبار

﴿فائدة﴾ لا باس بالاستخبار والاخبار على الصحيح  
(كذا في الخاتمة) وقال بعضهم لا يكره الاستخبار  
ويكره الاخبار والمراد سؤال الرجل غيره عن الاخبار  
المحدث في البلد

مطلب  
في تعليم اهل الذمة  
القرآن والفقه

﴿فائدة﴾ لا باس بتعليم اهل الذمة القرآن والفقه  
(كذا في المحل المذكور) وعمله فقال لانه عسى ان  
يهتدي الى الاسلام فيسلم الا انه لا يمس المصحف .

انتهى

مطلب  
من اراد بزل صاحبه  
بكفر كثر

﴿فائدة﴾ من اراد ان يزل صاحبه بكفر كفر  
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قال واما تعليم  
الكلام والمناظرة فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه  
حكى ان حماد ابن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كان يتكلم

حكاية الامام مع ابنه  
حماد

في علم الكلام فيها ابو عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فما بالك تنهاني فقال له يا ابي كما تتكلم وكل واحد منا كان الطير على راسه مخافة ان يزل صاحبه واتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه بكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه

مطلب

يحوز السبق في اربعة

﴿قاعدة﴾ يحوز السبق في اربعة الابل والخيول والسمم والقدم (كذا في الحل المذكور من الخانية) ويحوز البذل من جانب واحد وان كان من المجانين فهو حرام الا اذا دخلا محلاً بان قال كل واحد منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فانه لا يصير مستحقاً انتهى . اقول ان دفعه المفاول عن طيب نفس حل للآخر اخذه وان ابي ان يعطيه فليس له مخاصمة هذا معني قوله دون الاستحقاق

مطلب

يجب الامر بالمعروف بان علم الامثال

﴿قاعدة﴾ الامر بالمعروف واجب اذا علم الامثال (كذا في الحل المذكور) ونصه رجل علم ان فلاناً

يتعاطى من المتكره لئلا ان يكتب الى ابيه بذلك  
قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنع الاب عن  
ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان  
اباه لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا تقع  
العداوة بينها وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان  
والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم  
يسمعون . انتهى

﴿فائدة﴾ ذكر مساوي الرجل على وجه الاهتمام  
ليس بغيبة ( كذا في المحل المذكور ) قال انما  
الغيبة ان يذكر ذلك على وجه الغضب يريد به السب  
﴿فائدة﴾ البهيمه اذا وطئت تدعى ( كذا في المحل  
المذكور ) قال رجل وطئ بهيمه قال ابو حنيفة  
رحمة الله تعالى ان كانت البهيمه للواطئ يقال له  
اذبحها واحرقها وان لم تكن للواطئ كان لصاحبها ان  
يدفعها للواطئ بالقيمة ثم يذبحها للواطئ ويحرقها ان لم  
تكن مأكولة فان كانت مما يؤكل تدعى ولا تحرق . انتهى  
قلت مرادهم بذلك ان ينقطع الحديث بذلك

﴿فائدة﴾ لا بأس بالصلاة في مسجد الغصب

مطلب  
في ذكر مساوي الرجل  
بوجه الاهتمام  
مطلب  
البيمه اذا وطئت  
تدعى

مطلب  
حكم الصلاة في مسجد  
الغصب

(كنا في المحل المذكور من الخانية) ونصه رجل بلى في  
ارض النصب مسجداً اوجماً او حانوتاً قال ابو  
يوسف رحمه الله تعالى لا يلس بالصلاة في هذا المسجد  
ولا يستأجر منه الحمام والحانوت . انتهى

﴿مسائل الجنایات﴾

﴿فائدة﴾ حكومة العدل ان ينظر الى المحني عليه لو  
كان مملوكاً كم تنقص قيمته بسبب الجنایة ( كذا في  
الخانية اول كتاب الجنایات ) ثم قال ان كنت تنقص  
عشر قيمته ففي الحر يجب عشر دينه وعلى هذا الاعتبار  
في النصف والثلث ونحو ذلك ونقل بعد ذلك قولين  
آخرين في تفسير حكومة العدل اعتبار النفقة واجرة  
الطبيب والثاني اعتبار ادنى جراحة ونسبتها اليها ثم  
قال والقوى على الاول

﴿فائدة﴾ لا قصاص فيما بعد الموضحة من عمد  
الشجاج ( كذا في الخانية من الجنایات ) وما قبلها في  
اختلاف الرواية . والشجاج احدى عشرة شجة . (١)  
الحارصة وتسمى الخادشة وهي التي تخدش ولا يخرج منها

مطلب  
في حكومة العدل

مطلب  
لا قصاص فيما بعد  
الموضحة من عمد الشجاج

ثنية (٢) والدامة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع  
(٣) والدامية وهي التي يخرج منها الدم (٤) والبافصة  
وهي التي تبضع اللحم (٥) والمتلاحة وهي التي تدق ولا  
تقطع (٦) والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين  
اللحم والعظم جلدة رقيقة (٧) والموضحة وهي التي  
توضح العظم (٨) والهاشمة وهي التي تهشم العظم (٩)  
والمنقلة وهي التي تخرج وتنقل العظم (١٠) والآمة  
وهي التي تبلغ أم الراس وهي الجلدة التي تكون فوق  
الذماغ (١١) والحماقة وهي التي تصل إلى الجوف (كذا  
في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ دية النفس تجب على العاقلة (كذا  
في المحل المذكور) قال وكذلك دية السمع والبصر  
والشم والكلاب والنوق والانزال والحذب وشعر  
الراس والحية والاذنين والحاجبين وإهداب العينين  
وأصابع اليدين والرجلين وحظفي المرأة والأفشاء إذا  
لم يمسك البول والغائط وفي الحشفة والمارن  
والأنثيين والحجين والألتين واللسان وأهواج الوجه  
وقطع فرج المرأة إذا منع الوطئ أو ضرب على الظهر

مطلب  
دية النفس تجب على  
العاقلة



فانقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ لا قصاص في الشعراي شيء كان (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ كل من نزع سن انسان عمداً او كسر بحجبه  
النصاص (كذا في المحل المذكور) ونصه ولو نزع سن  
انسان من الاصل عمداً او كسر من الاصل يجب فيه  
النصاص وكذا اذا قلعه قال بعض العلماء يؤخذ من  
الجاني بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه  
وان كسر بعض السن ولم يعد الباقي يجب النصاص  
بقطع قدر ما كسر بالمبرد . انتهى

﴿فائدة﴾ لا قصاص في عين الاحول (كذا في  
الخانية من المحل المذكور) قال لا قصاص في عين الاحول  
ولا في موضحة الاصلع الا ان يكون الشاج كذلك قلت  
لعدم التساوي في المنفعة اما اذا كان الشاج اصلع فقد  
تحقق التساوي

﴿فائدة﴾ في لسان الاخرس حكومة عدل (كذا  
في المحل المذكور من الخانية) وقد مر تفسير حكومة

مطلب

لاقصاص في الشعر

مطلب

يجب النصاص بنزع

السن او كسر

مطلب

لاقصاص في عين

الاحول

مطلب

في لسان الاخرس

حكومة عدل

## العدل اول مسائل الجنائيات

﴿فائدة﴾ لا قصاص في العين إلا إذا ذهب البصر وبقيت المقلة (كذا في المحل المذكور من الخائية) لانه إذا غارت العين أو برزت فلا تمكن المائلة اما في ذهاب الضوء فتمكن وصورة ذلك ان توقد النار على المرأة فاذا حميت تقابل بالعين التي يراد بها القصاص بعد وضع القطن الرطب على وجهه سوى العين المذكورة حتى يذهب ضوءها والقطن لمحافظة العين الثانية (كذا افاده)

مطلب

لا قصاص في العين إلا  
إذا ذهب البصر وبقيت  
المقلة

﴿فائدة﴾ يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي والبالغ بالصغير والولد بالاصول وإن علوا من قبل الاباء والامهات والصحيح بالمرضى والسليم بالناقص والعاقل بالجنون والواحد بالجماعة والواحد بالجماعة (كذا في المحل المذكور من الخائية) ويستثنى من الحر المملوك المالك سواء كان يملك كله أو بعضه ويستثنى من الصحيح بالمرضى ما لو كان حالة التزاع وعلم ان المقتول لا يعيش فانه لا يقتل (كذا افاده في المحل

مطلب

يأل المملوك بالحر  
والحر بالمملوك

المذكور

﴿فائدة﴾ لا قصاص على قاتل زان محصن بامرأة  
القاتل أو سواه إذا صاح به ولم يمتنع عن الزنا (كذا في  
الحل المذكور من الخاتبة)

﴿فائدة﴾ لا قصاص على قاتل قاطع الطريق (كذا  
افاده في الحل المذكور من الخاتبة)

﴿فائدة﴾ لا قصاص على قاتل سارق أو ناقب  
حائط معروف بالسرقة إذا صاح به ولم يهرب (كذا  
في الحل المذكور) وكذلك لا قصاص على شريك  
قاتل لا يجب القصاص عليه كعافل مع مجنون وبالغ  
مع صغير ومثله شريك الحية والسبع وكذلك لا قصاص  
على قاتل محكوم بقتله وجس ليقتص منه (كذا في  
الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ لا قصاص على قاتل من امره بقتله أي  
قال له أقتلني فقتله (كذا في الحل المذكور من الخاتبة)  
بخلاف ما إذا قال له بعثك دمي بالف فقتله فإنه  
يجب عليه القصاص كما مر أول الكتاب في قاعدة  
إذا بطل المتضمن بطل المتضمن فارجع الى ذلك أن

مطلب

لا قصاص على قاتل زان

مطلب

لا قصاص على قاتل  
قاطع الطريق

مطلب

لا قصاص على قاتل  
سارق

مطلب

لا قصاص على قاتل  
من امره بقتله

أردت

﴿فائدة﴾ للاب استيفاء القصاص لولده الصغير في النفس وما دونها وله أن يصلح عنها (كذا في فصل من يستوفي القصاص من الخانية)

مطلب  
للأب استيفاء  
القصاص لولده الصغير

﴿فائدة﴾ ليس للوصي أن يستوفي القصاص في النفس وله استيفاءه فيما دونها وله أن يصلح فيما دون النفس أيضاً واختلفت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح أنه ليس له ذلك وإما القاضي فذكر في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يستوفي القصاص للصغير لا في النفس ولا فيما دونها ولا أن يصلح وذكر في الصلح إذا قتل رجلاً لا ولي له عمداً للامام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندها ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار (كذا

مطلب  
ليس للوصي استيفاء  
القصاص في النفس

في المحل المذكور من الخانية

﴿فائدة﴾ كل من قتل رقيقاً له وجب عليه التعزير دون النصاص (كذا في المحل المذكور من الخانية)

مطلب

من قتل رقيقه بعز ولا نصاص عليه

﴿فائدة﴾ دية النفس او جزء منها تجب في ثلاث سنين (كذا في الخانية من المحل المذكور) والمراد بجزء منها ان يعفو احد الاولياء وينقلب حصه الباقي دية فهذا جزء من دية النفس فيكون ايضاً في ثلاث سنين

مطلب

دية النفس او جزء منها تجب في ثلاث سنين

﴿فائدة﴾ في ازالة العذرة مهر المثل (كذا في المحل المذكور من الخانية) قال ولودفع بكرة اجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه يشبه العمد وعليه التعزير ايضاً كانت المرأة كبيرة او صغيرة

مطلب

في ازالة العذرة مهر المثل

﴿فائدة﴾ جنایة الصبي في ماله ان كان له مال والا فنظرة الى ميسرة (كذا في الخانية من فصل اتلاف الجنين) قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انما اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للعم عاقلة وفاعل

مطلب

جنایة الصبي في ماله ان كان والا فنظرة الى ميسرة

أوجب أبو بكر القاتل بذلك حيث صور المسألة في  
صبيان يلعبون وهرمون فاصاب سهم احدث عين  
امراة فنذبت والصبي عمره تسع سنين او نحو ذلك  
قال الفقيه أبو بكر ارش عين المرأة يكون في مال  
الصبي ولا شيء على الاب وإن لم يكن له مال فنظرة الى  
مبصرة . انتهى \* فظهر من ذلك انه ان كان للصبي  
عاقلة فارش العين يكون على عاقلة الصبي

مطلب

بيت المال لا يعقل  
من له وارث معروف

\* فائدة \* بيت المال لا يعقل من له وارث معروف  
مستحقا لليراث او لا (كذافي الخاتمة من فصل المعافل)  
وقوله مستحقا لليراث او لا بان كان الوارث كافرا او  
عبدا قال وإن لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل  
قتيله على عصبته من النسب فان لم يكن له عصبه  
فعقل قتيله على ما في الجامع والزيادات يكون على  
بيت المال وبواخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى  
وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا  
يعقل من له وارث معروف ثم قال وهو الصحيح وما  
ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن  
للقاتل وارث معروف بان كان لقيطا او ما يشبهه

اللييط . انتهى \* فظهر من صحيحه ان يث المال لا يعقل من له وارث معروف وخلاف ذلك ضعيف وذكر قبل ذلك ما نصه وذكر عصام روى عن محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله تعالى ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ فدية الثعلب تكون في مال المجاني . انتهى

\* فائدة \* جنابة الصبي والمجنون والمعتوه عمداً او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل في مال المجاني حالاً ولا بحرمان يقتل المورث ( كذا في معادل الخانية ) ثم قال ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر ودية الذي عندنا كدية المسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل والدية مقررة بعشرة الاف درهم او الف دينار او مائة من الابل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال والصحيح ان الفاتل بشارك العاقلة ان كان امرأة او صبياً او مجنوناً وقال ولا يشترط حضور العاقلة عند الحكم ومن قال انه يشترط فذاك قول مخالف للمذهب فلا يقبل . انتهى

مطلب

جنابة الصبي والمجنون  
والمعتوه

مطلب  
شهد احدهما بالقتل  
والآخر بالاقرار

فائدة \* شهادة احد الشاهدين بالنقل والثاني  
بالاقرار توجب رد الشهادة (كذا في الخاتمة اول  
باب الشهادة على المجانية) وذكر ما حاصله انه ترد  
الشهادة في سبعة مواضع . احدها هذه . والثاني لو  
اختلفا في موضع القتل . والثالث في زمانه . والرابع  
لو اختلفا في الآلة . والخامس لو اختلفا في العمد  
والخطأ . والسادس لو صرح احدهما بالآلة وقال  
الثاني قتله ولا احفظ بمذا قتله . والسابع في قياس  
والاستحسان وهو لو قال جميعا قتله ولا ندري بمذا قتله  
ففي القياس لا تقبل شهادتها وفي الاستحسان تقبل  
ويقتضى عليه بالدية في مال المقاتل لانها اتفقا على القتل  
فائدة \* قتيل وجد في محلة فادعى عليه القتل  
على واحد بسينو ثم اتى بشاهدين من اهل المحلة التي وجد  
فيها القتيل لا تقبل شهادتهما بخلاف ما اذا وجد في  
دار او في ملك احد فاعما تقبل ومثله المجرع يوجد  
في المحلة ثم يموت (كذا في علي افندي في دفع المغرم)

مطلب  
وجد قتيل في محلة  
فادعى عليه علي واحد  
بهم



## مسائل القسامة

مطلب

تجب القسامة والدية  
في ميتة اثر الضرب

فائدة: انما تجب القسامة والدية في ميت وجد  
 به اثر الضرب والجرح او كان يخرج الدم منه من موضع  
 لا يخرج منه عادة الا بضرب (كذا في قسامة الخانية)  
 فاذا كان كذلك ولم يعلم فأنله حلف خمسون رجلاً  
 من اهل تلك الحلة بخنارهم الولي فاذا حلفوا كانت  
 الدية على عاقلتهم وإن وجد في مكان مملوك كانت  
 القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وهل المعتبر  
 يد الملك او يد السكفي فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 يد الملك وعند ابي يوسف يد السكفي حيث انفردت  
 عن الملك ويد السكفي المستأجر والمرتهن والمستعير  
 والمستودع فاذا كانت الدار في يد اخدم والخنوف او  
 غيرها ولم يكن المالك هناك فالمعتبر يد السكفي في القسامة  
 والدية والميتون والشرائح على ان المتي به قول ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى غير ان المتي به في زماننا قول  
 ابي يوسف لان الحكم ممنوعون من زمن ابي السعود

مفتي السلطنة العثمانية عن الحكم على مذهب الامام في  
هذه حتى لو حكم به حاكم لا ينفذ حكمه كما نص على  
ذلك في فتاوي علي افندي مفتي الروم ومثله في فتاوي  
علي افندي يشمقي و اشار اليه في شرح المادني للداماد  
وفي الانتقري وي فارجع اليها ان اردت \* تنبيه \*  
الخلاف بين الامام والي يوسف انما هو فيما يسكن واما  
الاراضي التي لها مزارعون او مستأجرون او اصحاب  
غراس او اصحاب بناء فلا خلاف في انها على الملاك  
ان ملكا وعلى اهل الاوقاف ان وقفا كما في مجموعة  
علي افندي يشمقي عن فتاوي ابي السعود

\* فائدة \* الفصاص يجب للوارث ابتداء ( كذا في  
الباب المذكور من الخاتمة ) بيانه رجل ادعى دم ابيه  
على رجل وبعض الورثة غائب واقام البينة فار القاضي  
بحبس القتال لانه صار منهم ولا يعجل باستيفاء  
الفصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب  
الذي حضر ان يستوفي الفصاص ما لم يعد هو البينة  
في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفصاص عنده  
يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة

مطلب

الفصاص يجب للوارث  
ابتداء

خصماً عن غيره في أثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي أقام عليه البيعة ثبوته لغيره بخلاف ما إذا كان القتل خطأً لأن الدية تجب للمقتول أولاً تقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصماً فيما يدعى على الميت فلا يحتاج في الغائب إلى إعادة البيعة

﴿فائدة﴾ لا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود مات من ذلك الضرب أم لا لا في العمد ولا في الخطأ ولو قال ذلك لا تبطل شهادتهما (كذا في الخاتمة من الباب المذكور)

مطلب  
لا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود مات من ذلك الضرب

﴿فائدة﴾ شهادة الشهود بالعمد أنه ضربه بالسيف ولم يزل صاحب فراش حتى مات تقبل ويتقضى بالقصاص وإن لم يشهدوا أنه مات من ذلك كما مرّ أنفاً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

مطلب  
شهادة الشهود بالعمد

﴿مسائل جنائية البهائم﴾

﴿فائدة﴾ يضمن في أسلاء الكلب (كذا في باب جنائية البهائم من الخاتمة) وقد مر في مسائل الغصب

مطلب  
يضمن في أسلاء الكلب

انه لا يضمن وفي المسألة قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله تعالى فعند الامام لا يضمن مطلقاً وعند ابي  
 يوسف يضمن مطلقاً وقصل الفقيه ابو الليث فقال  
 ان اتلف فوراً ثلاثاً ضمن والآ فلا وذكر هنا الاقوال  
 الثلاثة وقال والمختار للفتوى قول ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى ونصه رجل ارسل كلباً الى شاة ان وقف ثم ذهب  
 وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فور الارسال  
 وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم  
 يكن سائطاً يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري  
 رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه  
 يكون ضامناً والمشايخ رحمهم الله تعالى اخذوا بقوله  
 وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في شرحه للجامع  
 الصغير رجل ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله  
 او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام في فوره فكانه  
 ظلمه وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل اعدى كلبه  
 على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامناً في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول ابي يوسف  
 والمختار للفتوى قول ابي برحق رحمه الله تعالى فظهر

من هذا ان العمل على ما هنا ليس على ما مر في باب  
النصب فتنبه

﴿فائدة﴾ ركب الدابة وسائقها اذا اجتمعا فالضمان  
عليهما (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ الناحس بمنزلة السائق والراكب (كذا  
في المحل المذكور اقال ولو ان رجلاً ضرب دابة ركب

او نخسها بدون امر الراكب فضربت يدها او رجلها  
او كسمت او صدمت انساناً على فوره كان الضمان على

الناخس دون الراكب وان ضربها بامر الراكب او  
نخسها فاتفقت اساناً على الفور كانت الدية على عاقلة

الناخس والراكب جميعاً لان الناحس بمنزلة السائق  
ثم قال دابة لها سائق وقايد فنخسها انسان بدون

اذن احدهما فنفتحت انساناً كان ضمانه على الناحس  
خاصة لان السائق والقايد لا يضمهما النفع (كذا

في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ كل من نخس دابة فقتلته كان هدرًا  
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقال ولو نخس

رجل دابة بغير امره فوثبت والقت الراكب

مطلب

اذا اجمع ركب الدابة  
وسائقها فالضمان عليهما

مطلب

الناخس بمنزلة السائق  
والراكب

مطلب

من نخس دابة فقتلها  
كان هدرًا

ضمن الناحس . انتهى

﴿فائدة﴾ اخراج الدابة من ملك المخرج لا يكون مضمونا عليه ( كذا في الباب المذكور من الخاتمة ) يئانه رجل وجد في زرع دابة فاجرها من ملكه ثم تلفت بعد ذلك لا تكون مضمونة عليه وإذا ساقها وراء ذلك القدر يكون ضامنا بنفس السوق ( كذا في الحل المذكور ) ثم نقل قولاً آخر أنه ان اجريها ثم قتلها سبع فانه يكون ضامنا وقال بعده **والصحيح** ما قاله الإمام علي السغدري لا يكون ضامنا . انتهى

مطلب  
اخراج الدابة من ملك  
المخرج لا يكون مضمونا

﴿فائدة﴾ ضمن الخطاب ما اتلف بحطبه ( كذا في الخاتمة آخر الباب المذكور ) لكنه مقيد فيها اذا لم يسمع الا انذار اول يهيم العنذر موضع ينتهي اليه ما اذا سمع او كان هناك محل للتخي ممكن فلم ينتخ بعدما سمع انذاره فانه لا يضمن ( كذا في الحل المذكور )

مطلب  
ضمن الخطاب ما  
اتلف بحطبه

﴿فائدة﴾ المدفوع كالألة في الضمان ( كذا في فصل ما يحدث في الطريق من الخاتمة ) يئانه رجل أحدث في الطريق شيئا فعثر فيه انسان فوقع على الآخر فعطب الثاني او كلاهما كان الضمان على الذي أحدث ذلك

مطلب  
المدفوع كالألة في  
الضمان

في الطريق وكذا لو دفع انسان رجلاً على آخر فعطب  
ذلك الآخر كان الضمان على الدافع لان المدفوع انما  
هو كالألة في صورة الدفع الامر ظاهر وفي الاولى كان  
الذي احدث الشيء في الطريق فعثر به انسان ووقع  
على آخر مدفوع من الذي احدث ذلك الشيء (كذا  
افاده في المحل المذكور)

فائدة يضاف الفعل الى المسبب ان لم يتخلل  
واسطة (كذا في اخاينة من الفصل المذكور) وفروع  
هذه الفائدة ويخرج عليها كثير من المسائل ولندكر  
بعض فروع منها ليظهر لك ذلك فمنها رجل حمل ناراً  
فوقع منها شيء على ثوب انسان كان ضامناً . ومنها لو  
ربط دابة فجالت واتلفت شيئاً كان ضامناً . ومنها  
مسألة الحداد بطرق الحديد فيخرج نار فتعرق ثوب  
انسان . ومنها القاء حية في الطريق فعطب بها انسان  
وكل ذلك مقيد بما اذا لم يزل عما وضعة اما اذا زال  
عن وضعه كما لو حملت الريح النار ولم يكن حين القاها  
ريح او اتلفت الدابة ومثله لو مشت الحية فعطب انسان  
بها بعد ذلك لانه قد تخللت الواسطة في ذلك فلا

مطلب  
يضاف الفعل الى  
المسبب ان لم يتخلل  
واسطة

يضاف الفعل الى المسبب وامثالها كثيرة كالجمرة توضع  
في الطريق والحجر والحشب فان بقيت في المحل الذي  
وضعت فيه ولم تخلل واسطة في ازالتها عن محلها كان  
المسبب ضامناً وان ازالها احد او زالت بنفسها فلا  
يضاف الفعل الى المسبب والله تعالى اعلم

❦ فائدة ❦ كل ما يحمل على ظهره ففي فقا عنه  
ربع القيمة وكذا البقر مطلقاً وفي شاة القصاب وغيره  
وكذا الدجاجة سواء كانت لتصاب او لا ما نقص من  
قيمها (كذا في حاشية الخطاوي)

❦ فائدة ❦ الممار لا يضمن فيما تلف من بنائه الا في  
صورة ما اذا اعلم المستأجر او الامر ان ما امره به لاحق  
له فيه فان اعلمه بذلك وبني ثم عطب بعد ذلك بهنا  
البناء شخص او دابة فانه يكون ضامناً والا فالضمان  
على الامر او المستأجر (كذا في الحاشية من الفصل  
المذكور)

❦ فائدة ❦ رجل وضع قنطرة على نهر خاص لا قوام  
مخصوصين فمشى عليها انسان فانخسفت به فمات ان تعد  
المرور عليها لا يضمن واضع القنطرة وان لم يعلم المار

مطلب  
ما يحمل على ظهره في  
فقا عنه ربع القيمة

مطلب  
الممار لا يضمن فيما  
تلف من بنائه الا في  
صورة

مطلب  
رجل وضع قنطرة على  
نهر خاص فمشى عليه  
انسان فانخسفت



بذلك ضمن (كذا في الحل المذكور) ثم قال فان كان  
 النهر عاماً لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامناً  
 وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون ضامناً  
 (كذا افاده هناك) ثم نقل مسألة حفر البئر وانه  
 يكون ضامناً فيها واعاد مسألة الجسر وفصل فقال ان  
 كان بحيث لا يتضرر به غيره فلا يضمن عند ابي يوسف  
 لانه فعل ذلك محتسباً لينتفع الناس بما احدثه لكن في  
 ظاهر الرواية يكون ضامناً الا اذا فعل ذلك بامر  
 الامام . انتهى . فهذا الذي قرطبه كلامه وقال فيما لو  
 اوقد النار في داره او تبوره انه لا يضمن وكذا لو حفر  
 بئراً او نهراً في ملكه فنزلت من ذلك ارض جاره لا  
 يضمن ولا يؤمر بتحويله ولكن عليه فيما بينه وبين الله تعالى  
 ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره وذكر مسألة  
 سقي ارضه وقال هذه المسألة على وجوه فارجع الى ما  
 ذكره ان اردت وذكر بعدها مسألة حفر البئر يقع فيها  
 اسان فيتعاقب باخروا والاخر باخر فيموت الكل

﴿مسائل الحائض المائل﴾

مطالب

لا يعين صاحب  
الحائض المائل الأداة  
طلب منه اصلاحه

﴿فائدة﴾ لا يعين صاحب الحائض المائل إلا إذا  
تقدم اليه أحد بطلب اصلاحه ولم يصلحه مع القدرة على  
الاصلاح من وقت الطلب (كذا في فصل جنابة  
الحائض من الخانية) وصورة الطلب أن يقول له واحد  
من الناس أن كان ميله إلى الطريق أو صاحب الملك  
أن كان ميله على ملك انسان أن حائضك هذا مايل  
إلى الطريق أو إلى داري أو يخوف متصدع فاهمة فإن  
لم يفعل بعد ذلك مع القدرة على اصلاحه وعطب به  
انسان أو مال فإنه يكون ضامناً ولا بد من التصريح  
بطلب الاصلاح أو الهدم (كذا إذا داه في الخانية)

مطالب

لا ضمان على مريض ولا  
مستأجر ولا مستعير  
ولا على أحد الورثة

﴿فائدة﴾ لا ضمان على مرتين ولا مستأجر ولا مستعير  
ولا على أحد الورثة إذا شهد على واحد من المذكورين  
كالصي بل يكون الاثهاد على صاحب الملك وجميع  
الورثة ووصي الصي (كذا في المحل المذكور)

مسائل الحدود

فائدة: أكره المرأة على الزنا من الزاني يتنفي الحد عنها (كذا أول كتاب الحدود من الحاشية) وهذا لا خلاف فيه عندنا

مطلب  
أكره المرأة على الزنا  
يتنفي الحد

فائدة: الزنا بصغيرة لا تحتل الجماع وإفضاؤها لا يوجب الحد (كذا في الحل المذكور) ثم قال وينظر في الإفضاء أن كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطئ وثلاث الدية بالإفضاء وإن كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد لزومه كلاهما . انتهى

مطلب  
الزنا بصغيرة لا يوجب  
الحد

فائدة: الوطأ في الدبر مطلقاً لا يوجب الحد (كذا في الحل المذكور) وقولنا مطلقاً سواء كان الموطوء ذكراً أو أنثى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه يوجب التعزير الشديد وعندهما يجب الحد طليهما (كذا في الحل المذكور)

مطلب  
الوطئ في الدبر لا  
يوجب الحد مطلقاً

فأية لا يقبل في الشهادة على الزنا اقل من  
 أربعة رجال ولا بد ان يكونوا مجتمعين عند الشهادة  
 وان لا يتقدم العهد والصحيح انه شهر فنه وما فوقه  
 متقدم فلا تقبل شهادة الشهود ولا بد ان يعرفوا  
 المرأة الزني بها وغيبها لا يمنع القبول وشروط الاحصان  
 ستة اسلام الزوجين وبلوغها وحررتها وعقلها والدخول  
 بالمنكحة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل  
 واحصان كل واحد من الزوجين شرط ليصير الاخر  
 به محصنا وبثبت الاحصان بنصاب الشهادة خلافا لغيره  
 ولا بد من حضور الشهود عند الرجم عند الامام ولو  
 امتنع الشهود عن الرجم او مات بعضهم او غاب او  
 خرس او عي او جن او ارتد او قذف محصنا فحد حد  
 القذف لا يرمم المشهود عليه ( كذا في المحل المذكور )  
 قاعدة خطأ القاضي في بيت المال ( كذا في  
 المحل المذكور ) بانه شهدوا على رجل بالزنا فرجعه  
 القاضي ثم تبين ان الشهود عييد فدية الذي رجم في  
 بيت المال لانه خطأ القاضي وهذا عند الصاحبين  
 وعند الامام لا ضمان على احد ( كذا افاده ) قلت .

مطلب  
 ؟ يقبل في الشهادة على  
 الزنا اقل من أربعة  
 رجال

مطلب  
 خطأ القاضي في بيت  
 المال

ذكر في كتاب السير تفصيلاً في خطأ القاضي فقال  
إذا أخطأ في قضائه كان خطأؤه على المقتضي له وإن  
تعذر الجور كان ذلك عليه . انتهى \* وذكر المسألة  
منصلة الشيخ الطحطاوي في حاشيته على الدرر الآخر  
فصل الحبس فأرجع إليها فاتها نفيسة جداً

﴿فائدة﴾ لا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً (كذا في  
المحل المذكور) قال في قول أبي حنيفة ولم يذكر غير  
فكان عليه المعول كما هو عادته وليس للمولى إقامة  
الحدود وله التعزير

مطلب  
لا يبلغ في التعزير  
أربعين سوطاً

### ﴿مسائل القذف﴾

﴿فائدة﴾ حد القذف لا يستطع بعفو ولا إبراء بعد  
ثبوته ولا يصح الصلح عنه على مال فإن صلح على مال  
فإنه يرد المال وله أن يطلب الحد بعد ذلك (كذا  
أول فصل القذف من الخانية) ولا يستطع هذا الحد  
بالتقادم والدعوى به كسائر الدعاوى الشرعية  
﴿فائدة﴾ شروط المقتوف إن يكون المقتوف حراً  
مسئلاً عاقلاً بالغاً غير محدود في الزنا وشروط القاذف

مطلب  
حد القذف لا يستطع  
بعفو ولا إبراء ولا يصح  
الصلح عنه

مطلب  
شروط القذف

كونه عاقلاً بالغاً وشرط التذنب ان يكون صريحاً  
غير كناية (كذا افاده في الحل المذكور) . قلت .  
ويزاد على شروط المنذوف ما في الدر المختار فارجع  
اليه ان اردت

مطلب  
المفهوم لا يوجب الحد

﴿قاعدة﴾ المفهوم لا يوجب الحد (كذا في الحل  
المذكور) بيانه رجلان تساهما فقال احدهما للآخر ما  
انا بزنا ولا ابي بزانية لا حد علي لان هذا قذف  
بالمفهوم فلا يوجب الحد وكذلك لو قال رجل لآخر  
لو طي وكذلك لو قال له لطمت وهذا في قول ابي حنيفة  
وعند الصحابين يحد

مطلب  
ليس على الامام حد زنا ولا شرب  
ولا شرب ولا قذف

﴿فائدة﴾ ليس على الامام الاعظم حد زنا ولا شرب  
ولا قذف (كذا في الحل المذكور) والامام الاعظم الذي  
ليس فوقه امام بخلاف ما اذا اتلف مال انسان او قتل  
انساناً عمداً فانه يؤخذ به (كذا في الحل المذكور)

### ﴿مسائل التعزير﴾

مطلب  
لا تعزير في الكذب

﴿فائدة﴾ لا تعزير في الكذب القطعي (كذا في فصل

فما يوجب التعزير من الخانية ) ونصه ولو قال لغيره  
يا كلب او يا خنزير ذكرنا انه لا يعزرو عن الفقيه ابي  
جعفر رحمه الله تعالى انه يعزر لانه يعد شتيمة والصحيح  
انه لا يعزر لانه كاذب قطعاً فلا يلحق المقتوف شين  
بكلامه وفي قوله يا حمار يا خنزير يا بقر ذكرنا انه يعزر  
وهو رواية الامالي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي  
رواية محمد رحمه الله تعالى انه لا يعزر لما قلنا في الكلب  
وهو الصحيح . انتهى

﴿قاعدة﴾ تصرفات السكران من البنج لا تنفذ كذا  
آخر فصل التعزير من الخانية ) قال ومثله السكران  
ما اتخذ من الحبوب والفواكه كالخبطة والشعير والدره  
والاجاص ونحوه ونصه واما تصرفات السكران من هذه  
الاشربة الصحيح انه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال  
عقله بالبنج وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية  
من زال عقله بالبنج ان علم حين اكله انه بنج يتبع طلاقه  
وعتاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه لا يقع على كل  
حال . انتهى

﴿قاعدة﴾ الجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون

مطلب  
تصرفات السكران من  
البنج

مطلب  
الجهل في دار الاسلام  
لا يكون عذراً

عذراً (كذا في المندبة من كتاب المحاضر والحجرات  
في سجل في اثبات الوقفة شهد الشهود على اصل الوقف  
وعلى شرائطه بالشهرة فردت الشهادة في الكل قال  
لان الشهادة اذا ردت في البعض ردت في الكل او  
لانهم لما شهدوا بالشهرة على الشروط فقد فسقوا لانهم  
اتوا بما لا يعلم لم فاجب ذلك فسقم والفسق يمنع  
قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذراً لان هذا  
من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون  
عذراً . انتهى . ويتفرع على هذه القاعدة مسائل  
كثيرة

﴿مسائل الاكراه﴾

﴿قاعدة﴾ الاكراه بوعيد الحبس والتقييد يظهر في  
الاقوال كالبيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك ولا تصح  
منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكراه  
بوعيد حبس او قيد على ان يطرح ماله في الماء او في  
النار او يدع ماله الى فلان ففعل المكره ذلك لا يكون

مطلب  
الأكراه بوعيد الحبس  
والتقييد يظهر  
في الأفعال



مكرهاً اما الاكراه بوعيد القتل او اتلاف العضو فانه  
يظهر في الاقوال والافعال جميعاً (كذا في الخاتمة اول  
كتاب الاكراه) ثم قال اذا اكراه الرجل بوعيد قيد  
او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل  
التصاص في قولهم وان اكراه يقتل او اتلاف عضو ففعل  
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح الاكراه ويجب  
التصاص على المكره دون المأمور وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى يصح الاكراه ولا يجب التصاص على احد  
وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين  
وقال زفر رحمه الله تعالى الاكراه باطل ويجب التصاص  
على القاتل وهو المأمور ثم قال السلطان اذا قال لرجل  
اقطع يد فلان والافانك وسعه ان يقطع واذا قطع  
كان على الأمر التصاص في قول ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى . انتهى . فيؤخذ من هذا انه لا فرق  
بين السلطان وغيره في وجوب التصاص على الأمر  
القادر على فعل ما اوعده به ولا تنس الفرق بين ما اذا  
اوتد بحبس او قتل او تلف عضو كما مر آنفاً

مطابق

اجاز البيع بعد زوال  
الأكراه

﴿فائدة﴾ اذا اجاز البائع البيع بعد زوال الاكراه

والمبيع قائم صحت اجازته ( كذا في المحل المذكور من  
 الخاية ) وذكر بعض فروع لا تصح مع الاكراه فذكر  
 البيع والهبة والبراءة عن الدنف واخراج الكفيل  
 سواء كان كفيل نفس او مال واكراه الشفيع على  
 السكوت عن الشفعة والاكراه ليقربجد او قصاص او  
 ليقربنصب او انلاف ودبعة وكذلك القاضي لو اكره  
 رجلاً ليقربسرقه او يقتل عمداً او قطع يد رجل عمداً  
 فقطعت يد المكره او قتل بناء على اكراه القاضي فان  
 كان المقر موصوفاً بالصلاح فانه يقتص من القاضي  
 وان كان منهياً باشباه ذلك فالقياس ان يقتص من  
 القاضي ايضاً ولا يقتص استخساناً ( كذا من المحل المذكور )  
 ثم قال واذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح  
 عن الصداق او تبرئة كان ذلك اكرهاً لا يصح صلحها  
 ولا ابرؤها في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في اي  
 مكان يتدر الظالم على تحقيق ما هدد به وعند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى يتحقق الاكراه من غير السلطان في المناور  
 والقرى ليلاً كان او نهاراً وفي المصر يتحقق في الليل

ولا يفتق في النهار. انتهى. وقال لول الكتاب وفي قول  
صاحبه يفتق من كل متغلب يندى على تحقيق ما هد  
به وعليه الفتوى. انتهى. ثم قال وإن أكره الزوج امرأته  
ومعدها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالنسري لا يكون  
أكراها. انتهى. ثم قال وإن أكره الرجل على أن يقر  
بالمال قال بعضهم إذا أكرهه ومعده بما يخاف منه  
الضرر البين يكون أكراها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
لذلك حداً قالوا وهو مفوض لراي الحاكم أما الضرب  
بسوط واحد أو مجس يوم أو قيد يوم لا يكون أكراها  
في الأقرب بالف. انتهى

﴿فائدة﴾ أكره الصبي والمعنوه في الحكم كأكراه  
العاقل للمبالغ (كنا أو آخر كتاب الأكره من  
الخاصية)

﴿فائدة﴾ الأكره على النذر أو الصدقة أو الحج أو  
شيء من القرب إذا فعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع  
على المكره بشيء (كذافي المحل المذكور) ولو أكره على أن  
يظاهر ففعل كان مظاهراً أو مثلاً الإبلاء إذا فعل صح  
وكذا الطلاق (كلمة من المحل المذكور)

مطلب

لم يذكر محمد حداً  
يعرف بدرجة الأكره  
وهو مفوض لراي الحاكم

مطلب

أكراه الصبي والمعنوه

مطلب

الأكره على النذر أن  
الصدقة

مطلب  
الأكراه في تملك بحمل  
الذبح

﴿ فائدة ﴾ الأكراه في حمل تملك بحمل الفسخ  
بوعيد القيد والحبس يكون أكراهاً ( كذا في فصل ما  
يجل للمكره ان يفعل من الخائفة ) قال بخلاف الأكراه  
بذلك على الكفر أو سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فأنه لا يكون مكرهاً وإنما يكون مكرهاً اذا هدد بقتل  
أو تلف عضو فأنه يرخس له بالأجراء على لسانه ولو  
أكراه بحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بال أو قصاص  
أو جحد أو نكاح لوطي أو عتقه كان الاقرار باطلاً  
ولو أكراه على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط  
فجميع ذلك يكون جائزاً وهذا الأكراه لا يمنع جواز شيء  
من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون  
أكراهاً في مثل هذا الضرب الذي يجحد منه الألم الشديد  
لا أصل الألم وإنما القيد والحبس الذي يكون الأكراه به  
أكراهاً فهو ما يجيء منه الاعتناء بالبين فالحبس المؤبد  
والقيد المؤبد يكون أكراهاً وكذا لو لم يكن مؤبداً  
ولكن يلحقه كثير ضرر واعتناء شديد فهو بمنزلة المؤبد  
( كذا أفاده في المحل المذكور ) ثم قال وإذا أكراه  
السلطان رجلاً بوعيد قيد أو حبس على ان يقتل

﴿ مهمة ﴾  
فبا معنى و الأكراه

فلانا لا يكون مكرها فان قتله كان على المأمور انقصاص  
 وان اكرهه بوعيد قتل او تلف عضو يكون اكراما  
 فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الامر قصاصا  
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل  
 المأمور . انتهى . (كذا ذكره آخر الفصل المذكور)  
 ﴿فائدة﴾ اذا صبر على القتل ولم يتلف ماله لا ياثم  
 وكان شهيدا<sup>٢</sup> (كذا في فصل في الاكراه على احد  
 الفعلين من الخانية) ثم قال وكذا اذا امتنع عن ابطال  
 ملك النكاح على المرأة بالاولى

مطلب

صبر على القتل ولم يتلف  
 ماله لا ياثم وكان شهيدا

﴿مسائل التلجئة﴾

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في التلجئة والبيع  
 حقيقة فالقول لمن يدعي حقيقة البيع والينة بينه مدعي  
 التلجئة (كذا في فصل التلجئة من الخانية) ثم قال واذا  
 تصادفا على التلجئة كان البيع باطلا لانه بيع الهازل  
 وقال ولو اتفقا في السر على ان الثمن الف درهم  
 وباعا في الظاهر بالف درهم فالثمن ثمن السر ولم يذكر  
 محمد رحمه الله تعالى خلافا وروى المعلى عن ابي حنيفة

مطلب

اختلفا في التلجئة والبيع  
 حقيقة

رحمه الله تعالى ان الثمن ثمن العلانية

﴿مسائل الوصايا﴾

مطلب  
الافضل لذي الاولاد  
الصغار عدم الوصية

﴿فائدة﴾ الافضل لذي الاولاد الصغار عدم الوصية (كذا اول كتاب وصايا الخانية) ومن له اولاد كبار وماله قليل ينبغي ان لا يوصي ومن له ورثة اغنياء وماله كثير يوصي فيبدأ بالمعجبات فان لم يكن فبالقرابة فان كانوا اغنياء فالجيران (كذا في المحل المذكور)

مطلب  
اوصى بدفنه في موضع  
كذا وبعمارة قبره ونحوه  
باطل

﴿فائدة﴾ الوصية بحمل الموصي ودفنه في موضع بعينه وكذلك الوصية بعمارة قبره للزينة او تطيينه ان ان تضرب عليه قبة كل ذلك باطل قيل ايضاً والوصية باطعام ثلاثة ايام (كذا في فصل فيما يكون وصيته وما لا يكون من الخانية)

مطلب  
لا تجوز وصية ابي  
والجنون والعيان والارامل  
وام الولد لوالده

﴿فائدة﴾ لا تجوز وصية الصبي ولا المجنون ولا العبد ولا المدبر ولا ام الولد ولا المكاتب ولا الوصية لو ارث الا اذا اجازها بقية الورثة ولا تعتبر اجازة الورثة في

حياة الموصي ومثله الوصية للقاتل

﴿فائدة﴾ كتب الكلام ليست من العلم (كذا في مسائل مختلفة من الوصية) قال رجل أوصى بأن يباع من كتبه ما كان خارجاً عن العلم ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من العلم فتوقف مع كتب العلم فاجاب أن كتب الكلام تباع لأنها خارجة عن العلم . انتهى

﴿فائدة﴾ الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهده قيل يصير الثاني خليفة وقيل لا يصبر ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمر الخليفة لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وينعزل هو لا يكون له ذلك فكذلك بعد موته (كذا أفاده في الخاتمة في مسائل مختلفة من الوصايا)

﴿فائدة﴾ كل من أوصى بوصية ثم جن أو صار معنوياً بعدها ومات كذلك بعد مكته زماناً فوصيته باطلة (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ تصرفات المفلوج وكذا المقعد والأشل

مطلب

كتب الكلام ليست من العلم

مطلب

الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهده

مطلب

أوصى ثم جن أو صار معنوياً زماناً ومات فإلوصية باطلة

مطلب

تصرفات المفلوج ونحوه

والمسلول اذا تطاول ذلك تكون جائزة من جميع المال  
( كذا في وصايا الجامع الصغير ) قال في الخانية من  
الحل المذكور المريض الذي يه السل تصرفاته من  
الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول وفسر  
اصحابنا رحمهم الله تعالى تطاول السل بالسنة فاذا تصرف  
بعد سنة فهو كاصحح تجوز تصرفاته . انتهى \* ففسر  
التطاول بسنة في محلات فالحاصل ان صاحب المرض  
المزمع ان تصرف قبل ان تمضي السنة ومات فتصرفه  
كالمرضى وان تصرف بعد مضي سنة من مرضه  
فتصرفاته كاصحح فتأمل

مطلب

الوصية لاهل العلم يلج  
بدخل فيها الفقهاء  
والحدثون

مطلب

الوصية لمن لا يحصى  
باطلة

\* فائدة \* الوصية لاهل العلم يلج يدخل فيها  
الفقهاء والحدثون ( كذا في الحل المذكور من الخانية )  
\* فائدة \* الوصية لمن لا يحصى باطلة كالأوصى  
لهي آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ( كذا في الحل  
المذكور من الخانية ) بخلاف الوصية لمجاوري مكة فانها  
جائزة فان كانوا يحصون كانت على عدد رؤسهم وان  
كانوا لا يحصون كانت للمحتاجين لان احصاء  
المجاورين امر ممكن بخلاف الصورة الاولى وحده المحصر



مفوض لرأي القاضي على ما عليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ أوصى بشيء معين أن كان للفقراء جاز أعطاهم القيمة وإن كان لشخص معلوم لا يجوز (كذا في المحل المذكور من الخانية)

﴿فائدة﴾ الوصية إذا ردها الموصي له عادت ميراثا للورثة لأن الوصية إذا ردت بطلت (كذا في الخانية من المحل المذكور) يأنه رجل أوصى إلى أهل سكة كذا بدراهم ومات فأتى الوصي بالدراهم إلى أهل السكة المذكورة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة بردد المال إلى الورثة فلو طلب المسكين بعد ذلك الدراهم المذكورة لا يكون لهم ذلك لأنهم لما ردوها بطلت الوصية (كذا إفاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ إذا تصدق الوصي على من لا تجوز شهادته لا يجوز كما لو تصدق على أبيه أو ابنه أي أب الوصي أو ابنه (كذا إفاده في الخانية في المحل المذكور) ثم قال ولو دفع إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض يجوز وإن لم يعقل القبض لا يجوز . انتهى

مطلب

أوصى بشيء معين هل تدفع قيمته أولا

مطلب

الموصي له إذا رد الوصية تعود ميراثا

مطلب

تصدق الوصي على من لا تجوز شهادته لا يبر

مطلب  
الوصية لنوي القرابة  
من الكفار جائزة

مطلب  
ماث وعليه ديون  
فللورث حتى الاختلاص

﴿فائدة﴾ الوصية لنوي القرابة من الكفار جائزة  
(كذا افاده في المحل المذكور من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ رجل مات وترك ضيعة وعليه دين  
فاراد الورثة ان يقضوا دينه لتبقى الضيعة لم فان  
انفقوا على ذلك وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا  
من اموالهم كان لم ذلك وان اختلفوا فللوصي ان ينفذ  
الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج  
اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قول الورثة (كذا  
في الخاتمة او اخر فصل في مسائل مختلفة)

مطلب  
الوارث يكون حصاً  
لقرماء الميت وان  
استغرقت التركة

مطلب  
لا يدخل في الوصية الا  
احق اولي

مطلب  
جعل آخر وصياً  
وقال له اعلم برأي  
فلان

﴿فائدة﴾ الوارث يكون حصاً لقرماء الميت وان  
كانت التركة مستغرقة بالدين على الصحيح (كذا  
افاده في الخاتمة في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يدخل في الوصية الا احق اولي  
(كذا في الخاتمة اول باب الوصي) وقال لا ينبغي  
للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر

﴿فائدة﴾ رجل جعل آخر وصياً وقال له اعلم  
برأي فلان جاز له ان ينفرد برأيه بخلاف ما اذا قال  
له لا تعمل الا برأي فلان فانه لا يجوز له حينئذ ان

يستقل براهيه (كذا في فصل ما يكون قبولا للوصية من الخانية) قال والقوى على هذا القول

﴿فايدة﴾ رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرقا عليه ذكر الناطقي رحمه الله تعالى انها وصيان فلا ينفرد احدهما بما لا ينفرد فيه واحد الوصيين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون الوصي اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرقا لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه (كذا في الفصل المذكور من الخانية)

﴿فايدة﴾ لوصي الاب ومثله وصي القاضي اذا عم له ان يبيع كل شيء من التركة بئمن المثل (كذا في الخانية في فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم) قال وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا بشرائط احدها ان يرغب انسان في شراؤها بضعف قيمتها . ثانيا ان يحتاج الصغير الى ثمنها للنفقة . ثالثا ان يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنها .

مطلب

اوصى الى رجل وجعل آخر مشرقا عليه

مطلب

لوصي الام ومثله وصي القاضي اذا عم له يبيع كل شيء بئمن المثل

رابعها ان يكون في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار . خامسها ان يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ونوبها يربو على غلاتها . سادسها ان يكون العقار يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب فاذا وجد واحد من هذه السة جاز للوصي ان يبيع العقار ( كما افاده في المحل المذكور من الخاتمة ) وهذا اذا كانت الورثة صغارا فان كانوا كبارا او البعض غيب فله حكم يطلب من المحل المذكور فارجح اليه ان اردت **فائدة** قول الامين يقبل فيما يرجع الى برائة نفسه لا في الزام الضمان على الغير ( كما في شرح الجامع الكبير للهاشمي فيما يصدق فيه الوصي ) بيانه وصي ادعى نفقة مال الصغير عليه فيما لا يكذبه الظاهر يصدق لانه يدعي برائة ذمته بخلاف ما لو ادعى انه انفق من ماله ولراد ان يرجع في مال اليتيم فانه لا يصدق الا بالبينة لانه يريد بدعواه الالتزام على الغير

### مطلب

يقبل قول الامين في برائة نفسه لا في الزام الضمان على الغير

### مطلب

للوصياء المصانة في اموال اليتامى

**فائدة** للوصياء المصانة في اموال اليتامى ( كما في الفصل المذكور من الخاتمة ) وتفسير المصانة ان يدفع شيئا من مال الايتام لظالم ليدفع شره بالقليل

عن الكبير قال وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف  
رحمهما الله تعالى أنه كان يجيز للأوصياء المصانعة في  
أموال اليتامى واختار ابن سلة موافقة قول أبي يوسف  
وبه نقتي وإليه أشار في كتاب الله تعالى أما السفينة  
فكانت لمساكين يعملون في البحر فاردت أن أعيها  
أجاز العيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب . انتهى

مؤفائدة ❦ ما انفقه الوصي على باب الناضي من مال  
اليتيم في الخصومات على وجه الاجارة لا يضمن ( كذا في  
الحل المذكور من الخاتبة ) قال الشيخ الإمام أبو بكر  
ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن مقدار اجر الثلث  
والغبن اليسير . اما ما يعطيه على وجه الرشوة يكون  
ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا  
يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على  
آخر يكون رشوة . انتهى . ثم قال رجل مات ووصى  
لى امرأته وترك صغارا فقتل سلطان جابر في داره  
فقتل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على الدار والعقار  
فاعطته شيئا من العقار قالوا تجوز مصانعتها . انتهى  
مؤفائدة ❦ اذا كان الوصي محتاجا فله ان يأكل

مطلب

ما انفقه الوصي من  
مال اليتيم في باب  
الناضي

مطلب

للوصي المحتاج ان يأكل  
من مال اليتيم المعروف

من مال اليتيم ويركب دوابه ولو كان بالعرفه  
وهو قول الفقيه أبي الليث (كذا في المحل المذكور من  
الحاشية)

مطلب  
انفذ الوصي الوصية  
من مال نفسه واراد  
الرجوع

فائدة الوصي اذا انفذ الوصية من مال نفسه  
واراد الرجوع في التركة فلن كان ولو انفذ الرجوع  
والا فلا وقيل ان كانت الوصية للصاد يرجع والا فلا  
وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال فلا  
وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الحاشية) قال  
ومثله بعض الورثة . انتهى

مطلب  
لا يجوز قسمة الوصي  
التركة بين الورثة  
الصغار

فائدة قسمة الوصي التركة بين الورثة الصغار  
لا يجوز (كذا في المحل المذكور من الحاشية) ثم قال وان  
كان البعض كباراً وهم غيب وصغير حاضر فقسمة  
الوصي لا يجوز ولو كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب  
فقد اتم الوصي مع الحاضر وامسك نصيب الغائبين جاز  
(كذا في المحل المذكور)

مطلب  
لا يتفرّد احد الوصيين  
بالتصرف الا في اشياء

فائدة احد الوصيين لا يتفرّد بالتصرف الا  
باذن صاحبه الا في اشياء فلان احدهما يتفرّد بها منها  
فجهيز الميت وتكفينه وقضاء دينه ان كانت التركة

من جنس الدين ومنها تنفيذ وصية الميت في العين  
إذا كانت الوصية بالعين ومنها اعتاق النسيئة ومنها  
رد الودائع والمقصوب ولا يفرد أحدهما بقبض وديعة  
الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك من باب الأمانة  
ويفرد أحد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت  
على الناس (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب

أوصى بوصيتين  
متنافيتين

﴿فائدة﴾ إذا أوصى بوصيتين متنافيتين كانت  
الثانية مبطلّة للأولى وهو معنى الرجوع وإن كانتا غير  
متنافيتين نفذتا جميعاً (كذا في مجموعة التناهي عن  
البدائع) ويخرج على ذلك ما لو أوصى بثلاث ما لو قال  
لفلان كذا وفلان كذا ووزع زاعماً من الثلث ولم يكن  
له وارث فمات ونفذها وصية من الثلث وما بقي لميت  
المال ثم ظهر دأين فأنه يأخذ دينه من الثلثين لصحة  
الوصية بما زاد على الثلث هنا تطبيقاً على الفائدة  
المذكورة

مطلب

الوصيان اللذان لا  
يفرد أحدهما عن  
الآخر

﴿فائدة﴾ الوصيان اللذان لا يفرد أحدهما عن  
الآخرهما إذا أوصى إليهما جملة كقوله أوصيان مثلاً  
أما اللذان كانا على التعاقب فينفرد أحدهما عن الآخر

وقال بعضهم لا ينفرد أحدهما بالتصرف عند أبي حنيفة وعهد رحمة الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب

باع الوصي شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر

﴿فائدة﴾ الوصي اذا باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر ما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر فان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقبضته وإن قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيدون كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل ذلك بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما قول الواحد

قيم الوقف آجر مستغل الوقف فزاد فيه آخر

مطلب

القاضي اذا اتم الوصي آجره وجعل آخر

يكفي وعلى هذا قيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر وزاد في الاجر (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

﴿فائدة﴾ القاضي اذا اتم الوصي آجره ونصب غيره وهو الظاهر وعليه الفتوى (كذا آخر الفصل المذكور قيل كتاب الشفعة) ونصه القاضي اذا اتم الوصي فال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان القاضي يجعل



معه غيره ولا يخرج به وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام  
الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال ولده  
الصغير فإن القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى.

انتهى

﴿فائدة﴾ الوصي إذا ادعى ديناً على التركة فالقاضي  
يجعل وصياً بقدر ما يدعي ولا يخرج من الوصاية كذا  
في المحل المذكور قال وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى  
وفي دعوى العين يخرج من يده (كذا ذكره قبل هذه  
المسألة من المحل المذكور في الحاشية)

مطلب

ادعى الوصي ديناً على  
التركة فالقاضي يجعل  
وصياً ولا يخرج بخلاف  
دعوى الدين

﴿فائدة﴾ وصي اليتيم أخذ ماله لنفسه وصار يطعم  
الصغير في عياله حتى بلغ قدر الدين الذي أخذه لنفسه  
قال هذه كبيرة لا يحل له ذلك لأنه استهلك مال  
اليتيم فلا يستطع عنه الدين بهذا الإطعام (كذا في الحاشية  
من المحل المذكور)

مطلب

أخذ الوصي مال اليتيم  
وصار يطعمه في عياله

﴿مسائل الشفعة﴾

﴿فائدة﴾ لا شفعة في البيع الفاسد وإن اتصل به

مطلب

لا شفعة في البيع الفاسد

التميز ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد (كذا في  
الحناية أول كتاب الشفعة)

﴿فائدة﴾ للمسلم والكافر والكبير والصغير والذكور  
والإناث والعبد المأخوذ والمكاتب ومعق البعض في  
الشفعة لم وعليهم سواء (كذا في المحل المذكور من  
الحناية)

مطلب  
الاستواء في الشفعة

﴿فائدة﴾ طلب الشفعة ثلاثة . طلب المولية .  
وطلب الاشهاد . وطلب التملك . أما طلب المولية  
فوقته فرد علم الشفع بالبيع في علم وسكت منهية  
بطلت شفعته والعلم يحصل بخبر الواحد عندها وعند  
لبي حنيفة يشترط العدد أو العداة وحدهما ليس  
بشرط بل الواحد كيف كان سوى الكافر ولو كان  
صبياً يكفي للعلم فإذا أخّر بعد خبره بطلت شفعته  
وصيغة هذا الطلب تكون بالماضي والمستقبل على الصحيح  
ولو يقول الشفعة للشفعة . وطلب الاشهاد عند الدار  
أو البائع أو المشتري صحيح ثم إذا طلب من المشتري  
فصورة طلبة أن يقول للمشتري اطلب ملك الشفعة  
في الدار التي اشتريتها من فلان ولا بد أن يبين طريق

مطلب  
الشفعة لثلاث طلبات

شفعته انه شفيع بالشركة او الجوار او المحقوق وبين  
 حدود الدار جميعها لتبصر الدار معلومة فان لم يسلم له  
 المشتري طلب طلب التملك برفع ذلك الى القاضي  
 ثم ان الشفيع بعد الطلبين ان لم يرفع الامر الى القاضي  
 مع التمكن منه ومضى على ذلك شهر بطلت شفعته على  
 ما عليه الفتوى (كذا في الخاتمة من الحل المذكور)  
 ونصه بعد نقل الروايات في هذه المدة قال واختلفت  
 الروايات عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ايضا والفتوى  
 على انه مقدر بشهر . انتهى \* (الكل من الحل المذكور  
 من الخاتمة)

\* فائدة \* الاحق بالشفعة الخليط في نفس البقعة  
 ثم الشريك في المحقوق كالطريق الخاص ثم الطريق  
 الذي لا ينفذ ثم الجار (كذا في الخاتمة في فصل ترتيب  
 الشفعاء)

\* فائدة \* اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول  
 قول المشتري مع يمينه وان اقاما البينة يقضى بينة  
 الشفيع على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري

مطلب  
 الاحق بالشفعة

مطلب  
 اختلف للشفيع  
 والمشتري في الثمن

( كذا في الخاتمة من اواخر الفصل المذكور )  
 فائدة : الحط يلتحق باصل العقد ( كذا في  
 الخاتمة من المحل المذكور ) بيانه رجل اشترى ارضاً  
 بمائة وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة فسلمها اليه  
 المشتري بمائة ثم ان المشتري نقد الثمن الى البائع الاول  
 فوهب له من المائة بعد قبضها خمسة فعلم الشفيع بالهبة  
 ليس له ان يسترد شيئاً من الثمن ولو كانت الهبة قبل  
 قبض الثمن والمسألة بما لها كان للشفيع ان يسترد من  
 المشتري الخمسة التي وهبها له البائع لان هبة شيء  
 من الثمن قبل قبضه حط والحط يلتحق باصل العقد  
 فالشفيع ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع  
 اما بعد قبض الثمن فهبة البعض ليست بحط بل  
 تملك مبتدأ كانه وهب له مالا آخر ( كذا افاذه في  
 المحل المذكور )

مطلب  
 الحط يلتحق باصل  
 العقد

فائدة : حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد  
 ( كذا في الخاتمة من المحل المذكور ) بيانه رجل وكل  
 آخر بيع داره من رجل بالف فباعها الوكيل من  
 الرجل وحط عنه بعد العقد من الالف خمسمائة صح

مطلب  
 حط الوكيل لا يلتحق  
 باصل العقد

المخط عن المشتري وبرئ عن الخسارة وضمن الوكيل  
للاصيل الخسارة ثم إذا حضر الشفع فانه يأخذ الدار  
بالالعب ولا يعتبر خط الوكيل لان خط الوكيل لا  
يلتحق باصل العقد (كذا افاده في المحل المذكور)  
قلت \* وهذه تصلح حيلة لمن لو اد استأط الشفعة اذا  
زاد ثمن الدار ووكل وكيلاً بالبيع فخط الوكيل فاذ  
قدم الشفع لزومة اصل الثمن وهو وائد فلا يرغب في  
الاخذ

حيلة لاستقاط الشفعة

قوله فانه \* اذا صالح الشفع عن الشفعة بدراهم  
بطلت شفعته ولا يجب المالم سواء صالح المشتري او  
الاجنبي (كذا افاده في فصل تسليم الشفعة من الخفية)  
قال وهو بمنزلة ما لو صالح للكفيل بالنفس الطالب  
على مال لا يجب المالم ويبرأ عن الكفالة في الرواية  
التي قدمها وكذلك ابراء الشفع المشتري عن كل  
خصومة يبطل الشفعة وان لم يعلم بها - وكذا لو وهب  
البائع الدار للمشتري والمشتري وهب له الثمن كان  
ذلك ابطالا للشفعة ولو اشترى البناء او الغراس اولاً  
ثمن محض ثم يشتري العرصه بثمن عال فلن الشفعة لا

مطلب

اذا صالح الشفع عن  
الشفعة بدراهم بطلت  
شفعته

في ابطال الشفعة

تثبت في البناء والغراس لانه ثقلي ولا يرغب الشفيع باخذ  
العرصة بثمان غال فكان ذلك تزييداً وفي هذه النصول  
اذا اراد الشفيع ان يخاف البائع او المشتري بالله تعالى  
ما فعل هذا فراراً من الشفعة فليس له ذلك لانه ان  
اراد تخليف البائع فلا يكون نكوله حجة على المشتري  
وان اراد تخليف المشتري فلانه يدعي عليه شيئاً لو اقر  
به لا يلزمه شيء (الكل من المحل المذكور من الخاتمة)  
ثم قال آخر الفصل وقال الشيخ الامام شمس الأئمة  
السرخسي رحمه الله تعالى لا باس بالاحتياال لابطال  
حق الشفعة على كل حال اي قبل وجوب الشفعة  
وبعد . انتهى

﴿مسائل السير﴾

مطلب

وقع الغير العام من قبل  
الروم فعلى من يقدر  
على القتال ان يخرج  
الى الغزو .

﴿فائدة﴾ اذا وقع الغير من قبل الروم فعلى كل  
من يتدر على القتال ان يخرج الى الغزو اذا ملك  
الزاد والراحاة ولا يجوز التخلف الا بعد رين (كذا في  
كتاب السير من الخاتمة) ثم قال امرأة سميت بالمشرق

كان على أهل المغرب أن يستنفذوها ما لم يدخلوها  
دار الحرب وإذا وقع القتال بين أهل البغي وأهل  
العدل يجب على أهل العدل أن يقاتلوا البغاة ليرجعوا  
إلى أمر الله تعالى وإن وقعت الفتنة بين فريقين باغيين  
يقتلان لأجل الدنيا والملك كان على الرجل أن يلزم  
بينه ولا يخرج إلى أحدهما وكذلك لو وقع القتال بين  
محلين للحمة والعصية لا ينبغي لأحد أن يعاون أحداً  
منها (الكل من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ يحرم القمار إلا في دار الحرب إذا قام  
المسلم وأخذ أمواله (كذا في سير الخانية عبر بلا  
بأس به)

﴿فايدة﴾ الفرار من الزحف لا يجوز إلا إذا غلب  
على ظنهم أنهم مغلوبون ومثله فرار واحد من ثلاثة ومائة  
من ثلاثمائة فانه يرخص في ذلك (كذا أفاده في المحل  
المذكور من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الجاهل إذا تكلم بكفر ولم يدركه كفر  
يعتبر بالجهل (كذا في الخانية فيما يكون كفراً من  
المسلم) وقيل لا يعتبر وهنا بخلاف الهازل والمستهزئ

مطلب  
يحرم القمار إلا في دار  
الحرب

مطلب  
الفرار من الزحف لا  
يجوز

مطلب  
الجاهل إذا تكلم بكفر

فانه يكون كفراً عند الكن ( كذا افاده ) واما الخاطيء  
اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان اراد ان يتكلم  
ما ليس بكفر فجرى على لسانه الكفر خطأ لم يكن كفراً  
عند الكل ( كذا افاده )

### مطلب

المرتد لا يرث من مسلم  
ولا من كافر بواقفه  
في الله ولا من مرتد آخر

فائدة المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر  
بواقفه في الملة ولا من مرتد آخر ( كذا في الخانية اول  
باب الردة واحكام اهلها ) ثم قال ويرث المسلم من المرتد  
ما اكتسبه في حالة الاسلام وما اكتسبه في حالة الردة  
فهو بمنزلة النبي يوضع في بيت المال عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى وقال صاحبه يكون ذلك ميراثاً لورثته  
المسلمين ( كذا في المحل المذكور )

### مطلب

الردة لا تكون طلاقاً  
بخلاف اباها الزوج

فائدة الردة لا تكون طلاقاً بخلاف اباها الزوج  
عن الاسلام فانه طلاق ( كذا في المحل المذكور من  
الخانية ) وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابي  
يوسف كلاهما ليس بطلاق وعند محمد كلاهما طلاق  
( كذا في المحل المذكور )

### مطلب

الارتداد يبطل  
الطاعات والعباد بالله  
تعالى

فائدة من ارتد بطلت طاعاته كلها لكن لا يجب  
عليه قضاؤها اذا عاد للاسلام سوى الحج ( كذا في



الحل المذكور من الخانية) ولا يترك المرتد على رده  
باعطاء جزية ولا بأمان مؤقت ولا مؤبد وإذا لحق  
المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بملاقته تقسم امواله  
وان كان عليه للناس ديون مؤجلة حلت وإذا رجع  
مسلمًا لا يملك ان يبطل شيئًا إلا الميراث ان كان قاضيًا  
ويرد مكاتب ورثته اذا كانوا كاتبوا عبده ولم يؤد البذل  
الى حين رجوعه (كذا في الحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل بلدة من بلاد الاسلام اجرى اهل  
الحرب احكامهم فيها صارت دار حرب عندها (كذا  
في الحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ السلطان يصير سلطانًا بامر من بالمبايعة  
مع الاشراف والاعيان والثاني نفوذ حكمه في رعيته  
خوفًا من قهره وغلبيه فان بايعه الناس ولم ينفذ حكمه  
لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانًا وإذا صار سلطانًا بالمبايعة  
فجار ان كان له قهر وغلبة لا ينعزل لانه لو انعزل يصير  
سلطانًا بالتهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر  
وغلبة ينعزل (كذا افاده في فصل فيما يبطل الارتداد  
من الخانية)

مطلب  
اجرى اهل الحرب  
احكامهم في بلدة الاسلام

مطلب  
السلطان يصير سلطانًا  
بالمبايعة

﴿مسائل الرهن﴾

مطلب  
الرهن بأي دين شرعي  
كان جائز

مطلب  
الرهن بالعين

﴿فائدة﴾ الرهن بأي دين شرعي كان جائز (كذا)  
أول فصل ما يجوز رهنه من الخاتبة

﴿فائدة﴾ الرهن بالاعيان على وجوه ثلاثة عين  
غير مضمونة أصلاً كالامانة وعين مضمونة بغيرها كما  
إذا باع عيناً وأعطى بالمبيع رهناً وعين مضمونة بنفسها  
أما العين التي هي غير مضمونة أصلاً وهي الامانات  
كالودائع والعقاري ومال المضاربة والبضاعة فلا  
يجوز الرهن بها ومثل ذلك العين المضمونة بغيرها لا  
يجوز الرهن بها وأما العين المضمونة بنفسها كالمغصوبة  
والهروبل الخلع إذا كان عيناً فالرهن في ذلك صحيح  
(كذا أول الفصل المذكور من الخاتبة)

مطلب  
الرهن لا يبطل بموت  
الراهن ولا بموت المرتهن

مطلب  
إذا هلك الرهن بهلك  
بالدين

﴿فائدة﴾ لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت  
المرتهن (كذا في المحل المذكور من الخاتبة)

﴿فائدة﴾ إذا هلك الرهن بهلك بالدين سواء  
هلك قبل قبض المرتهن الدين أو بعده كما لو كانت

له عليه الف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقصى  
 الراهن الدين وقبضة المرتهن وبقي الرهن عند المرتهن  
 حتى ملك الرهن عند المرتهن يهلك بالدين فيجب  
 تخليده رد ما قبض من الراهن من الدرهم (كذا في  
 النصل المذكور من الخاتمة)

﴿قاعدة﴾ الرهن بكل دين حرام باطل (كذا في  
 المحل المذكور من الخاتمة) كما لو استأجر نائمة أو مغنياً  
 فأعطى بالاجرة رهناً ومثل ذلك الرهن بدين الفوار  
 أو بثنى الحبة والدم وكذلك الرهن بثنى الخمر من العلم  
 لمسلم أو ذمي أو بثنى الخنزير أو بثنى عبد يمان أو بغيره  
 (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قلت \* ومثل  
 ذلك الرهن بالربا يكون باطلاً

﴿قاعدة﴾ إذا رهن عند إنسان شيئاً وقال للمرتهن  
 إن لم أعطك ماله إلى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك  
 علي \* لا يجوز ذلك (كذا أفاده في المحل المذكور)  
 ﴿قاعدة﴾ في كل موضع جاز الصلح جاز الرهن ببذله  
 وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن (كذا في المحل  
 المذكور من الخاتمة)

مطلب

الرهن بالدين الحرام  
باطل

﴿قاعدة﴾

الرهن بالربا باطل

مطلب

إن لم أعطك ماله  
إلى كذا فالرهن بيع  
لك لا يجوز

مطلب

يجوز الرهن ببذل الصلح  
الاجاز

مطلب  
التنوي على قول أبي  
حنيفة في حواز الصلح  
وعده

مطلب  
آيس الدائن فاخذ  
شيئا مكان حقه

فوفائدة التنوي في حواز الصلح وعدم جوازه على  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ( كذا في الحل  
المذكور )

فوفائدة إذا آيس الدائن فاخذ من المدين شيئا مكان  
حقه كان له ذلك اما اذا كان ما اخذه من جنس حقه  
فلا كلام فيه واما اذا كان من غير جنس حقه فالتنوي  
اليوم على جواز ذلك واما عند عدم اليأس كما يفتله  
بعض الناس من اخذ عملة المدين على قضاء الدين  
فان رضي المدين بذلك كانت رهنا وحكمها حكم  
الرهن وان لم يرض فحكمها حكم الغصب ( كذا في متن  
التنوير والدور ) ورد المختار قبيل بطلب الرهن يوضع على  
يد عدل )

مطلب  
رهن المشاع لا يجوز  
مطلقا

فوفائدة لا يجوز رهن المشاع مطلقا لا من الشريك  
ولا من غير الشريك فيما يقسم وفيها لا يقسم ( كذا في  
الحاشية من الحل المذكور ) قال يولوا رهن رجلان  
من رجل رهنا بدنان لهما عليهما وهما شريكان فيه لو لا  
شركة بينهما وقبل اخذهما ثم الصحيح ان رهن المشاع  
فاسد لا باطل فيضمن بالتبض وإذا هلك هلك

بالاقل من قيمته ومن الدين بخلاف الباطل فإنه إذا  
ملك عند المرتهن ملك بغير شيء (كذا في متن التنوير  
والدر المختار أول باب ما يجوز ارتبائه وآخر باب  
مسائل متفرقة)

في فائدة الشروع الطاري يبطل الرهن في ظاهر  
الرواية (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فلو استحق  
بعض الرهن شائعاً بطل الرهن فيما بقي (كذا في المحل  
المذكور) ثم قال وصورته إذا وكل الراهن التوم ببيع  
الرهن مجتمعا أو متفرقا فبيع بعض الرهن بطل  
في الباقي (كذا افاده)

في فائدة إذا اعار المرتهن الراهن الرهن ومات  
الراهن والرهن عنده وعليه ديون فان المرتهن يكون  
احق بالرهن من سائر الغرماء لان المرتهن كان له  
استرداده في حياة الراهن فكذلك بعد وفاته (كذا  
افاده في الخاتمة في فصل في الانتفاع بالرهن)

في فائدة من استعار شيئا من رجل ليرهنه عند  
آخر فملك الرهن عند المرتهن فان كان المستعير لم  
يخالف المعبر كان للمعبر ان يرجع على المستعير بقدر

مطلب

الشروع الطاري في  
الرهن بطله

مطلب

المرهن اعار الرهن  
للراهن

مطلب

من استعار شيئا من  
رجل ليرهنه عند آخر  
فملك الرهن عند المرتهن

الدين الذي ستطفي بمقابلة الرهن وإن كان المستعير خالف المعير بان قال اعرضه لارهنه في بلد كذا مثلاً فرهنه في سواها او على كذا فرهنه على اقل او عندزيد فرهنه عند عمرو كان المستعير ضامناً قيمة الرهن (كذا افاده في الحل المذكور من الخاتمة)

مطلب

اذا جاء المرهن يطلب دينه فانه يؤمر بالرهن

﴿فائدة﴾ اذا جاء المرتهن يطلب دينه فانه يؤمر باحضار الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم للراهن بل يقال للراهن سلم الدين أولاً وبعد تسليم الدين للمرتهن يؤمر المرتهن بتسليم الرهن كافي البيع يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً (كذا في الخاتمة اول فصل احضار الرهن)

مطلب

كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد

﴿فائدة﴾ كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (كذا في متن التنوير) قال في رد المختار اي في حال الحياة والمات فلو نقض الراهن العقد بحكم الفساد واراد استرداد الرهن كان للمرتهن حبه حتى يؤدي اليه الراهن الدين واذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله اذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين فلو كان الدين

سابقاً لم يكن له حصة ويكون بعد الموت أسوة الغرماء  
بجلاف الرهن الصحيح تقدم على الدين أو تأخر وتامة في  
العادية والنخبة والبزاية . انتهى

﴿مسائل الشركة﴾

﴿فائدة﴾ التوقيت في شركة العنان والمضاربة ليس  
بشرط (كذا أول فصل شركة العنان من الخاتمة) ثم  
قال فان وقتاً لذلك وقتاً بان قال ما اشترت اليوم  
فهو مينا مع التوقيت فما اشتره اليوم يكون بينهما وما  
اشتره بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت  
المضاربة مع التوقيت لان المضاربة والشركة توكيل  
والوكالة مما يتوخت

﴿فائدة﴾ شركة العنان والمضاربة تعتمد الوكالة ولا  
تضمن الكفالة بخلاف المفاوضة (كذا في الخاتمة من  
الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ التوكيل بالاستقراض باطل (كذا في  
الفصل المذكور من الخاتمة) قال لانه توكيل بالتكدي

مطلب

التوقيت في شركة  
العنان والمضاربة ليس  
بشرط

مطلب

شركة العنان والمضاربة  
تعتمد الوكالة

مطلب

التوكيل بالاستقراض  
باطل .

الآن ان يقول الوكيل المقرض ان فلانا يستفرض  
منك الف درهم فيحتمل ان يكون المال على الموكل لا  
على الوكيل

مطلب

قال لغيره ما اشتريت  
اليوم فهو يفي وبينك

قاعدة رجل قال لغيره ما اشتريت اليوم من  
انواع التجارة فهو يفي وبينك فقال الآخر نعم فهو  
جائز وكذا لو قال كل واحد منها لصاحبه ذلك جاز  
ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدها ان  
يبيع حصة صاحبه ما اشترى الا باذن صاحبه (كذا  
افاده في الفصل المذكور)

مطلب

ما كان اتلافا او  
تمليكاً من احد شريكي

العنان

مطلب

لا يجوز لاحد الشريكين  
الصرف في المشترك  
بغير اذن

قاعدة ما كان اتلافا او تمليكا بغير عوض من  
احد شريكي العنان لا يجوز على شريكه الا ان ينص عليه  
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

قاعدة لا يجوز لاحد شريكي الملك ان يتصرف  
في المشترك بغير اذن الشريك تصرفا يتضرر به الشريك  
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) وبين اول كتاب  
الشركة شركة الملك فقال الشركة نوعان شركة املاك  
وشركة عقود اما شركة الاملاك فهي على نوعين احدها  
ان يصير مال كل واحد منها مشتركا بينها بغير



اختيارها بان اختلط مال احدها بمال الآخر من غير  
اختبارها خلطاً لا يمكن التمييز بينها اصلاً او لا يمكن  
الأبجرح كخلط الحنطة بالشعير . الثاني ان يصير  
المالان مشتركاً بينهما باختيارها بان ملكاً مالاً بالشراء  
او الهبة او الصدقة او الاستيلاء . انتهى بالحرف

مطلب

حمل احدهما على البعير  
فستط في الطريق فمعه

فائدة رجلان بينهما بعير حمل احدهما عليه  
شيئاً من الثروة الى المصرف فستط البعير في الطريق فمعه  
قالوا ان كانت ترجى حياته بضمن حصه شريكه وان  
كان لا ترجى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والتحرر في  
هذه الحالة حفظ وان نحره اجنبي كان ضامناً على كل  
حال في الصحيح من الجواب والراعي او البقار اذا ذبح  
الشاة او البقرة ان كان لا يرجى حياته لا يضمن  
استحساناً لانه مأمور بالحفظ وان كان يرجى حياته  
ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامناً ( كذا افاده في  
الفصل المذكور )

مطلب

من قضى دين غيره بغير  
اذنه فهو متعرج .

فائدة كل من قضى دين غيره بغير امره كان  
متطوعاً ( كذا في الفصل المذكور ) قال وان ادى احد  
الشرى يمكن خراج الارض كان متطوعاً في حق الشريك

لأنه قضى دين غيره بغير امره لا عن اضطرار فانه  
ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليامره القاضي  
بذلك . انتهى

مطلب  
شركة المفاوضة

﴿فائدة﴾ شركة المفاوضة ان تكون في جميع  
التجارات لا يختص احدهما بتجارة دون صاحبه وان ما  
لزم احدهما من حقوق ما يتجران فيه لزم الآخر وما يجب  
لكل واحد منها يجب للآخر ويكون كل واحد منهما  
فيما يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة  
الكفيل عنه ويتساويان في راس المال وفي الربح فان  
تفاوتا في شيء من ذلك تكون عنانا (كذا في الخانية من  
فصل شركة المفاوضة)

﴿مسائل المأذون﴾

مطلب  
اذا أذن الاب لابنه  
في التجارة

﴿فائدة﴾ الاب اذا اذن لابنه في التجارة ان كان  
الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف ان البيع يزيل  
الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح اذنه وان  
لم يعرفه لا يصح (كذا في كتاب المأذون) سكوت  
الاب والوصي عند رؤيتها الصغير يبيع ويشترى اذا

منها في التجارة ( كذا في المحل المذكور من الخاتمة )  
ثم قال والناضي بملك اذن الصغير وعبده وسكوته لا  
يكون اذنا

فائدة بيع العبد المحجور وشرائه واقراره موقوف  
على اذن مولاه ومثله الصبي الذي يعقل البيع والشراء  
اذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على اجازة وليه ان  
اجازه نفذ ولن رد ارتد ( كذا في كتاب المأخوذ من  
الخاتمة )

مطلب  
بيع العبد المحجور  
وشرائه واقراره

فائدة العبد المحجور اذا اشترى شيئاً وتوقف على  
اجازة المولى فادام العين في يده كان البائع اولى به وان  
هلك في يده او استهلكه ان كان البائع حراً كبيراً  
او صغيراً مأذوناً او عبداً مأذوناً او مكانباً لا يضمن  
المشتري للحال حتى يعتق فاذا اعتق كان عليه قيمة  
المبيع بالثمة ما بلغت وان كان المشتري صبياً محجوراً  
لا يضمن اصلاً لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان  
البائع عبداً محجوراً او صبياً محجوراً والمشتري كذلك  
فضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون  
متلفاً من غير تسليط بخلاف ما لو كان البائع حراً كبيراً

مطلب  
العبد المحجور اذا  
اشترى شيئاً

او عبداً مأذوناً او صيياً مأذوناً لان تسليطهم صحيح فكان  
مطلقاً بالتسليط فلا يضمن (كذا في كتاب المأذون  
من الخائفة) ثم قال فلحاصل ان العبد المأذون  
يجهز بشئ عشرة خصلة فان اردتها فارجع الى المحل  
المذكور

مطلب  
في تحليف الصبي  
المأذون

في فائدة رجل ادعى على صبي مأذون شيئاً فانكر  
الصبي اختلفوا في تحليفه ذكر في كتاب الاقرار انه  
يحلف وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخائفة)

مسائل الحج

مطلب  
يجز على المكلف الحجري  
ست

في قاعدة الحج جاز على الحرة المكلف في ست  
ثلاث على قول الامام ويزاد عليها ثلاث على قول  
صاحبه . اما الثلاث عند الامام فهي الطيب الجاهل  
الذي يسقي الناس ما يضر وعنده الله دواء . والثانية  
المقتي الماخن الذي يعلم الناس الحيل ويثني عن جهل .  
والثالثة المكاري المنفس والثلاث التي تزداد عند  
صاحبه . اولها اذا ركب الرجل ديون وطلب غمراًؤه  
من القاضي الحج عليه كيلا يثلف ما في يده فان

القاضي مجبر عليه . ثانيا السفه فان القاضي مجبر على  
السفه المند بطلب اوليائه . ثالثا المغفل الذي لا  
يهندي الى التصرفات ولا يصبر عنها (كذا في الخانية  
اول كتاب المحجر بصرف ) قال في متن التنوير ويقولها  
يقى . قلت . ويزاد على ذلك مسألة ذكرها في البرازية  
في كتاب الكراهية وهي المحجر على المحكر اذا امر الحاكم  
ببيع الطعام فامتنع باعه الحاكم قال هذا عند الكل  
والامام يرى المحجر اذا عم الضرر . انتهى \* ثم قال في  
الخانية اول كتاب المحجر ولا مجبر على الفاسق الذي  
يرتكب المعاصي اذا كان لا يذل المال ولا يسرف في  
ماله . انتهى \* فالمفهوم ان الفاسق اذا كان يذل المال  
ويسرف فيه فالقاضي مجبر عليه بطلب اوليائه

في المحجر على المحكر

مطلب

في المحجر بسبب السفه  
او الدين لا يكون الا  
بالقضاء

\* فائدة \* المحجر بسبب السفه او الدين لا يكون الا  
بقضاء القاضي ( كذا اول فصل المحجر بسبب السفه من  
الخانية ) قال واو يوسف جعل المحجر بسبب السفه  
كالمحجر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي  
ومحمد رحمه الله تعالى جعل المحجر بسبب السفه كالمحجر  
بسبب الصبي والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون

محجوراً إلا أن يؤذن له . انتهى \* وموضوع المسألة  
فما إذا بلغ النيم سفهاً غير رشيد فقبل أن يحجر  
القاضي عليه لا يكون محجوراً عند أبي يوسف وعند  
محمد رحمه الله تعالى يكون محجوراً بغير حجر فافهم (الكل  
من الحل المذكور)

مطلب  
الصبي والمجنون يكونان  
محجورين بغير حجر

\* فائدة \* الصبي والمجنون يكونان محجورين بغير  
حجر (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) بخلاف  
ما مر من الحجر بسبب السفه أو الدين ثم قال قال محمد  
رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة . أحدها  
أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور  
باطل . والثاني أن إعتاق المحجور وتدييره وطلاقه  
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل . والثالث المحجور إذا  
أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي  
لا تجوز . والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت بولد  
فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور  
بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل كالبيع  
والشراء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من  
الهازل كالنكاح والطلاق والعتاق يصح من المحجور

ويسعى العبد في قيمته في ظاهر الرواية . انتهى \* (من)  
الحل المذكور)

فائدة \* اذا دفع الوصي المال الى من بلغ سنه  
ضمن سواء كان محجوراً عليه من القاضي او لا ولو ان  
صياً مصحاً غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله  
واذن له بالتجارة فضاع المال في يده لا يضمن الوصي  
(كذا في الحل المذكور)

مطلب

اذا دفع الوصي المال  
لمن بلغ سنه

مطلب

حجر القاضي على منفق  
المحجر ثم رفع الى قاض  
آخر

فائدة \* لو ان قاضياً حجراً على منفق يستحق المحجر  
ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلعه ورفع عنه المحجر  
جاز اطلاق الثاني ذلك المحجر وما صنع المحجر في ماله  
من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزاً  
لان حجر الاول معتهد فيه فيتوقف على امضاء قاض  
آخر كما لو قضى القاضي وهو محدود في قذف لا يتم  
قضاؤه ما لم يتصل به امضاء قاض آخر وعلى قبل  
ذلك توقف حجر القاضي الاول بقوله لان قضاء الاول  
كان في فصل مختلف فيه وهذا اختلاف في نفس  
القضاء اولاً لان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم المنفي

له وعليه فينفذ ما قضاء الثاني . انتهى \* قلت . انما لم  
يعتبر حجر الاول قضاء لعدم استكمال اطراف القضية  
السنة التي ذكرها ابن الغرس في يتيه وهي قوله

اطراف كل قضية حكمية ست بلوح بعدما التحق  
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق

حيث وجد الحاكم والحكم والمحكوم به والطريق ولم يوجد  
المحكوم له ولا المحكوم عليه اذا فرضنا ان الحجر وقع في  
غيبة المحجور عليه فان كان المحجور عليه موجوداً فقد فقد  
المحكوم له فتأمل لكن اذا استوفيت القضية اطرافها  
السنة المذكورة فليس لقاضي آخر ان يطلقه بعد حكم  
الاول بالحجر مستوفياً شروط الحكم واليه اشار قاضي  
خان آخر الخانية بقوله فان رفع شيء من تبرعات  
المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي  
الثاني فتنقضه وبطله ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني  
ينفذ حجر الاول وقضاه فلوان الثاني لم ينفذ حجر  
الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاضي ثالث فان



الثالث ينفذ حجر الاول ويرد قضاء الثاني بالاطلاق  
لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره فامضاه كان  
ذلك قضاء منه لوجود المنقضي له والمنقضي عليه فينفذ  
هذا القضاء ولا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول (كذا  
افاده آخر المطبوعة)

﴿مسائل الفرائض﴾

﴿فائدة﴾ اول ما يبدأ به من تركة الميت تجهيزه  
وتكفينه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من الثلث ثم  
يقسم الباقي بين ورثته فيبدأ باصحاب الفرائض  
ثم بالعصوبة النسبية وهم كل من يأخذ ما بقية  
الفرائض وعند الانفراد بحرز جميع المال ثم بالعصبة  
السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة ثم الرد على ذوي  
الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الارحام ثم مولى  
الموالة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت  
نسبه بمقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره

مطلب  
اول ما يبدأ به من  
تركة الميت

مطلب  
موانع الارث

مطلب  
الفروض المقدرة  
كتاب الله تعالى

ثم الموصى له بجميع المال ثم يستأهل المال (كذا في السراجية)  
﴿فائدة﴾ موانع الارث اربعة . الرق . والقتل الذي  
يتعلق به وجوب النكاح والكفارة واختلاف الدينين  
واختلاف الدارين حقيقة او حكماً (كذا في السراجية)  
﴿فائدة﴾ الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف  
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واحتجابها  
اثنا عشر اربعة من الرجال الاب والجد ابوالاب  
وابن علا والام لأم والزوج وثمان من النساء الزوجة  
والهنت وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب وام  
والاخت لاب والاخت لام والجدة الصحيحة التي لا  
يدخل في نسبها جد فاسد (كذا في السراجية)

مطلب  
للاب ثلاث احوال

﴿فائدة﴾ للاب ثلاث احوال الفرض السدس مع  
الابن وابن الابن وابن سفل والفرض والتعصيب مع  
الابنة او ابنة الابن وابن سفل والتعصيب عند عدم  
الولد وولد الابن وابن سفل

مطلب  
الجد الصحيح كلامه

﴿قاعدة﴾ الجد الصحيح كالاب الا في مسائل .  
الاولى ان ام الاب لا ترث معه . الثانية ان الميت اذا

ترك ابوين مع أحد الزوجين فللام ثلث ما بقي بعد  
نصيب أحد الزوجين . الثالثة ان بني الاعيان  
والعلائ كلهم يستطون مع الاب ولا يستطون مع  
الجد الا عند ابي خنيفة رحمه الله تعالى . الرابعة ان ابا  
المعتق مع ابنه يأخذ سدس الولاء وليس للجد ذلك  
﴿قاعدة﴾ الجدد يستطون بالاب لان الاب اصل  
في القرابة الى الميت

مطلب  
الجد يستطون بالاب

﴿قاعدة﴾ احوال اولاد الام ثلاث ( السدس )  
للواحد ( والثلاث ) للاثنتين فصاعداً ذكورهم وانثاهم  
سواء وستوطهم بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب  
والجد ( الكل من المحل المذكور )

مطلب  
احوال اولاد الام

﴿قاعدة﴾ للزوج حاتان النصف عند عدم الولد  
وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد او ولد الابن  
وان سفل

مطلب  
للزوج حاتان

﴿قاعدة﴾ للزوجات حاتان الربع عند عدم الولد  
وولد الابن وان سفل والثلث مع الولد او ولد الابن  
﴿قاعدة﴾ لبنات الصلب احوال ثلاث النصف

مطلب  
للزوجات حاتان  
مطلب  
احوال بنات الصلب

للواحدة والثلاثين للثلاثين فصاعداً ومع الابن للذكر  
مثل حظ الاثني

مطلب  
بنات الابن كبنات  
الصلب

﴿قاعدة﴾ بنات الابن كبنات الصلوهن احوال  
ست النصف للواحدة والثلاثين فصاعداً عند  
عدم بنات الصلب وهن السدس مع البنات للصلب  
ولا يرثن مع الصليتين الا ان يكون مجذبتين او اسفل  
منهن غلام فيعصهن والباقي بينهم للذكر مثل حظ  
الاثني ويستقطن بالابن

مطلب  
مسألة النسيب

﴿فائدة﴾ لو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل  
من بعض وثلاث بنات ابن آخر بعضهن اسفل  
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن  
اسفل من بعض العليا من الفريق الاول لا يوازها  
احد الوسطى من الفريق الاول توازها العليا من الفريق  
الثاني السفلى من الفريق الاول توازها الوسطى من  
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث السفلى من  
الفريق الثاني توازها الوسطى من الفريق الثالث السفلى  
من الفريق الثالث لا يوازها احد



